

٥ - باب صفة الحج ودخول مكة

أراد بصفة الحج بيان المناسك والإتيان بها مرتبة وكيفية وقوعها وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك مشتمل على جمل من الفوائد ونفائس من الفرائد وهو من أفراد مسلم ، لم يروه البخارى فى صحيحه ورواه أبوداود قال القاضى عياض : قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا ، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً ، ولو تقصى لزاد على هذا العدد .

صفة حجة النبى ﷺ

٧٥٩ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما (أن رسول الله ﷺ حج فخرجنا معه ، حتى إذا أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس ، فقال : اغتسلى واستنقري بثوب وأحرمي ، وصلى رسول الله ﷺ فى المسجد ، ثم ركب القصواء ، حتى إذا استوت به على البداء أهل بالتوحيد ، لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، حتى إذا أتينا البيت ، استلم الركن ، فركل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، ثم أتى إلى مقام إبراهيم صلى ، ثم رجع إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ ﴿ إِن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ أبداً بما بدأ الله به ، فركل الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره ، وقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة ، حتى إذا انصبت قدماه فى بطن الوادى سعى حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا فذكر الحديث ، وفيه : فلما كان يوم التروية ، توجهوا إلى منى ، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس ، فأجاز حتى أتى عرفة ، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها ، حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له ، فأتى بطن

الوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ ، ثُمَّ أَذَنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصَّفَرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَدَفَعَ ، وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ ، حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لَيُصِيبُ مَوْزِكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الِیْمْنَى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ ، وَكَلَّمَا أَتَى حَبلاً مِنَ الْحَبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلاً ، حَتَّى تَصْنَعَدَ ، حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى أُسْفِرَ جِداً ، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، فَحَرَكَ قَلِيلاً ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَفَحَرَ ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةِ الظُّهْرَ ﴿ رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^١ مَطْوِلاً .

فقه الحديث^٢

قوله : (إِنْ رَسُولُ اللَّهِ حَجَّ) وَقَعَ هَذَا بِمَعْنَى مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَلَفْظُهُ (أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَى الْبَاقِرِ ، فَقَالَ : أَخْبَرَنِي عَنْ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هِيَ بِكسر الحاء وَفَتْحِهَا وَالْمُرَادُ حُجَّةُ الْوُدَاعِ ، فَقَالَ : (إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ ^٣ لَمْ يَحْج) يَعْنِي مَكَثَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ ، (ثُمَّ أَذَنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ) مَعْنَاهُ أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَأَشَاعَهُ لِيَتَأَهَّبُوا لِلْحَجِّ مَعَهُ ، وَيَتَعَلَّمُوا الْمَنَاسِكَ وَالْأَحْكَامَ ، وَيَشَاهِدُوا أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ ، وَيُوصِيهِمْ لِيُبْلِغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ ، وَتَشِيْعَ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ ، وَتُبْلَغَ الرِّسَالَةُ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَوْلُهُ : (اغْتَسَلَى) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شُرْعِيَّةِ الْغَسْلِ لِلنَّفْسَاءِ وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا بِالْأَوَّلَى ، وَقَوْلُهُ : (وَاسْتَقْرَى بِثَوْبٍ) الْاسْتَقْرَارُ هُوَ أَنْ تَشُدَّ الْمَرْأَةُ فِي وَسْطِهَا شَيْئاً ، وَتَأْخُذَ خُرْقَةً عَرِيضَةً تَجْعَلُهَا عَلَى مَحَلِّ الدَّمِ ، وَتَشُدَّ طَرْفَيْهَا مِنْ قَدَامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا إِلَى

^١ - رقم (١٢١٨) وابن حبان رقم (٣٩٤٣ و ٣٩٤٤) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (٨ : ١٧٠ - ١٩٤) .

^٣ - من المخطوط (يعنى مكث بالمدينة بعد الهجرة) .

ذلك المشدود في وسطها وهو شبيه بثر الدابة بفتح الفاء ، وقوله : (وأحرى) فيه دلالة على صحة إحرام النفساء وكذلك الحائض ، وهو مجمع عليه ، وقوله : (وصلى رسول الله ﷺ في المسجد) في رواية مسلم (أنه صلى ركعتين) والظاهر أنهما نافلة وقوله : (ثم ركب القصواء) هي بفتح القاف وبالمدة ، قال القاضي : وقد وقع (القصوى) بضم القاف والقصر ، قال : وهو خطأ ، وقال ابن قتيبة : كانت للنبي ﷺ نوق القصواء والجدعاء والعضباء قال أبو عبيد العضباء اسم لناقة النبي ﷺ ولم تسم بذلك لشيء أصابها ، قال القاضي : وقد ذكر في غير مسلم (أنه خطب على ناقته الجدعاء)^١ وفي حديث آخر (على ناقه خرماء)^٢ وفي آخر (العضباء)^٣ وفي حديث آخر (كانت له ناقه لا تسبق)^٤ وفي آخر (على ناقه مخضرمة)^٥ وهذا كله يدل على أنها ناقه واحدة لأنها في قصة واحدة ، إلا أن في مسلم^٦ في باب النذر أن القصواء غير العضباء ، قال الحربي : العضب والجدع والخرم والقصو والخضرمة في الأذن ، قال ابن الأعرابي : القصواء التي قطع طرف أذنها والجدع أكثر منه ، وقال الأصمعي : وفي القصواء مثله ، قال : وكل قطع في الأذن جدع ، فإن جاوز الربع فهي عضباء ، والمخضرم مقطوع الأذنين فإن اصطلمتا فهي صلماء ، وقال أبو عبيد : القصواء المقطوعة الأذن عرضاً والمخضرمة المستأصلة ، والعضباء المقطوعة النصف فما فوقه ، وقال الخليل : المخضرمة مقطوعة الواحدة ، والعضباء مشقوقة الأذن ، قال الحربي : فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها ، وإن كانت عضباء الأذن فقد حصل اسمها ، هذا آخر كلام القاضي ، وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره : إن العضباء والقصواء والجدعاء اسم لناقة واحدة ، كانت لرسول الله ﷺ وقوله : (فأهل بالتوحيد)^٧ يعني أنه أفرد التلبية لله وحده بقوله : (لا شريك) فقوله : (لبيك .. الخ) تفسير لقوله : (بالتوحيد) وفيه إشارة إلى أن الجاهلية كانت تشرك في تليبيتها غير الله تعالى ، كانت تقول : (لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك) ولبيك مصدر مثني مضاف إلى المعقول لبيان الملبي

١ - أخرجه ابن حبان رقم (٤٥٦٣) .

٢ - أخرجه أحمد (٤: ٩٨ و ٣٠٦) والبيهقي (٣: ٢٩٨) .

٣ - أخرجه ابن حبان رقم (٣٨٧٥) .

٤ - أخرجه ابن حبان رقم (٧٠٣) .

٥ - أخرجه أحمد (٣: ٤٧٣) والبيهقي (٢: ٤٤٤) .

٦ - رقم (١٦٤١) .

٧ - شرح النووي على صحيح مسلم (٨: ١٧٤) .

حذف فعله وجوباً والمراد من التلبية التكبير ، والمراد منها تلبية كثيرة متتالية مرة بعد أخرى ، وفيه دلالة على شرعية التلبية وهو مجمع عليه ، ثم اختلفوا فى حكمها ، فأكثر أهل البيت وأبو حنيفة أن الإحرام لا ينعقد إلا بالنية مقارنة بالتلبية أو تقليد الهدى وقال المؤيد بالله والشافعى وآخرون : هى سنة ينعقد الحج بالنية من دون ما ذكر وقال بعض أصحاب العلم : هى واجبة لا يصح الحج إلا بها ، وقال مالك : واجبة لكن لو تركها لزم دم ، قال أبو حنيفة : ويقوم غيرها من ألفاظ الذكر مقامها كما فى تكبيرة الإحرام ، ويستحب رفع الصوت بها فى حق الرجل وتكرارها لا سيما عند تغاير الأحوال كإقبال الليل والنهار والصعود والهبوط ونحو ذلك ، ولا يلبى فى الطواف والسعى ، لأن لهما أذكراً مخصوصة ويكررها فى كل كرة ثلاث مرات ويواليها ولا يقطعها بكلام ، ويكره رد السلام عليه ، فإن سلم عليه رد باللفظ ، ويندب بعد التلبية الصلاة على النبى ﷺ وبسأل الله لنفسه ولمن أحبه ولسائر المسلمين الرضوان والجنة والاستعاذة من النار ، وإذا رأى شيئاً أعجبه قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة ، ولا يقطعها إلا عند رمى الجمرة أو عند طواف الزيارة إذا قدمه على الرمى ، وللعمره حتى يشرع فى الطواف ، وقوله : (إن الحمد والنعمة) يجوز فى إن فتح الهمزة وكسرها ، والمعنى واحد وهو التعليل ، قال أكثر العلماء : يستحب الاقتصار على تلبية النبى ﷺ وبه قال مالك والشافعى ، وقد روى عن عمر أنه كان يزيد (لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك) وعن ابن عمر (لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل) وعن أنس (لبيك حقاً تعبداً ورقاً) وقوله : (حتى أتينا البيت) فيه بيان أن السنة للحاج أن يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدوم وغير ذلك ، وقوله : (حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه دلالة على أن الحاج إذا دخل مكة فالمشروع له أن يطوف طواف القدوم قبل صعود الجبل وهو مجمع عليه ، وأن يرمل فى الثلاثة الأشواط الأول ، ويمشى على عادته فى الأربع الأخيرة ، والرمل هو أسرع المشى مع تقارب الخطأ ، وهو الخبب ، ولا يشرع الرمل إلا فى طواف واحد فى حج أو عمرة ، أما إذا طاف فى غير حج أو عمرة فلا يشرع ، وقوله : (استلم الركن) فيه دلالة على أنه يشرع استلام الركن قبل الطواف ، وقوله : (ثم أتى مقام إبراهيم فصلى) فى مسلم زيادة (فقرأ : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت فصلى ، فيه دلالة على شرعية الصلاة خلف مقام إبراهيم وقد أجمع العلماء على

أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف ، واختلفوا هل هما واجبتان أم سنتان ، فمذهب الهدوية أنهما واجبتان وكونهما خلف مقام إبراهيم ندباً ، وإذا تركهما حتى مات لزمه دم ووافق مالك على الوجوب ، وقال : يجب أن تكون خلف مقام إبراهيم وعند الشافعية ثلاثة أقوال أصحها أنهما سنة ، والثاني أنهما واجبتان ، والثالث إن كان طوافاً واجباً فواجبتان وإلا فسنتان ، قال النووي : والسنة أن يصليهما خلف المقام ، فإن لم يفعل ففي الحجر وإلا ففي المسجد ، وإلا ففي مكة وسائر الحرم ، ولو صلاهما في وطنه أو غيره من أقاصي الأرض جاز وفاته الفضيلة ولو أراد أن يطوف طوافات استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتين فلو أراد أن يؤخر الصلاة عن الطوافات جاز ذلك وهو خلاف الأولى ، وقد قال بهذا المسور بن مخرمة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن جببر وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ، وكره ذلك ابن عمر والحسن البصري والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء وورد في القراءة في الركعتين في الأولى ﴿ وقل يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثانية ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وقد أخرجه مسلم^١ عن محمد بن علي عن أبيه عن رواية جابر عن قراءة النبي ﷺ وأخرجه أيضاً البيهقي^٢ بإسناد صحيح كذلك ، وقوله : (ثم رجع إلى الركن فاستلمه) فيه دلالة على استحباب العود لاستلام الركن في طواف القدوم وقد قال بهذا الشافعي وغيره ، واتفقوا على أن استلام الركن ليس بواجب ولو تركه لم يلزمه دم ، وقوله : (ثم خرج من الباب إلى الصفا .. إلخ) فيه دلالة على أنه يشترط في السعي أن يبدأ من الصفا وبه قال الهادي والشافعي ومالك والجمهور وذلك لأنه لما فعل ذلك قرأ الآية الكريمة ، وبين ﷺ أن فعله ذلك امتثال لما في الآية الكريمة ، وقد قدم سبحانه وتعالى الصفا على المروة ففعل موافقاً لما في القرآن ، فدل على أن ذلك هو المشروع ، وقد قال : (خذوا عني مناسككم)^٣ والأصل إنما فعله مبين لما شرع الله سبحانه فلا يعدل عنه إلا لدليل ولم يوجد خلاف ذلك ، وهذا على رواية مسلم (ابدأ) حكاية عن المتكلم وأما على رواية النسائي^٤ بإسناد صحيح لهذا الحديث (أن النبي ﷺ قال : ابدؤوا بما بدأ الله به) بصيغة خطاب الجماعة فهو فعل أمر والأصل فيه الوجوب فالأمر واضح ، وقوله : (فرقى الصفا) فيه دلالة على شرعية ذلك ، وقد

١ - رقم (١٢١٨) .

٢ - في سننه (٥ : ٩٠) .

٣ - سبق تخريجه .

٤ - في سننه (٥ : ٢٣٦) .

قالت الهدوية : إن ذلك مندوب في حق الرجل دون المرأة ، وقال النووي^١ : قال جمهور أصحابنا : هو سنة ليس بشرط ولا واجب ، فلو ترك صح سعيه لكن فائتته الفضيلة ، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا : لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصفا والصواب الأول ، قال أصحابنا : لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة التي بين الصفا والمروة فليصق عقبه بدرجات الصفا وإذا وصل المروة ألصق أصابع رجليه بدرجها . انتهى كلامه

ومثل هذا عند الهدوية^٢ ، ويرقى على الصفا حتى يرى البيت إن أمكنه ، ثم يقف على الصفا مستقبل الكعبة ، ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور ، ويفعل الذكر والدعاء ثلاث مرات كما في الحديث ، وهذا هو المشهور عند العلماء وقال جماعة : يكرر الذكر ثلاثاً ، والدعاء مرتين فقط ، والصواب الأول ، وفي قوله : (بين ذلك) دلالة على أنه لا يكرر الذكر والدعاء في كل شوط ، لأنه لم يقل بعد كل شوط ، وإنما وقع منه في الجملة ، وقد صرح بهذا الإمام المهدي في الغيث وقوله : (هزم الأحزاب وحده) معناه هزمهم من غير قتال من الآدميين ولا بسبب من جهتهم ، والمراد بالأحزاب الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة وقيل : سنة خمس ، ولم يرد في الرواية بيان ما دعا به ﷺ وفيه دلالة على التوسعة في ذلك ، وأنه يدعو بما شاء ، قال الهادي : إنه يقرأ الحمد والمعوذتين وقل هو الله أحد وآية الكرسي وآخر الحشر من قوله : ﴿ لو أنزلنا هذا القرآن ﴾^٣ ثم يقول : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، نصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ اللهم اغفر لي ذنوبي ، وتجاوز عن سيئاتي ولا تردني خائباً يا أكرم الأكرمين ، واجعلني في الآخرة من الفائزين) ، ويقول على المروة مثل ذلك ، وقوله : (حتى انصبت قدماه في بطن الوادي) قال القاضي عياض : هكذا في جميع النسخ ، وفيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي (حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي) فسقط لفظة (رمل) وقد ثبتت هذه اللفظة في رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، وفي الموطأ^٤ (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعي) انتهى .

١ - المجموع (٨ : ٦٩ - ٧٠) .

٢ - البحر الزخار (٢ : ٣٥٥ - ٣٥٦) .

٣ - (الحشر : ٢١ - ٢٤) .

٤ - (١ : ٣٧٤) رقم (٨٣٤) .

وقد وقع فى بعض نسخ صحيح مسلم مثل لفظ الموطأ ، وفيه دلالة على استحباب الرمل فى بطن الوادى ، وهو الذى عبر عنه بعض الأئمة بما بين الميلين ، وهو مستحب فى كل مرة من السبعة ، وعن مالك روايتان احدهما كما ذكر ، والثانية تجب عليه الإعادة ، وقوله : (ففعل على المروة مثل ما فعل على الصفا) فيه دلالة على استحباب الذكر والدعاء والرقى ، وهذا متفق عليه ، وفى هذا دلالة على قول الجمهور من العلماء أن من الصفا إلى المروة شوط ثم منها إليه شوط آخر ، والخلاف لابن بنت الشافعى وأبى بكر الصيرفى من أصحاب الشافعى فجعلوا مجموع ذلك شوطاً واحداً ، وقوله : (فلما كان يوم التروية) هو اليوم الثامن من شهر ذى الحجة ، سمي بذلك لأنه لم يكن ماء بعرفة فكانوا يتروون فيه ، وقيل : إن إبراهيم عليه السلام متروياً فى رؤياه فى ذلك اليوم وفيه دلالة على أنه لا ينبغي التقدم إلى شيء قبل ذلك اليوم ، وفى مسلم (فأهلوا بالحج يوم التروية) يدل أيضاً على ماذهب إليه الشافعى أنه إن كان الحاج بمكة وأراد الإحرام أحرم يوم التروية ، وقد ذكر هذا مالك أيضاً ، وقال بعض السلف : لا بأس بالتقدم وهو خلاف السنة ، وقوله : (وركب النبى ﷺ إلى قوله : الفجر) فيه دلالة على سنن :

منها : أنه يركب فى حال عزمه إلى منى ولا يمشى واختلف أيهما أفضل ؟ فالأظهر من مذهب الشافعى أن الركوب أفضل ، وللشافعى قول آخر ضعيف : إن المشى أفضل ، وقال بعض أصحاب الشافعى : الأفضل فى جملة الحج الركوب إلا فى مواطن المناسك وهى بمكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتردد بينهما وقد ورد تفضيل المشى على الركوب فى جملة السفر إلى الحج .

ومنها : أن يصلى بمنى هذه الصلوات الخمس .

ومنها : أن يبيت بمنى هذه الليلة وهى ليلة التاسع من ذى الحجة ، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب ، فلو تركه فلا دم عليه .

وقوله : (حتى طلعت الشمس) فيه دلالة على أن السنة أن لا يخرجوا من منى إلا وقد طلعت الشمس وهذا متفق عليه ، وقوله : (فأجاز) أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها ، وقوله : (حتى أتى عرفة) أى قرب من عرفة لأنه نمرة قوله : (فوجد القبّة قد ضربت له بنمرة فنزل بها) مع أن نمرة ليست من عرفات ، ودخول عرفات قبل صلاة الظهر والعصر خلاف السنة ، وفى الحديث هنا حذف ، ولفظ مسلم (وأمر بقبّة من شعر فنصبت له ، ولا تشك قریش أنه واقف عند المشعر الحرام ، كما كانت

قريش تصنع في الجاهلية) وبعده فأجاز كما في هذا المختصر ، وفي هذا دلالة على ما هو السنة من النزول بنمرة ، وأن لا يدخلوا عرفات إلا بعد صلاة الظهر والعصر ، ويغتسلون قبل الزوال ، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام ، وخطب بهم خطبتين خفيفتين ، ويخفف الثانية جداً ، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جامعاً بينهما ندباً ، فإذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف ، وكانت قريش في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام ، وهو الجبل في المزدلفة ، يقال له : قزح ، وقيل : المشعر كل المزدلفة ، وهو بفتح الميم كما جاء القرآن ، وقد جاء بكسرهما كراهة من قريش أن يخرجوا من الحرم ، لأن المزدلفة من الحرم المحرم توقفاً منهم أن يشاركوا غيرهم في الموقف لكونهم أهل الحرم ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾^١ فظنت قريش أن النبي ﷺ لما نزل بنمرة أنه يقف كما يقفون ، ونمرة بفتح النون وكسر الميم ، ويجوز إسكان الميم موضع بجنب عرفات ، وليس من عرفات ، وفي ضرب القبة دلالة على جواز الاستئطلال للمحرم بقبة وغيرها ولا خلاف في جوازه للنازل وكذا للراكب عند الأكثر ، وكرهه مالك وأحمد وقوله : (فرحلت) بتخفيف الحاء المهمة أى جعل عليها الرحل ، وقوله : (حتى أتى بطن الوادي) هو وادي عرنة بضم العين وفتح الراء وبعدها نون وليست عرنة من عرفات عند كافة العلماء إلا مالكا فقال : هي من عرفات ، وقوله : (فخطب الناس) فيه دلالة على استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع ، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف فيها المالكية ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة :

إحداها : يوم السابع من ذي الحجة ، يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر .

والثانية : ببطن عرنة يوم عرفات . والثالثة : يوم النحر .

والرابعة : يوم النفر الأول ، الثاني من أيام الشتريق .

قال أصحاب الشافعي : وكل هذه الخطب أفراد بعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات ، فإنها خطبتان وقبل الصلاة وبعد الزوال ، ويعلمهم في كل خطبة ما يحتاجون إليه من المناسك إلى الخطبة الأخرى والله أعلم .

قوله : (ثم أذن ، ثم أقام . إلخ) فيه دلالة على أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم ، وقد أجمعت الأمة عليه ، واختلفوا في سببه ، فقيل

^١ - (البقرة : ١٩٩) .

بسبب النسك ، وهو مذهب أبى حنيفة وبعض أصحاب الشافعى ، وقال أكثر أصحاب الشافعى : بسبب السفر ، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كأهل مكة لا يجوز له القصر ، وأن الجامع بين الصلاتين يصلّى الأولى أولاً ، وأنه يؤذن للأولى ، ويقيم لكل واحدة منهما ، ولا يفرق بينهما بنافلة .

وقوله : (ثم ركب .. إلى قوله حتى غاب القرص) فى هذه القطعة مسائل وآداب للوقوف :

منها : إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف .

ومنها : أن الوقوف راكباً أفضل ، وفيه خلاف للعلماء ، وللشافعية ثلاثة أقوال : أصحها أن الوقوف راكباً أفضل ، والثانى : غير الراكب أفضل ، والثالث : هما سواء .

ومنها : يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات ، وهن صخرات مفترشات فى أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذى توسط أرض عرفات ، فهذا هو الموقف المستحب ، فأما ما اشتهر من العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط ، بل الصواب جواز الوقوف فى كل جزء من أرض عرفات ، وأن الفضيلة فى موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات فإن عجز عنه فليقرب منه بحسب الإمكان .

ومنها : استحباب استقبال الكعبة فى الموقف .

ومنها : أنه ينبغي أن يقف فى الموقف حتى تغيب الشمس ، ويتحقق كمال غروبها ، ثم يفيض إلى مزدلفة ، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه ولزمه دم عند الهدوية ، وللشافعى قولان : أحدهما : أنه سنة ، والثانى : واجب .

وهو مبنى على أنه يجب الجمع بين الليل والنهار ، وأما الوقت الذى يصح الوقوف فى أى جزء منه ، فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع فجر النحر ، وهذا مذهب جماهير العلماء ، وقال مالك : لا يصح الوقوف إلا بدخول جزء من الليل فإن اقتصر على الليل وحده كفاه ، وإن اقتصر على النهار لم يكفه وقال أحمد : إن وقت الوقوف من طلوع فجر يوم عرفة ، وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن ، لا يصح الحج إلا به ، وقوله : (وحبل المشاة) روى بالحاء المهملة وإسكان الباء ، وروى بالجيم وفتح الباء والأول أشبه بالحديث والمراد به على الأول مجتمع المشاة ، وحبل الرمل ما طال منه وضخم ، وعلى الثانى طريقهم وحيث مسلك الرحالة ، وقوله : (حتى

غاب القرص) أتى به بياناً لقوله : (غربت الشمس ، وذهبت الصفرة) لئلا يتوهم أن الغروب مراد به مجازاً مغيب معظم القرص ، فأزال ذلك الاحتمال بقوله : (حتى غاب القرص) فلا حاجة إلى تصوير بعضهم لحتى بحين فتأمل ، وقوله : (شفق) أى ضم وضيق وهو بتخفيف النون ، وقوله : (مورك رحله) المورك بفتح الميم وكسر الراء وكذا الموركه ، وهو الموضع الذى يثنى الراكب رجله عليه قدام وسط الرجل إذا ملّ من الركوب ، كذا قال الجوهري عن أبى عبيدة وضبطه القاضى عياض بفتح الراء ، وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب يجعل فى مقدمة الرجل شبه المخدة الصغيرة ، والغرض من هذا تهوين السير ، وفيه دلالة على أنه يستحب للراكب تهوين السير إذا كان يقتدى به المشاة ، وكذا إذا كانت الرحلة فيها ضعف وقوله : (السكينة السكينة) بالنصب أى الزموا السكينة ، وهى الرفق والطمأنينة وفيه دلالة على أن السكينة فى الدفع من عرفات سنة ، فإذا وجد فرجة أسرع كما ثبت فى الحديث ، وقوله : (كلما أتى حبلاً) الحبّ بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل ، وهو التلّ اللطيف من الرمل الضخم ، وقوله : (حتى تصعد) هو بفتح التاء المثناة من فوق وضمها ، يقال : صعد فى الحبل وأصعد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إذ تصعدون ﴾^١ وقوله : (حتى أتى المزدلفة) هى معروفة مأخوذة من التزلف والازدلاف وهو التقرب ، لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى مضوا إليها وتفرقوا فيها ، وقيل : سميت بذلك لمجيء الناس إليها والازدلاف الاجتماع ، وقيل : سميت بذلك للنزول فيها ليلاً ، والزلف الساعات من الليل ، وتسمى المزدلفة جمعاً بفتح الجيم وإسكان الميم ، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها ، والمزدلفة كلها من الحرم ، قال الأزرقي فى تاريخ مكة وغيره^٢ : حد المزدلفة ما بين مازمى عرفة ووادى محسر ، وليس الحدان منها ، ويدخل فى المزدلفة جميع تلك الشعاب والجبال الداخلة فى الحد المذكور ، وقوله : (فصلى بها .. إلخ) فيه دلالة على أن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب والعشاء ويجمع بينهما فى المزدلفة وهذا مجمع عليه ، وعند الهدوية وأبى حنيفة وبعض الشافعية وأهل الكوفة أن هذا الجمع نسك ، فيجمعه من كان مسافراً وغيره ، ولا يجوز أن يصلى قبل الوصول إلى مزدلفة ، فإن فعل أعاد ، وبه قال مالك إلا أنه قال : إذا كان به رمد أو بدابته عذر فله أن يصليهما قبل المزدلفة بشرط أن

^١ - (آل عمران : ١٥٣) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٨ : ١٨٧) .

يصلى الأولى فى وقت الثانية ، فإن فرق بين الصلاتين قدم ، وقال المنصور بالله : إنه إذا كان لعذر فلا دم عليه ، وعند الشافعى أن الجمع إنما هو لأجل السفر فلا يجوز لمن لم يكن مسافراً مرحلتين قاصدتين ، وللشافعى قول ضعيف أنه يجوز الجمع فى كل سفر وإن كان قصيراً ، قال أصحاب الشافعى : ولو جمع بينهما فى عرفات وقت المغرب فى أرض عرفات ، أو فى الطريق ، أو فى موضع آخر ، وصلى كل واحدة فى وقتها جاز جميع ذلك ، لكنه خلاف الأفضل وقال بهذا جماعات من الصحابة والتابعين ، وبه قال الأوزاعى وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث ، وقوله : (بأذان الأولى وإقامتين) يعنى يقيم لكل صلاة ، وبه قالت الهدوية والشافعية وأحمد ابن حنبل وأبو ثور وعبد الملك الماجشون المالكي والطحاوى الحنفى ، وقال مالك : يؤذن ويقيم للأولى ، ويؤذن ويقيم للثانية ، وهو محكى عن عمر وابن مسعود ، وقال أبو حنيفة : بأذان واحد وإقامة واحدة ، وللشافعى وأحمد قول : إنه يصلى كل واحدة بإقامة من دون أذان وهو محكى عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ، وقال الثورى : يصليهما جميعاً بإقامة واحدة ، وهو محكى أيضاً عن ابن عمر ، وقوله : (ولم يسبح بينهما) معناه لم يصل بينهما بنافلة ، والنافلة تسمى سبحة لاشتغالها على التسبيح ويؤخذ منه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين ، واختلفوا هل الموالاة شرط للجمع أم لا ؟ فقالت الهدوية : إنه يصح التنفل بين الصلاتين المجموعتين ، وهو الصحيح عند الشافعية إلا أن الأفضل أن لا يفصل بينهما بالنافلة ، وقال المؤيد بالله : إنه إذا فصل بالنافلة وجب إعادة الأذان للثانية وبه قال بعض الشافعية ، قال النووى : أما إذا جمع بينهما فى وقت الأولى ، فالموالاة شرط بلا خلاف ، وقوله : (ثم اضطجع رسول الله ﷺ .. إلخ) فيه دلالة على شرعية المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات ، وأن ذلك نسك ، وهذا مجمع عليه ، واختلف العلماء هل هو واجب أو ركن أو سنة ؟ وذهب الهدوية إلى أنه واجب ، لكن يلزم بتركه دم ، ومثله عن الشافعى على الصحيح من أقواله ، والثانى أنه سنة لا إثم فى تركه ، ولا يجب فيه دم ، بل يستحب ، ومثله عن مالك ، وقال جماعة من أصحاب الشافعى : إنه ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات ، ومن القائلين بذلك ابن بنت الشافعى وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وقال به من التابعين علقمة والأسود والشعبى والنخعى والحسن البصرى ، ولا بد أن يبيت أكثر الليل عند الهدوية ، وعند الشافعى فى أقل المجزيء من المبيت ثلاثة أقوال : الصحيح منها : ساعة فى النصف الثانى من الليل .

والثانى : ساعة فى النصف الثانى ، أو بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس .

والثالث : معظم الليل .

وقوله : (وصلى الفجر حين تبين له الصباح) فيه دلالة على أنه تشرع المبالغة فى تقديم صلاة الصبح فى هذا الموضع على غيره من سائر الأيام تأسيساً برسول الله ﷺ ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة ، فيسن المبالغة بالتبكير بالصبح ليتسع الوقت للوظائف الثابتة فى هذا اليوم ، وقوله : (بأذان وإقامة) فيه دلالة على شرعية الأذان والإقامة فى صلاة المسافرين ، وقوله : (حتى أتى المشعر الحرام) المراد به هنا جبل معروف فى مزدلفة ، يقال له : (قزح) بضم القاف وفتح الزاى وبحاء مهملة ، وقال بهذا جماهير الفقهاء ، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث : المشعر الحرام جميع المزدلفة ، ولكن الحديث هنا صريح فى الأول ، وقوله : (فاستقبل القبلة) يعنى الكعبة ، وقوله : (فدفع قبل أن تطلع الشمس) فيه دلالة على أن الوقوف بالمشعر الحرام بعد الفجر مشروع واختلف العلماء فى وقت الدفع منه ، فقالت الهدوية : قبل الشروق وقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعى وجماهير العلماء : لا يزال واقفاً فيه يدعو ويذكر حتى يسفر الصبح جداً كما فى هذا الحديث ، وقال مالك يدفع قبل الإسفار وقوله : (أسفر جداً) الضمير فى أسفر يعود إلى الفجر ، وجداً بكسر الجيم صفة لمصدر محذوف أى إسفاراً جداً أى بليغاً ، وقوله (بطن مُحسّر) بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشددة ، سمي بذلك لأن أصحاب الفيل لما أتوا بالفيل حسر فيه أى كلّ وأعيا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ خاسئاً وهو حسير ﴾^١ وقوله : (فحرك قليلاً) فيه دلالة على أن التحريك فى ذلك سنة ، والمشروع فى ذلك قدر رمية حجر ذكره الإمام المهدى فى الغيث ، وذكره النووى عن الشافعية فى شرح مسلم^٢ ، وقوله : (ثم سلك الطريق الوسطى) فيه دلالة على أن سلوك هذه الطريق فى الرجوع من عرفات سنة ، وهو غير الطريق الذى ذهب فيه إلى عرفات وهذا معنى قولهم : يذهب إلى عرفات فى طريق ضب ويرجع فى طريق المأزمين ليخالف الطريقين كما فعل فى دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا ، وخرج من الثنية السفلى، وكذا فى العيد ، وحول الرداء فى الاستسقاء . وقوله : (يخرج على الجمرة

^١ - (الملك : ٤) .

^٢ - لقد تغيرت المعالم كثيراً فهذه الجمرة هى أول الجمرات لمن جاء من مكة إلى منى وآخر الجمرات لمن جاء من منى إلى مكة ، أو هى أقرب الجمرات إلى مكة .

(الكبرى) وهى جمرة العقبة ، وهى الجمرة التى عند الشجرة ، وفيه دلالة على أن الحاج إذا دفع من مزدلفة ووصل منى ، فأول ما يبدأ به هو رمى جمرة العقبة ، ولا يفعل شيئاً قبل رميها ، ويكون ذلك قبل نزوله ، وقوله : (بسبع حصيات) فيه دلالة على شرعية الرمي بهذا القدر وأنه لا بد أن يكون ذلك بالحصى ، فلا يجزئ إلقاء الحجر الكبير الذى لا يسمى إلقاءه رمياً ، ويندب أن يكون كحصا الخذف ، وهو قدر حبة الباقلاء ، ولا يجزئ بما ليس بحجر كالزرنخ والكحل والذهب والفضة وغير ذلك خلافاً لأبى حنيفة ، فجوزه بما كان من أجزاء الأرض ، والمرجع فى جميع ذلك إلى قوله : (خذوا عنى مناسككم) فما فعله رسول الله ﷺ فى أعمال الحج فالظاهر وجوبه مالم تقم قرينة على خلاف ذلك ، وفيه دلالة على تفريق الحصى وترتيبها ، فإن رمى بهن دفعة واحدة أجزأه عن واحدة فقط ، وقوله : (يكبر مع كل حصاة) فيه دلالة على شرعية التكبير ، ويدل على أن الرمي بالحصا مرتب ، وقوله : (من بطن الوادى) يدل على أن السنة أن يقف للرمي فى بطن الوادى بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره ، وهذا هو الصحيح^١ ، وقيل : يقف مستقبل القبلة ، وكيفما رامها أجزأه حيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً والرمي مشروع إجماعاً فى يوم النحر لجمرة العقبة فقط ، وهو نسك بالإجماع ولا يفوت الحج بفواته ، ويلزم دم ، وقال مالك : يفسد حجه ، ويلزم لنقص أربع أحجار ، وفيما دون ذلك صدقة عن كل حجر ، ويلزم دم لتفريقها وقوله : (ثم انصرف إلى المنحر) يدل على أن المنحر موضع مخصوص من منى ، وجميع منى موضع للنحر^٢ كما قال ﷺ وفى مسلم (أنه نحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً فنحر ما غبر) أى ما بقى ، وأشركه فى هديه وكان جميع هديه مائة بدنة ، فالذى أتى به من المدينة معه ثلاثاً وستين بدنة وأتى على بباقي المائة من اليمن كما جاء فى رواية الترمذي^٣ ، وفيه دلالة على أنه مشروع تكثير الهدى وأنه ينحر جميعه فى يوم النحر ، ولا يؤخر إلى سائر أيام النحر منه شيء وظاهر قوله : (وأشركه فى هديه) أنه قد كان شاركه فى

^١ - ولكن من يستطيع تطبيق السنة فى مثل هذا المقام فهو محظوظ ، فالإزدحام فى هذا اليوم وفى هذا المكان يودى بالأرواح فى كل عام !! وأمواج الحجيج كالسيل الجارف تغدق الحاج رغماً عنه ذات اليمين وذات الشمال فليرم الحاج كيف استطاع وليتوكل على الله ، أما فى باقى أيام التشريق فالأمر فيه أيسر فليحاول الحاج تطبيق السنة إن أمكن والله أعلم .

^٢ - مسلم رقم (١٢١٨) وابن خزيمة رقم (٢٨٨٩).

^٣ - رقم (٨١٥) .

نفس الهدى ، قال القاضى عياض : وعندى أنه لم يكن تشريفاً حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه ، وهى البدن التى جاءت معه من اليمن ، وهى تمام المائة ولا مانع أن يكون النبى ﷺ أعطاه إكمال الذبح لينال المشاركة فى ثواب ذلك قوله : (أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت فى قدر فطبخت ، وأكل من لحمها وشرب من مرقها) فيه دلالة على أن الأكل من هدى التطوع والأضحية سنة وهو مجمع عليه ، فالمهدى والمضحى لهما الأكل من الأضحية ، وقوله : (فصلى بمكة الظهر) فى الكلام تقدير فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ، ثم صلى الظهر ، فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه ، وأما قوله : (فصلى بمكة الظهر) فقد ذكر مسلم بعد هذا الطواف ، طواف الإفاضة ، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين وأول وقته عند الشافعية من نصف ليلة النحر ، وأفضله بعد رمى جمرة العقبة وذبح الهدى والحلق ، ويكون ذلك فى ضحوة يوم النحر ، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر ، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة ، ولا يحرم تأخيرها ولو تطاولت المدة ، ولا آخر لوقته بل يصح ما دام الإنسان حياً ، وشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات ، واتفق العلماء على أنه لا يشرع فى طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع^١ ، إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم ، ويقع عنه طواف بنية القدوم إذا أخر إلى يوم النحر ، وكذا طواف السوداع عند الهدوية والحنفية ، ونص عليه الشافعية واتفق عليه أصحابه ، وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء : لا يجزئ عنه بنية غيره ، وفى ركوب النبى ﷺ فى الدفع إلى مزدلفة ، ومنها إلى منى ومنها إلى مكة دلالة على استحبابه فى هذه المواطن ، وبعض أصحاب الشافعية قال : المشى أفضل فيها ، وقوله : (فصلى الظهر بمكة) فيه دلالة على أنه ﷺ صلى بمكة ، وفى رواية ابن عمر عند مسلم أيضاً (أنه أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمكة بمنى) ووجه الجمع أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال ، ثم صلى الظهر بمكة فى أول وقتها ، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك متفلاً بالظهر الثانية التى بمنى ، وقد ثبت مثل هذا فى صلوات أخرى فى الصحيحين ، فكانت له صلاتان ولهم صلاة واحدة ، وقد ورد عن عائشة رضى الله عنها وغيرها أنه أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل ، وهو محمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لأجل الإفاضة والله أعلم .

^١ - سيأتى فى الحديث رقم (٧٧٠) .

دعاء المحرم بعد التلبية^١

٧٦٠ - وعن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيئِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ) رواه الشافعي^٢ بإسناد ضعيف^٣.

تخريج الحديث

الحديث أخرجه البيهقي ، وفي إسناده صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو واقد الليثي ، وهو مدني ضعيف .

وروى عنه إبراهيم بن أبي يحيى ، وفيه مقال ولكنه لم ينفرد به بل تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني .

فقه الحديث

في الحديث دلالة على استحباب الدعاء ، وأفضل الدعاء ما دل عليه الحديث والله أعلم^٤ .

عرفة كلها موقف ومنى كلها منحر

٧٦١ - وعن جابر رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمَنَى كُلَّهَا مَنَحَرٍّ ، فَاتَّحَرُّوا فِي رِحَالِكُمْ ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا ، وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا ، وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ) رواه مسلم^٥ .

^١ - سقط هذا الحديث من نسخة الشارح رحمه الله وهي نسخة الأسرة التي وضعوها في دار المخطوطات ، ولكنها استدركت بالهامش من قبل الذي قام بالمقابلة والمراجعة ، وقال ابن الأمير رحمه الله في سبل السلام : إن نسخه سقط منها هذا الحديث .

^٢ - في المسند (١: ١٢٣) والأم (٢: ١٥٧) والبيهقي (٥: ٤٦) والدارقطني (٢: ٢٣٨) .

^٣ - لأن فيه صالح بن محمد بن زائدة المدني أخرج له الأربعة ضعفه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني وابن عدي وقال البخاري والساجي : منكر الحديث ، وقال أبو داود والنسائي والعجلي : لم يكن بالقوي في الحديث . تهذيب التهذيب (٤: ٣٥١) .

^٤ - قلت : الحديث فيه دلالة على أن الدعاء مشروع بعد كل تلبية يليها المحرم في أي حين بهذا الدعاء أو غيره من الأدعية الماثورة ، فيتجه العبد إلى مولاه بقلب خاشع خاضع متذل ، يسأله من خيري الدنيا والآخرة لنفسه خاصة وللمسلمين عامة مع الصلاة والتسليم على صاحب الفضيلة ﷺ (ويحتمل أن يراد بقوله : (إذا فرغ من تلبيته) انتهاء وقت مشروعية التلبية ، وهو عند رمي جمرة العقبة والله أعلم .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (١٢١٨) وأحمد (٣: ٣٢٠) وابن خزيمة رقم (٤: ٢٥٤) .

فقه الحديث^١

قوله : (نحرته .. إلى آخره) فى هذه الألفاظ بيان رفقته ﷺ وشفقته بأمرته فى توسعة الأمر عليهم ، وعدم التضيق فى التحرج عليهم ، فبين لهم المحل الأفضل وهو الموضع الذى نسك فيه ، وأنه غير متضيق عليهم الاقتفاء به فى ذلك بل يجزيهم أن ينسكوا فيه وفى غيره مما شمله الاسم ، ومنى حدها من وادى محسر إلى العقبة ، فأى جزء منها وقع فيه النحر أجزأ ، ومنى هى محل لجميع النسك المشروع فى الحج ، وهو دم التمتع والقران والإحصار والإفساد والتطوع بالهدى وأما ما لزم المعتمر محله مكة ، وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحلها الحرم المحرم ، ولكنه لا يختص بمنى إلا إذا كان النحر فى أيام التشريق ، وأما إذا أخر عن أيام التشريق فالحرم جميعه صالح لذلك ، وإذا نحر فى غير منى أجزأ ولزمه دم ، قال الشافعى وأصحابه : يجوز نحر الهدى ودماء الجنائيات فى جميع الحرم ، لكن الأفضل فى حق الحاج النحر بمنى ، وأفضل موضع النحر بمنى موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه ، والأفضل فى حق المعتمر أن ينحر فى المروة ، لأنها موضع تحلله^٢ ، كما أن منى موضع تحلل الحاج ، والرحال جمع رحل والمراد به المنزل ، قال أهل اللغة : رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ، وقوله : (وعرفة كلها موقف) وحدها مما خرج عن وادى عرنه إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين بنى عامر ، هكذا نص عليه الشافعى وجميع أصحابه ، ونقل الأزرقي عن ابن عباس أنه قال : حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف إلى ملتقى وصيق وادى عرنة ، وقيل : غير هذا مما هو متقارب له ، وقد تقدم حد جمع .

سنة الدخول والخروج من مكة

٧٦٢- وعن عائشة رضى الله عنها (أن النبى ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها ، وخرج من أسفلها) متفق عليه^٣ .

^١ - شرح النووي لمسلم (٨ : ١٩٥) .

^٢ - والآن يتعذر النحر هنا فالنحر فى أى موضع من مواضع الحرم المحرم أولى والله أعلم .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٥٠١ من أين يخرج من مكة) ومسلم رقم (١٢٥٨) والترمذى رقم (٨٥٣) وأبو داود رقم (١٨٦٩) والنسائى فى الكبرى (٢ : ٤٧٦) وأحمد (٦ : ٤٠) .

فقه الحديث^١

كان هذا منه في عام الفتح ، وأعلّاه موضع يقال له : كداء بفتح الكاف والمد لا بصرف ، وهذه الثنية هي التي ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها : الحجون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم ، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرعي ثم سهل منها موضع في سنة إحدى عشرة وثمانمائة ، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة ، وكانت عقبة في جبل أو طريق عال يسمى ثنية ، وأسفلها هي الثنية السفلى، تسمى كدى بضم الكاف والقصر ، وهي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان ، واختص بدخوله في ذلك الوقت لما روى أنه قال أبو سفيان : (لا أسلم حتى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس : ما هذا ؟ قال شيء طلع بقلبي ، وإن الله لا يطلع الخيل هناك أبداً قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله ﷺ منها)^٢ و للبيهقي^٣ من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (كيف قال حسان فأنشده شعراً عدمت بنيتي إن لم تروها نثير النقع مطلعها كداء فتبسّم ﷺ وقال : ادخلوها من حيث قال حسان) واختلف في المعنى الذي لأجله خالف ﷺ بين طريقيه ، فذكر الأقوال التي مرت في المخالفة في يوم العيد عند خروجه وعوده من الأعلى والأدنى ، أنه لما دخل منه في يوم الفتح استمر الحكم فيه ، واستحب ذلك لمن كان على طريقه كالمذني والشامي ، ومن لم يكن كذلك كاليمني فيستحب له أن يستدير ويفعل ذلك ، وقال بعض الشافعية : إنما فعله النبي ﷺ لأنه كان على طريقه ، فلا يستحب لمن لم يكن كذلك والله أعلم .

أدب الدخول إلى مكة

٧٦٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ، ويذكر ذلك عن النبي ﷺ) متفق عليه^٤ .

^١ - فتح الباري (٣ : ٤٣٧) .

^٢ - ذكره ابن حجر في الفتح ولم يقل من أخرجه وإنما فشت عنه كتب الحديث والسيرة النبوية وتاريخ الطبري فلم أجده والله أعلم .

^٣ - عزاه ابن حجر في الفتح (٣ : ٤٣٨) للبيهقي ولم أجده في السنن والله أعلم .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٥٧٤) وأطرافه (ومسلم رقم (١٢٥٧) والنسائي (٥ : ٢٠٠) وابن ماجه رقم (٢٩٤٠) وأبو داود رقم (١٨٦٥) وأحمد (٢ : ١٦) وابن حبان رقم (٣٩٠٨) .

فقه الحديث

ذو طوى بفتح الطاء المهملة وضمها وكسرها ، والفتح أشهر وأصح ويصرف ولا يصرف ، موضع معروف قرب مكة ، وهو بين الثنية العليا التي يصعد إليها من الوادى المعروف بالزاهر ، وبين الثنية السفلى التي ينحدر منها إلى المقابر وهو المحصب ، وقال المحب الطبري : هو موضع عند باب مكة يعرفه أهل مكة وقد ترك الناس هذه السنة وأماتوها والخير في اتباعه ﷺ والافتداء بأفعاله (والمبيت حتى يصبح) فيه دلالة على استحباب ذلك لمن كان على طريقه ، وأنه يستحب دخول مكة نهراً ، وهو قول الأكثر ، وقال جماعة من السلف وبعض الشافعية : الليل والنهار سواء ، والنبي ﷺ دخل مكة في عمرة الجعرانة ليلاً وقوله : (ويغتسل) وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة ، وقوله : (ويذكر ذلك عن النبي ﷺ) مشعر برفعه ، فله حكم المرفوع .

تقبيل الحجر الأسود

٧٦٤- وعن ابن عباس رضى الله عنهما (أَنَّهُ كَانَ يُقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ) رواه الحاكم مرفوعاً والبيهقى موقوفاً^١ .

تخريج الحديث^٢

ورواه الشافعى أيضاً موقوفاً ، ورواه البيهقى أيضاً والحاكم مرفوعاً ، قال : (رأيت رسول الله ﷺ . الحديث) ورواه أبو داود الطيالسى والدارمى وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو على بن السكن والبيهقى من حديث جعفر بن عبد الله واختلف فيه ، فقال ابن السكن : رجل من بنى حميد من قریش ، وقال البزار : مخزومى ، وقال الحاكم : هو ابن الحكم ، وقال الحاكم : ثم قال : (رأيت خالك ابن عباس يقبله ، ويسجد عليه) وقال ابن عباس : (رأيت عمر بن الخطاب يقبله ، ويسجد عليه) ثم قال : (رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا) هذا لفظ الحاكم قال المصنف رحمه الله : وهم فى قوله : إن جعفر بن عبد الله هو ابن الحكم فقد نص العقيلي على أنه غيره ، وقال : فى حديثه وهم واضطراب .

^١ - أخرجه الحاكم (١: ٦٢٥) والبيهقى (٥: ٧٤) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢: ٢٤٦) .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على شرعية تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه ، وسيأتى الكلام على حديث عمر قريباً^١ .

السنة فى الطواف

٧٦٥ - وعنه^٢ قال : (أمرهم النبى ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) متفق عليه^٣ .

٧٦٦ - وعن ابن عمر^٤ رضى الله عنهما (أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا) .

وفى رواية (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ ، وَيَمْشَى أَرْبَعَةً) متفق عليه^٥ .

فقه الحديث^٦

الرمل : بفتح الراء والميم والخبب بمعنى واحد ، وهو إسراع المشى مع تقارب الخطأ ، وهو مستحب فى الطواف الثلاثة من السبع ، ولا يسن إلا فى طواف بعده سعى ، وهو طواف العمرة ، وطواف القدوم ، وإذا لم يرد السعى بعد طواف القدوم ، ففيه قولان عند الشافعية ، أحدهما : يشرع الرمل ، وهو الأصح والثانى : لا يشرع ، وقوله : (ثلاثة أشواط) بفتح الهمزة والشين المعجمة جمع شوط بفتح المعجمة والمراد به الطوفة الواحدة ، وفى هذا الإطلاق دلالة على أنه لا يكره إطلاق الشوط عليه ، وقد كره الشافعى ومجاهد إطلاق الشوط والدورة عليه ، وقالوا : يقال له طوفة ، وفى هذا دلالة على أن المشروع إنما هو فى الثلاثة الأول ، فلو ترك فيها لم يفعل ذلك

^١ - فى الحديث رقم (٧٦٨) .

^٢ - أى عن ابن عباس .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٦٠٢) وأطرافه (ومسلم (١٢٦٤) وأبو داود رقم (١٨٨٥) وابن ماجه رقم (٢٩٥٣) والنسائى (٢٤٢ : ٥) والترمذى رقم (٨٦٣) وأحمد (٢٤٧ : ١) وابن حبان رقم (٣٨٤٥) .

^٤ - حديث ابن عمر رضى الله عنهما سقط من النسخة التى بين يدى .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (١٥٦٢) باب ماجاء فى السعى ، ورقم (١٦٠٦) باب من ساق البدن معه ومسلم رقم (١٢٢٧) والنسائى (١٥١ : ٥) وأحمد (٣٠ : ٢) .

^٦ - شرح النووى لمسلم (٩ : ١٣) .

فى الأخيرة ، ولا دم عليه عند الهدوية والشافعية ، وقال بعض المالكية : عليه دم ، وقوله : (وأن يمشوا ما بين الركنين) فعل ذلك النبى ﷺ فى عمرة القضاء ، وأمر به أصحابه لما كان فى المسلمين من الضعف ، كما قال ابن عباس^١ : (إنه قدم رسول الله ﷺ وأصحابه فقال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم ، قد وهنتهم حمى يثرب فأمرهم النبى ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ، وأن يمشوا ما بين الركنين اليمانيين ، ويرملوا ما بين الركنين الشاميين ، لأن المشركين كانوا بإزاء تلك الناحية ، فإذا مروا بالركنين اليمانيين مشوا على هينتهم ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم) وقد ذهب إلى العمل بهذا ابن الصباغ ، فقال : إن الرمل لا يكون فيما بين الركنين ، وأجاب الجمهور القائلون : بأن الرمل من الحجر إلى الحجر بأن ذلك إنما كان فى عمرة القضاء وقد ذكر سببه وهو الإبقاء عليهم وأما فى حجه ﷺ فإنه رمل من الحجر إلى الحجر ، وكان متأخراً فيكون ناسخاً ، ووجب الأخذ به .

استلام الركنين اليمانيين

٧٦٧- وعنه ﷺ قال : (لم أر رسول الله ﷺ يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين) رواه مسلم^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (يستلم) أى يمسح عليهما من السلام بمعنى التحية ، عقبه بالمسح عليهما عند الملاقاة لأجل التحية لكون المسح عليهما كالقادم المسلم على البيت وقوله : (الركنين اليمانيين) المراد بهما الحجر الأسود والركن اليمانى ، أطلق عليهما ذلك تغليبا ، ويقال للركنين الآخرين الشاميين ، وقد يقال لركن الحجر الأسود والركن الذى يليه من ناحية الباب العراقيان ، ويقال للركن اليمانى والذى يلي الحجر من ظهر الكعبة الغربيان ، واليمانيان بتخفيف الياء هى اللغة الفصيحة المشهورة .

^١ - أخرجه البخارى رقم (٤٠٠٩) كتاب المغازى باب عمرة القضاء ، ومسلم رقم (١٢٦٦) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٦٠٩) ومسلم رقم (١٢٦٧) وأبو داود رقم (١٨٧٤) والنسائى (٥ : ٢٣١) وابن حبان رقم (٣٨٢٧) .

^٣ - شرح النووى على صحيح مسلم (٩ : ١٤) وفتح البارى (٣ : ٤٧٣) .

(تنبيه) يمان : مخفف يمنى بتعويض الألف من إحدى يائى النسب فبقيت الياء الأخرى مخففة ، وحكى سيبويه والجوهري وغيرهما التشديد أيضاً بناء على زيادة الألف وبقاء ياء النسب بحالها ، وفى هذا دلالة على استحباب استلام الركنين المذكورين ، واختصا بذلك لكونهما على قواعد إبراهيم عليه السلام وزاد الحجر الأسود بالتقبيل لفضيلة الحجر دون الركنين الشاميين ، وقد أجمعت الأمة على استحباب استلامهما ، واتفق الجمهور على أنه لا يمسح الركنان الشاميان وقد ذهب إلى استحباب استلامهما الحسنان ابنا على عليه السلام وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس ابن مالك وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضى الله عنهم وأخرج أحمد وابن مهدي والحاكم^١ من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم عن أبى الطفيل ، قال : (كنت مع ابن عباس معاوية ، فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه ، فقال ابن عباس : إن رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الحجر واليماني فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً) وأخرج مسلم^٢ المرفوع من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد^٣ أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبى الطفيل ، قال : (حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور) قال عبد الله بن أحمد فى العلل : سألت أبى عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : (الناس يخالفوننى فى هذا ، ولكننى سمعته من قتادة هكذا) انتهى ، وقد رواه سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد^٤ أيضاً ، وكذا أخرجه^٥ من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعى من طريق محمد بن كعب القرظى أن ابن عباس قال : لقد كان لكم فى رسول الله ﷺ أسوة حسنة ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس (أنه طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً ، فقال له ابن عباس : لقد كان لكم فى رسول الله ﷺ أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت) وأخرج الأزرقي فى تاريخ مكة^٦ (أن ابن الزبير لما فرغ من بناء

^١ - أخرجه أحمد (٣٣٢ : ١) والحاكم (٦٢٤ : ٣) رقم (٦٠٥) .

^٢ - رقم (١٢٦٩) .

^٣ - أخرجه أحمد (٩٤ : ٤) .

^٤ - أخرجه أحمد (٣٧٢ : ١) .

^٥ - (٢١٧ : ١) .

^٦ - عزاه ابن حجر فى الفتح (٤٧٤ : ٣) له .

البيت ، واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير ، إذا طاف الطائف استلم الأركان كلها ، وإن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعا ، يستلمان الأركان كلها (وقد أخرج البخاري^١ في كتاب الطهارة من حديث ابن عمر ، قال له عبيد بن جريح : (رأيتك تصنع أربعاً ، لم أر أحداً من أصحابك يصنعها ، فذكر منها ، ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين .. الحديث) ففيه دلالة على أن غيره من الصحابة والتابعين لا يقتصرون عليهما ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنتين مبين بالسنة ويقاس عليهما الركنان الآخران ، وأجاب الشافعي عن قول من قال : (ليس شيء من البيت مهجوراً) بأننا لم ندعهما هجراً ، ولكننا نتبع السنة فعلاً وتركاً وقال القاضي أبو الطيب : أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما لا يستلمان قال : وإنما كان فيهما خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف انتهى ، وكلام الهدوية ظاهره استلام الأركان الأربعة والله أعلم .

موقف عمر من الحجر الأسود

٧٦٨- وعن عمر رضي الله عنه (أَنَّهُ قَبَلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (قبل الحجر) التقبيل هو بالضم فيه دلالة على شرعية التقبيل للحجر وقد تقدم ، والتقبيل هو بعد استلام الحجر ، وبعد التقبيل السجود عليه بالجهة وهذا هو مذهب الجمهور من العلماء ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد ، وذكره الإمام المهدى في البحر^٤ ولم ينسبه إلى أحد ، وانفرد مالك من العلماء ، فقال السجود عليه : بدعة ، واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك ، وهذا القول من عمر إرشاد للناس ، وزجر عن الاعتقاد في الأحجار ، ونسبة النفع والضرر إليها ، كما كانت الجاهلية في عبادة الأصنام وتعظيمها ، ورجاء

١ - رقم (١٦٤) .

٢ - أخرجه البخاري رقم (١٥٢٠) باب ما ذكر في الحجر الأسود رقم (٤٩) ومسلم رقم (١٢٧٠) وابن ماجه رقم (٢٩٤٣) .

٣ - شرح النووي لمسلم (٩: ١٦) وبعدها (وفتح الباري (٣: ٤٦٢) وبعدها) .

٤ - البحر الزخار (٢: ٣٤٩) .

منفعتها ، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها فبين أن الحجر الأسود باعتباره في ذاته، لا قدرة له على نفع ولا ضرر ، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع ، وأنه لو لم يرد تعظيمها في الشرع لما عظمت بالنظر إليها في ذاتها ، وأشاع عمر هذا في الموسم ليشتهر ذلك في البلدان ، ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفو الأوطان والله أعلم .

فائدة^١ : استتبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، وقد نقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي وتقبيل قبره فلم يرد به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الضيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف ، وأجزاء الحديث ، وقبور الصالحين^٢ والله أعلم .

استلام الحجر بمحجن

٧٦٩- وعن أبي الطفيل رضي الله عنه قال : (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مَعَهُ ، وَيَقْبَلُ الْمِخْجَنَ) رواه مسلم^٣ .
ترجمة الراوي^٤

هو عامر بن واثلة الليثي ، واثلة بالناء المثلثة المكسورة ، ويقال : الكنانى ويقال : عمرو ، وغلبت عليه كنيته ، أدرك من حياة الرسول ﷺ ثمان سنين ومات سنة مائة واثنين ، وقيل : سنة مائة ، وقيل : عشر ومائة ، وهو الصحيح وقال الذهبي : مائة واحدة ، وهو آخر من مات من الصحابة في جميع الأرض روى عنه الزهري وأبو الزبير وقتادة وجابر بن زيد .

^١ - فتح الباري (٣: ٤٧٥) .

^٢ - أما تقبيل المصحف وأجزاء الحديث فعليه أن ينوى بتقبيلها أنه يقبل كلام الله وكلام الرسول ﷺ (لا الورق المكتوب فيه ، وقد سمعت هذا من شيوخى وأستاذى الدكتور محمد أديب الصالح فى مدينة قطنا بجانب دمشق سنة (١٩٧٥ م تقريباً) أمد الله بعمره فى الخيرات وجزاه الله عنى كل خير . وأما تقبيل قبور الصالحين فهذا باب خطير يودى بالناس إلى الهلاك والعياذ بالله فيجب سده .

^٣ - رقم (١٢٧٥) وابن ماجه رقم (٢٩٤٩) .

^٤ - الإصابة (٧: ٢٣٠) .

فقه الحديث^١

قوله : (يطوف بالبيت) فى مسلم زيادة (ركباً على يعير) وقوله : (ويستلم الركن) الاستلام هنا إما من السلام بفتح السين بمعنى التحية ، قال الأزهري : أو من السلام بكسر السين أى الحجارة ، والمعنى أنه يومئ بعصاه إلى الركن حتى يصيبه ، كذا قيل ، وهو بعيد ، والمحجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم بعدها نون هو عصا محنية الرأس ، والحجن الاعوجاج وبذلك سمي الحجون .

وقوله : (ويقبل المحجن) وهذا مثل ماورد فى تقبيل اليد إذا استلم بها الركن كما فى حديث ابن عمر أخرجه البخارى^٢ ، وأخرج سعيد بن المنصور من طريق عطاء ، قال : (رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابراً إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم ، قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس أحسبه) وبهذا قال الجمهور : إن السنة أن يستلم الركن ويقبل يده ، فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء فى يده ، وقبل ذلك الشيء ، فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك ، وعن مالك فى رواية : لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم وفى رواية عند المالكية يضع يده على فيه من غير تقبيل .

فائدة : ورد فى الذكر عند الطواف حديث عبد الله بن السائب مرفوعاً أنه كان يقول فى ابتداء الطواف : (باسم الله ، والله أكبر ، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ)^٣ رواه الرافعى وذكره صاحب المذهب^٤ من حديث جابر ، وبيض له المنذرى والنوى ، وأخرجه ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسند ضعيف ، ورواه الشافعى^٥ عن ابن أبى نجيح قال : (أخبرنا أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله ، كيف نقول إذا استلمنا ؟ قال : قولوا : بسم الله ، والله أكبر ، إيماناً بك وتصديقاً لما جاء به محمد ﷺ) وهو فى الأم عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ، وروى البيهقى والطبرانى^٦ فى الأوسط الدعاء من حديث ابن عمر (أنه كان إذا استلم ، يقول : بسم الله ، والله أكبر) وسنده

^١ - شرح النووى لمسلم (٩ : ٨) وفتح البارى (٣ : ٤٧٣) .

^٢ - رقم (١٦١١) .

^٣ - حديث ابن السائب عزاه الشوكانى رحمه الله فى نيل الأوطار (٥ : ١٢١) لابن عساكر بسند ضعيف ، وأخرجه عبد الرزاق (٥ : ٣٣) عن ابن عباس .

^٤ - المجموع (٨ : ٣٥) .

^٥ - أخرجه الشافعى فى الأم (٢ : ١٧٠) عن بعض أصحاب النبى .

^٦ - والطبرانى فى الأوسط (٥ : ٣٣٨ و ٦ : ٧٦) عن ابن عمر .

صحيح ، وروى العقيلي^١ من حديثه أيضاً (أنه كان إذا أراد أن يستلم ، يقول : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، واتباعاً لسنة نبيك ، ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يستلمه) ورواه الواقدي في المغازي مرفوعاً ورواه البيهقي والطبراني^٢ في الأوسط عن الحارث الأعور عن علي ﷺ (أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاماً استقبله وكبر ، ثم قال : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، واتباعاً لسنة نبيك) وبين الركن اليماني والحجر الأسود ، أخرج أبو داود وأحمد^٣ من حديث عبد الله بن السائب (أنه سمع النبي ﷺ يقول : ﴿ ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار ﴾ وصححه ابن حبان والحاكم ، وقال الرافعي : إنه إذا انتهى إلى العراق يقول : (اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك ، والنفاق والشقاق ، وسوء الأخلاق)^٤ ولم يذكر له مستنداً ، وأخرجه البزار من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، لكن لم يقيد بما عند الركن ، ولا عند الطواف ، وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس (أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء بين الركنتين ، اللهم قنني بما رزقتني ، وبارك لي فيه ، واخلف على كل غائبة لي بخير) ولابن ماجه^٥ عن أبي هريرة (من طاف بالبيت سبعاً ، فلم يتكلم إلا بسبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، محيت عنه عشر سيئات وكتبت له عشر حسنات ، ورفعت له عشر درجات) وله^٦ عن أبي هريرة (إن الله وكل بالحجر سبعين ملكاً ، فمن قال : اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ، ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار قالوا : آمين) قال الرافعي^٧ : ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف بل هي أفضل من الدعاء الذي لم يؤثر ، ومثله ذكر الإمام المهدي في البحر^٨ ، والدعاء المسنون أفضل منها تأسيساً برسول الله ﷺ والله أعلم .

^١ - ضعفاء العقيلي (٤ : ١٣٥) .

^٢ - والطبراني في الأوسط (١ : ١٥٧) والبيهقي (٥ : ٧٩) عن علي .

^٣ - أخرجه أبوداود رقم (١٨٩٢) وأحمد (٣ : ٤١١) وابن حبان رقم (٣٨٢٦) .

^٤ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ : ٢٤٧) للبزار .

^٥ - (١ : ٦٢٦) رقم (١٦٧٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

^٦ - رقم (٢٩٥٧) وإسناده ضعيف .

^٧ - أي لابن ماجه رقم (٢٩٥٧) .

^٨ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٤٨) .

^٩ - أقبح النسبة إلى كلام المهدي في وسط كلام الرافعي ، وكان الأولى أن ينتهي من كلام الرافعي ثم ينسب إلى الإمام المهدي رأيه .

الاضطباع فى الطواف

٧٧٠- وعن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال : (طافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعاً بِبُرْدٍ أَخْضَرَ) رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي ^١ .
ترجمة الراوي ^٢

هو أبو صفوان ، ويقال : أبو خلف : ويقال : أبو خالد ، وهو الأكثر ، يعلى بن أمية بن أبى عبيدة التميمي الحنظلي حليف قريش ، وهو يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح الياء وهى أمه ، وقيل : أم أبيه ، وبها يعرف ، وهى جدة الزبير ابن العوام لأمه ، وهى أخت عتبة بن غزوان ، وقيل : عمته ، أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف وتبوك ، وكان عاملاً لعمر على نجران ، وهو معدود فى أهل الحجاز ، قتل بصفين مع على بن أبى طالب كذا قال ابن الأثير وقال الذهبي : كان والياً لعثمان على اليمن ، فلما قتل أقبل من اليمن وخرج مع أهل الجمل وأعانهم بأموال قليلة ، فلما هزموا هرب إلى مكة ، ثم أقبل على شأنه إلى قريب الستين ، فما أدرى أتوفى قبل معاوية أو بعده . انتهى ، روى عنه ابنه صفوان وعبد الله بن الديلمي وعطاء ومجاهد وعكرمة .

فقه الحديث

قوله : (مضطبعاً) الاضطباع هو أن يجعلوا أردبتهم تحت أباطهم ، ثم يقذفونها على عواتقهم اليسرى ، وقد ورد من حديث ابن عباس فى عمرة الجعرانة أخرجه أبو داود ^٣ .

التهليل والتكبير لصعود عرفة

٧٧١- وعن أنس رضي الله عنه قال : (كَانَ يُهْلُ مِنْهُ الْمُهْلُ ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ مِنْهُ الْمُكَبِّرُ ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ) متفق عليه ^٤ .

^١ - أخرجه أبو داود رقم (١٨٨٣) والترمذي رقم (٨٥٩) وابن ماجه رقم (٢٩٥٤) وأحمد (٤: ٢٢٤) .

^٢ - الإصابة (٦: ٦٨٥) .

^٣ - رقم (١٨٨٩) .

^٤ - أخرجه البخارى فى كتاب الحج باب التلبية والتكبير رقم (٨٥) حديث رقم (١٥٧٦) ومسلم رقم (١٢٨٥) .

فقه الحديث^١

ورد في صفة غدوهم من منى إلى عرفات ، وفي رواية لمسلم بلفظ (منا الملبى ومنا المكبر) وفيه دلالة على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفة يوم عرفة ، والتلبية أفضل ، وفيه رد على من قال : تقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة والله أعلم .

تقديم الضعفة للرمي

٧٧٢- وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الشَّقْلِ ، أَوْ قَالَ : فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

الحديث متفق عليه ورواه الشافعي واللفظ له ، ومن طريقه البيهقي ، ورواه النسائي^٤ بلفظ (أرسلني رسول الله ﷺ مع ضعفة أهله ، فصلينا الصبح بمنى ورمينا الجمرة) قوله : (في الشقل) هو بفتح الثاء المثناة والقاف وهو المتاع ونحوه ، والضعفة : المراد بهم النساء ومن يتصل بهن من الصبيان ، والحديث فيه دلالة على أنه يجوز الدفع من مزدلفة قبل طلوع الفجر للنساء ومن أشبههن في الضعف والله أعلم .

جواز الدفع من مزدلفة للعذر

٧٧٣- وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : (اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ ، وَكَانَتْ ثَبِطَةً - يَعْنِي ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا) متفق عليه^٥ .

^١ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٣٠) وفتح الباري (٣ : ٥٣٢) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٥٩٣ و ١٥٩٤) في الحج باب رقم (٩٧) ومسلم رقم (١٢٩٣) وابن حبان رقم (٣٨٦٢) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٣٨) فتح الباري (٣ : ٥٢٧) وبعدها () .

^٤ - النسائي (٥ : ٢٦٦) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (١٦٨٠) ومسلم رقم (١٢٩٠) وأحمد (٦ : ٩٤) والنسائي (٥ : ٢٦٢) وابن ماجه رقم (٣٠٢٧) وابن حبان رقم (٣٨٦٦) .

فقه الحديث^١

قوله : (أن تدفع قبله) فيه دلالة على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر ولكن ذلك للعذر كما قالت : (وكانت ثبطة) والثبطة بفتح الثاء المثناة وكسر الباء الموحدة أى ثقيلة الحركة بطيئة من التثبيط وهو التعوق ، واختلف العلماء فى قدر المبيت بمزدلفة ، وفى حكمه .

أما حكمه : فذهب الأكثر وهو الصحيح من مذهب الشافعى وقال به فقهاء الكوفة وأصحاب الحديث : إنه واجب ، من تركه لزمه دم ، وذهب جماعة وهو قول للشافعى أنه سنة ، إن تركه فأنته الفضيلة ، ولا إثم عليه ، ولا دم ولا غيره وذهب الحسن البصرى والنخعى إلى أنه لا يصح الحج إلا به ، وقال به أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعى وأبو بكر بن خزيمة ، وحكى عن عطاء والأوزاعى أن المبيت بمزدلفة لا واجب ولا سنة ولا فضيلة ، بل هو منزل كسائر المنازل إن شاء نزله وإن شاء تركه ولا فضيلة فيه ، وهذا قول باطل .

وأما قدره : فذهب الهدوية إلى أنه أكثر الليل ، وهو أحد أقوال مالك والثانى جميع الليل ، والثالث أقل زمانه ، والصحيح من مذهب الشافعى أنه ساعة فى النصف الثانى من الليل ، وفى قوله له ساعة من النصف الثانى أو بعده إلى طلوع الشمس .

وقت الرمي

٧٧٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال لنا رسول الله ﷺ : (لا ترموا الجمرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) رواه الخمسة إلا النسائى ، وفيه انقطاع^٢ .

تخريج الحديث^٣

الحديث رواه أيضاً أحمد وصححه الترمذى .

^١ - شرح النووى لمسلم (٩ : ٣٨) وفتح البارى (٣ : ٥٢٩) وبعدها .

^٢ - أخرجه أبوداود رقم (١٩٤٠) والترمذى رقم (٨٩٣) وابن ماجه رقم (٣٠٢٥) وأحمد (١ : ٢٣٤) والنسائى (٥ : ٢٧١) وابن حبان رقم (٣٨٦٩) .

^٣ - نصب الراية (٣ : ٧٥) .

فقه الحديث^١

وفيه دلالة على أن رمى الجمرة لا يكون إلا بعد طلوع الشمس ، ولو أبيع لهم التقدم في الدفع من مزدلفة ووصلوا إلى منى قبل الفجر ، وسيأتى الكلام على المسألة في الحديث الآتى قريباً .

جواز الرمي قبل الفجر لعذر

٧٧٥- وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : (أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرمى الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت) رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم^٢ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه أحمد وغيره ، وقد ورد في معناه ما أخرجه الخلال قال : أنبأ على ابن حرب ثنا هارون بن عمران عن سليمان بن أبي داود عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : (أخبرتنى أم سلمة ، قالت : قدمنى رسول الله ﷺ فيمن قدم من أهله ليلة المزدلفة ، قالت : فرميت بليل ، ثم مضيت إلى مكة فصليت بها الصبح ، ثم رجعت إلى منى) وفيه سليمان بن أبي داود الدمشقي الخولاني ويقال : ابن داود ، قال أبو زرعة عن أحمد : رجل من الجزيرة ليس بشيء وقال عثمان بن سعيد : ضعيف ، وقد أخرج الدارقطني وغيره عنها (أن رسول الله ﷺ أمر نساءه أن يخرجن من جمع ليلة جمع ، ويرمين الجمرة ثم تصبح في منازلنا^٣ ، فكانت تصنع ذلك حتى ماتت) وفي إسناده محمد بن حميد أحد رواة كذبه غير واحد ، ويرده أيضاً حديثها في الصحيحين (وددت أنى كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة) وقد ورد في حق أم حبيبة (أن رسول الله ﷺ بعث بها من جمع بليل) أخرجه مسلم ، ولعلها كانت من الضعفة كما في حديث ابن عباس ، فتقرر من مجموع هذه الأحاديث أن أم

^١ - فتح الباري (٣ : ٥٢٨) .

^٢ - رقم (١٩٤٢) والبيهقي (٥ : ١٣٣) والدارقطني (٢ : ٢٧٦) .

^٣ - الكامل (٣ : ٢٧٥) .

^٤ - في سننه (٢ : ٢٧٣) والنسائي (٥ : ٢٧٢) .

^٥ - هكذا في المخطوط ، أما عند الدارقطني والنسائي (منزلها) .

^٦ - رقم (١٢٩٢) .

سلمة وسودة وأم حبيبة وعائشة كما في الرواية المذكورة رمين قبل الفجر ، وفي هذا دلالة على جواز الدفع والرمى قبل الفجر ، وهو معارض بحديث ابن عباس وقد يجاب عنه بأن جواز الرمي قبل الفجر ، إنما كان للعدو وهو جائز ، وفي حديث ابن عباس لما لم يكن له عذر في ذلك أمر بالانتظار إلى بعد طلوع الشمس ، أو أن ذلك مندوب فأمره بالندب ، وحينئذ فلا تعارض بين الأحاديث وفي المسألة أربعة مذاهب :

الأول : ذهب أحمد والشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز .

والثاني : لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقاً وهو قول أبي حنيفة .

الثالث : قول الهدوية لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع الفجر ، وللمرأة والعاجز والخائف ، ومن له عذر من بعد نصف الليل .

والقول الرابع : للثوري والنخعي أنه من بعد طلوع الشمس للقادر ، وكان الأرجح هذا القول ، إذ هو المنصوص في حديث ابن عباس ، ولا حجة لمن حدّ أوله بنصف الليل ، فإن الحجة حديث أسماء بنت أبي بكر كما في البخاري^١ وهي ارتقبت مغيب القمر ، وهو يكون عند أول الثلث الأخير ، ويستدل بهذا على سقوط الوقوف بالمشعر الحرام على من أجيز له الدفع من نصف الليل ، ولا دم عليهم .

الحج عرفة

٧٧٦- وعن عروة بن مضر رضي الله عنه قال : (قال رسول الله ﷺ من شهد صلاتنا هذه - يعني بالمزدلفة - حتى تدفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى تفرغته) رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة^٢ .

ترجمة الراوي^٣

هو عروة بن مضر بضم الميم وتشديد الراء وكسرهما وبالضاد المعجمة والسين المهملة الطائي شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع عداده في الكوفيين روى عنه ابنه أبو بكر والشعبي .

^١ - رقم (١٥٩٥) كتاب الحج باب رقم (٩٥) باب من جمع بينهما ولم يتطوع .

^٢ - أخرجه أبوداود رقم (١٩٥٠) والنسائي (٢٦٣: ٥) وابن ماجه رقم (٣٠١٦) وأحمد (١٥: ٤) وابن خزيمة رقم (٢٨٢٠) وابن حبان رقم (٣٨٥٠) .

^٣ - الإصابة (٤: ٤٩٤) .

فقه الحديث^١

والحديث صححه أيضاً الحاكم والدارقطنى وابن حبان^٢ ، وهو مروي بألفاظ مختلفة وقوله : (من شهد صلاتنا) المراد بها هنا صلاة الفجر فى المزدلفة وقوله : (وقف معنا حتى ندفع) يعنى وقف فى مزدلفة ، وقوله : (ووقف بعرفة ليلاً أو نهراً) فيه دلالة على أنه يجزئ الوقوف بعرفة فى أى وقت كان إذا كان فى يوم عرفة من بعد الزوال ، أو فى ليلة عيد الأضحى ، وقوله : (فقد تم حجه) هذا جزاء الشرط (وقضى تفته) والتفت هو إذهاب الشعث ، قاله النضر بن شميل ، وقيل : هو المناسك ، ومفهوم الجملة الشرطية ، ومن لم يقع منه ما ذكر فلم يتم حجه ، فأما الوقوف بعرفة فمجمع عليه ، وأما الوقوف بالمزدلفة ، فذهب الجمهور إلى أن الحج يتم بدونه ، وأنه يجب فى فواته دم . وذهب ابن عباس وابن الزبير إلى أن الوقوف بمزدلفة ركن كعرفة ، وإليه ذهب إبراهيم النخعى والشعبي وعلقمة والحسن البصرى والأوزاعى وحماة بن سلمة وداود الظاهري وأبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن جرير وابن خزيمة ، وهو أحد الوجوه للشافعية ، ويؤيد هذا المفهوم الزيادة فى النسائي^٣ (من أدرك جمعاً مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك) ولأبى يعلى^٤ (ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له) وقوله تعالى : ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾^٥ وفعل النبى ﷺ الذى خرج مخرج البيان ، وأجيب عن ذلك أن حديث عروة أريد به ، أن من فعل جميع ذلك فقد أتى بالحج التام الكامل الفضيلة ، ويدل عليه حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلى قال : (شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفات ، وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله ، كيف الحج ؟ قال : الحج عرفة ، من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه) أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى^٦ ، وفى رواية لأبى داود^٧ (من أدرك

^١ - فتح البارى (٣ : ٥٢٨ - ٥٢٩) .

^٢ - أخرجه الحاكم (١ : ٤٦٤) .

^٣ - السنن الكبرى (٢ : ٤٣١) ورقم (٤٠٤٧) .

^٤ - (٢ : ٢٤٥) رقم (٩٤٦) .

^٥ - البقرة : (١٩٨) .

^٦ - أخرجه أحمد (٤ : ٣٠٩) وأبو داود رقم (١٩٤٩) والترمذى رقم (٨٨٩) والنسائي (٥ : ٢٦٤) وابن ماجه

رقم (٣٠١٥) وابن حبان رقم (٣٨٩٢) والدارقطنى (٢ : ٢٤٠) والبيهقى (٥ : ١٧٣) .

^٧ - رقم (١٩٤٨) .

عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج) وفى رواية للدارقطنى والبيهقى^١ (الحج عرفة ، الحج عرفة) فهذا صريح فى المراد ، وأما زيادة النسائى وأبى يعلى ، فهى أولاً لا تعارض لاحتمالها التأويل ، بأن يراد لا حج له أى كامل الفضيلة ، وبأنها من رواية مطرف عن الشعبى ، وقد صنف أبو جعفر العقيلى جزءاً فى إنكارها وذكر أن مطرفاً كان يهم فى المتون ، وعن الآية الكريمة بأنها تدل على الأمر بالذكر عند المشعر لا على الركنية ، وفعل النبى ﷺ بيان للواجب المستكمل الفضيلة ، وبيّن بقوله ما لا يفوت الحج بفواته وما يفوت بفواته ، وأما صلاة الصبح مع الإمام بمزدلفة ، فذهب ابن حزم إلى أنه يفوت الحج بفواتها^٢ التزاماً لما ألزمه به الطحاوى ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه ، فحكى الإجماع على الإجزاء دونها والله أعلم .

الإفاضة قبل طلوع الشمس

٧٧٧- وعن عمر رضي الله عنه قال : (إِنَّ الْمَشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُونَ : أَشْرَقَ ثَبِيرُ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ^٣ .

فقه الحديث^٤

قوله : (لا يفيضون) أى من جمع ، وقد صرح بذلك فى روايته يحيى القطان عن شعبة ، وقوله : (أشرق) بفتح الهمزة ، فعل أمر من الإشراق ، أى أدخل فى الشروق ، وقد ضبطه بعضهم بكسر الهمزة على أنه ثلاثى من شرق والمعنى على الأول لتطلع عليك الشمس ، وثبیر بفتح المثناة وكسر الموحدة جبل معروف هناك على يسار الذهاب إلى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبیر دفن فيه ، وزاد أبو الوليد عن شعبة (كيما نغير) أخرجه الإسماعيلى ومثله لابن ماجة^٥ من طريق حجاج بن أرطاة عن أبى إسحاق ، ونغير من الإغارة أى الإسراع فى عدو الفرس ، والمراد منه الدفع للنحر ، وقوله : (ثم أفاض) الإفاضة الدفعة ، قاله الأصمعى ، ومنه أفاض القوم فى الحديث إذا دفعوا فيه ، وفاعل أفاض هو النبى ﷺ أتى به بياناً لقوله : (خالفهم) وفى رواية الثورى (فخالفهم النبى ﷺ فأفاض) وفى

^١ - كما مر فى تخريج الحديث .

^٢ - المحلى (١١٨ : ٧) .

^٣ - كتاب الحج باب متى يدفع من جمع رقم (١٠٠) وحديث رقم (١٦٨٤) .

^٤ - فتح البارى (٣ : ٥٣١) .

^٥ - رقم (٣٠٢٢) .

رواية الطبري بسنده (كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس ، وأن رسول الله ﷺ كره ذلك ، فنفر قبل طلوع الشمس) وقد تقدم في حديث مسلم بيان الوقت الذي دفع فيه ﷺ وهو قوله : (حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس) وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة ^١ (حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس) ويحتمل أن يكون فاعل أفاض هو عمر ، وهو بعيد .

انتهاء التلبية

٧٧٨- وعن ابن عباس وأسامة بن زيد رضى الله عنهم ، قالوا : (لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة) رواه البخاري ^٢ .

فقه الحديث^٣

الحديث لفظ البخاري عن ابن عباس (أن أسامة كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أُرْدِفَ الفضل من مزدلفة إلى منى ، قال : فكلاهما قالوا : لم يزل النبي ﷺ (يلبي حتى رمى جمرة العقبة) وقد استشكل رواية أسامة فإنه سار من مزدلفة على رجليه في سباق قريش ، وظاهر السياق أنه لم يحضر مع النبي ﷺ عند رمى جمرة العقبة ، وبجواب عنه بأنه يجوز أن يكون أرسل الرواية وأنه بواسطة ، ويجوز أن يكون حضر عند الرمي ، ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم ^٤ أيضاً من حديث أم الحصين ، قالت : (فرأيت أسامة بن زيد وبلاً في حجة الوداع ، وأحدهما أخذ بخطام ناقلة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه ، يستره من الحر حتى رمى الجمرة) والحديث فيه دلالة على أن الحاج يستمر في التلبية حتى يرمى الجمرة ، واللفظ محتمل أنه قطع التلبية في أول حصة ، أو بعد تمام الرمي وقد ذهب إلى الأول الجمهور ، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ويؤيد الأول ما في حديث ابن عباس (يكبر مع كل حصة) أنه قطع التلبية كما قال البيهقي ، وحجة الثاني ما في رواية النسائي ^٥ (فلم يزل يلبي

^١ - رقم (٢٨٣٨) .

^٢ - رقم (١٦٨٦ و ١٦٨٧) .

^٣ - فتح الباري (٣ : ٥٣٣) .

^٤ - رقم (١٢٩٨) .

^٥ - (٥ : ٢٦٨ و ٢٧٥ و ٢٧٦) .

حتى رمى الجمرة ، فلما رجع قطع التلبية) وما روى ابن خزيمة ^١ من طريق جعفر ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل ، قال : (أفضت مع رسول الله من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة) وقال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح ، فإنه مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى ، فإن المراد بقوله : (حتى رمى جمرة العقبة) أى أتم رميها ، وقد ذهب الجمهور إلى استمرار التلبية إلى أن يرمى ومنهم الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم والهدوية وغيرهم إلى أنه يقطع التلبية إذا دخل الحرم ، لكن يعاودها إذا خرج من مكة إلى عرفة وهو مذهب ابن عمر ، وذهبت طائفة إلى أنه يقطعها إذا راح إلى الموقف ورواه ابن المنذر وسعيد بن منصور ^٢ بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي ، وبه قال مالك ، ورواية عن الصادق والناصر ^٣ ، وقيد مالك بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله ، لكن قال : إذا صلى الغداة يوم عرفة ، وقد روى الطحاوي ^٤ بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : (حججت مع عبد الله ، فلما أفاض أتى جمعاً جعل يلبي ، فقال رجل أعرابي : هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ؟) وأشار الطحاوي إلى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة ، أنه تركها للاستغفال بغيرها من الذكر لا على أنها لم تشرع ، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم .

رمى الجمار بسبع حصيات

٧٧٩- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَمِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَقَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ) متفق عليه ^٥ .

^١ - رقم (٢٨٨١) .

^٢ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٣ : ٥٣٣) لهما .

^٣ - كعادته رحمه الله أقحم الرواية عن الصادق والناصر قبل أن يكمل نقل الرواية عن مالك .

^٤ - شرح معاني الآثار (٢ : ٢٢٤) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (١٧٤٧) وأطرافه (ومسلم رقم (١٢٩٦) وأبو داود رقم (١٩٧٤) والنسائي (٥ : ٢٧٣) والترمذي رقم (٩٠١) .

فقه الحديث^١

فى الحديث دلالة على أن هذه الكيفية مشروعة فى رمى جمرة العقبة كما وقع فى الرواية ، وأن ابن مسعود استبطن الوادى ، وأجاب على من قال : إن أناساً يرمونها من فوقها بقوله : (هذا مقام الذى .. الخ) وقام الإجماع على أن هذه الكيفية غير واجبة ، وأن مخالفتها جائزة ، وإنما هذا مستحب أن يقف بجانب الجمرة فى بطن الوادى ، ويجعل مكة عن يساره ، ومنى عن يمينه ، ويستقبل العقبة ، ويرميها بالحصى السبع ، وهذا قول جمهور العلماء .

وقال بعض أصحاب الشافعى : إنه يستحب أن يقف مستقبل الكعبة ، وتكون الجمرة عن يمينه وأما سائر الجمار فمن فوقها اتفاقاً ، وخص عبد الله سورة البقرة بالذكر لكون أكثر أعمال الحج مذكورة فيها ، أو لأنها اشتملت على أكثر أحكام الديانات والمعاملات ، ولذلك كان من حفظ الزهراوين فى السلف عظم قدره وارتفعت مرتبته ، وفى إضافة السورة إلى البقرة دلالة على أنه لا كراهة فى ذلك ، وقد رد إبراهيم النخعى بذلك على الحجاج لما ذكر له أن الحجاج قال على المنبر : السورة التى تذكر فيها البقرة ، والسورة التى يذكر فى آل عمران ، والسورة التى يذكر فيها النساء ، فسب الحجاج وذكر قول ابن مسعود .

فائدة : جمرة العقبة هى الجمرة الكبرى ، وهى حد لمنى ، وليست منها بل هى من مكة ، وهى التى يابىع النبى ﷺ الأنصار عندها على الهجرة والجمرة اسم لمجتمع الحصى ، سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال : أجمرو بنو فلان إذا اجتمعوا ، وقيل : إن العرب تسمى الحصى الصغار جماراً فسميت بذلك تسمية للشئ باسم حاله ، وقيل : لأن آدم أو إبراهيم عليهما السلام لما عرض إبليس له فحصبه جمر بين يديه أى أسرع ، فسميت بذلك .

وقت الرمي

٧٨٠- وعن جابر رضى الله عنه قال : (رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحَى وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) رواه مسلم^٢ .

^١ - شرح النووى لمسلم (٩: ٤٣) وفتح البارى (٣: ٥٨١ وبعدها) .

^٢ - رقم (١٢٩٩) وابن خزيمة رقم (٢٨٧٦ و ٢٩٦٨) وابن حبان رقم (٣٨٨٦) وأحمد (٣: ٣١٢) وعلقه البخارى فى كتاب الحج باب رمى الجمار رقم (١٣٣) .

تخريج الحديث^١

الحديث وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان ، وذكره البخارى تعليقا بلفظ (وقال جابر : رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال) وروى الدارمي^٢ موصولا بلفظ التعليق ، لكن قال : (وبعد ذلك عند زوال الشمس) ورواه اسحاق بن راهويه فى مسنده موصولا أيضا .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه دلالة على وقت الرمى ، وقد تقدم الكلام فى جمرة العقبة ، وقوله : (فإذا زالت الشمس) فيه دلالة على أن وقت الرمى فى الأيام الثلاثة بعد الزوال ، وهو مذهب الهدوية ومالك ، والشافعية وأحمد وجماهير العلماء ، وذهب الناصر إلى أنه يجوز الرمى بعد الفجر ، وذهب الهدوية وأبو حنيفة واسحاق إلى أنه يجوز فى اليوم الثالث الرمى بعد الفجر ، وحجتهم قوله ﷺ لأغيلة بنى عبد المطلب : (لا ترموا حتى تصبحوا)^٤ فدل بعمومه على أنه يصح الرمى من الإصباح ، ويجاب عن ذلك بأنه ورد فى رمى جمرة العقبة فى يوم النحر ، وأما فى سائر الأيام ففعله ﷺ مبين أن وقته من بعد الزوال ، وقد قال : (خذوا عنى مناسككم) .

رمى الجمار الثلاث

٧٨١- وعن ابن عمر رضى الله عنهما (أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم ، حتى يسهل ، فيقوم فيستقبل القبلة ، ثم يدعو ويرفع يديه ، ويقوم طويلا ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة ، ثم يدعو فيرفع يديه ويقوم طويلا ، ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادى ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ، فيقول هكذا رأيت رسول الله يفعلها) رواه البخاري^٥ .

^١ - فتح البارى (٣ : ٥٧٩) .

^٢ - (٢ : ٨٥) رقم (١٨٩٦)

^٣ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٤٧) .

^٤ - مر برقم (٧٧٤) .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (١٧٥١) وأطرافه (والنسائى (٥ : ٢٧٦) وابن ماجه رقم (٣٠٢٢) .

فقه الحديث^١

قوله : (الدنيا) بضم الدال وبكسرهما أى القرية إلى مسجد الخيف ، وهى أول الجمرات التى ترمى من ثانى النحر ، وقوله : (ثم يسهل) بضم الياء وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض ، وهو المكان الذى لا ارتفاع فيه وقوله : (ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى إلى جهة شماله أى ليقف داعياً فى مكان لا يصيبه الرمى ، وقوله : (جمرة ذات العقبة) أى الجمرة ذات العقبة والحديث فيه ذكر رمى الجمرات الثلاث بسبع حصيات ، وأنه يشرع التكبير عند كل حصاة ، ولا يلزم فى تركه شيء إلا ماروى عن الثورى ، فقال : يطعم ، وإن جبره بدم فأحب إلى ، وعلى أنه يستقبل القبلة بعد الرمى ويقوم طويلاً ، وقد وقع تفسيره فى حديث ابن عمر عند ابن أبى شيبه^٢ بإسناد صحيح (أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة) وأنه يرفع يديه عند الدعاء قال ابن قدامة^٣ : ولا نعلم فى ذلك خلافاً إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمى الجمار ، وحكى ذلك ابن القاسم عن مالك كذلك قاله ابن المنذر ، وقال ابن المنير : لو كان الرفع هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وأجيب عنه بأن ذلك ماخفى عليهم ، فإن الزهرى عالم المدينة والشام روى ذلك عن سالم أحد الفقهاء فى المدينة ، ورواه سالم عن عالم أهل المدينة من الصحابة فى زمانه وهو ابن عمر ، وأنه لا يقف ولا يدعو بعد رمى الجمرة الثالثة .

فائدة^٤ : روى ابن أبى شيبه^٥ بإسناد صحيح (أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلاً ومديراً) وعن جابر^٦ (أنه كان لا يركب إلا من ضرورة) والنسبى رحمه الله روى جمرة العقبة فى يوم النحر راكباً ، وسائر الجمرات فى الأيام الآخر رماها راجلاً ، ولعله فعله فى ذلك اليوم لما كان فى أثناء إفاضته من مزدلفة ، وقصد انتهساءه إلى محل النحر والله أعلم .

^١ - فتح البارى (٣ : ٥٨٣) وبعدها .

^٢ - فى مصنفه (٣ : ٢٩٤) .

^٣ - المغنى (٣ : ٤٤٨) وبعدها .

^٤ - فتح البارى (٣ : ٥٨٤) .

^٥ - فى مصنفه (٣ : ٢٣٢) .

^٦ - المرجع السابق .

الإحلال بالخلق أو التقصير

٧٨٢- وعنه^١ رضى الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قال : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ ،
قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ : وَالْمُقَصِّرِينَ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

اختلفت الروايات في وروده هل هو في حجة الوداع أو في عمرة الحديبية ؟ قال ابن عبد البر^٤ : وقع ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور ، وأخرج من حديث أبي سعيد بلفظ (سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لأهل الحديبية للمحلقين ثلاثاً ، وللمقصرين مرة) ومن حديث ابن عباس بلفظ (خلق رجال يوم الحديبية ، وقصر آخرون ، فقال رسول الله ﷺ : رحم الله المحلقين .. الحديث) وحديث أبي سعيد أخرجه الطحاوى من طريق الأوزاعى وأحمد وابن أبي شيبة وأبو داود الطيالسى^٥ وزاد فيه (أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة) وورد أيضاً أن ذلك كان في حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولى عند أحمد وابن أبي شيبة^٦ ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم^٧ ومن حديث ابن الأسود الثقفى عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، والأحاديث التى فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً وأصح إسناداً قال النووى : وهو الصحيح المشهور ، وجزم بأن ذلك كان فى الحديبية إمام الحرمين فى النهاية ، وقال عياض : كان فى الموضعين ، قال النووى : لا يبعد أن يكون فى الموضعين ، وكذا قال ابن دقيق العيد ، قال المصنف رحمه الله : وهذا هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك إلا أن السبب فيهما

^١ - أى ابن عمر .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٧٢٢٧) ومسلم رقم (١٣٠١) والترمذى رقم (٩١٣) وأبو داود رقم (١٩٧٩) وابن ماجه رقم (٣٠٤٤) وأحمد (١٦: ٢) وابن حبان رقم (٣٨٨٠) .

^٣ - شرح النووى لمسلم (٩: ٥٠) وبعدها (وفتح البارى (٣: ٥٦٢) وبعدها) .

^٤ - التمهيد (١٥: ٢٣٣) وبعدها)

^٥ - أى ابن عبد البر فى تمهيده (١٥: ٢٣٤) .

^٦ - الطحاوى فى معانى الآثار (٢: ٢٥٦) وابن أبي شيبة (٣: ٢٢٠) وأحمد (٣: ٢٠ و ٨٩) والطيالسى (١: ٢٩٥) .

^٧ - أحمد (٤: ١٧٧) وابن أبي شيبة (٣: ٢٢١) .

^٨ - رقم (١٢٩٨) .

مختلف ، فالذى فى الحديبية بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال ، لما دخل عليهم من الحزن ، لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم فى أنفسهم على ذلك فخالفهم النبى ﷺ وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة فلما أمرهم النبى ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل فتابعوه فحلّق بعضهم ، وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر ، ممن اقتصر على التقصير ، وقد بين هذا السبب فى آخر حديث ابن عباس عند ابن ماجة^١ وغيره (أنهم قالوا يا رسول الله : ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم ؟ قال : لأنهم لم يشكوا) وأما فى حجة الوداع ، فلأنه ﷺ أمر من لم يسق الهدى بالإحلال وقد كان شق على جماعة من الصحابة ، ففعل بعض التقصير لأنه أخف ، فهو كذلك لم يخلص الامتثال بل بقى معه شك ، وفعل بعض الحلق لمبادرته إلى إخلاص الامتثال ، فاستحق تأكيد الدعاء لأنه أبين فى الامتثال ، كذا قال ابن الأثير فى النهاية وغيره ، وقال الخطابى وغيره : إن عادة العرب أن توفر الشعر لكونه من الزينة عندهم ، وكان الحلق فيهم قليلاً ، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الأعاجم ، فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير والحديث فيه دلالة على شرعية الحلق والتقصير ، وأن الحلق أرجح وأن التقصير يجزئ عن الحلق ، وهو مجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصرى أن الحلق يتعين فى أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التمرىض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه ، وأخرج ابن أبى شيبه^٢ عن الحسن فى الذى لم يحج قط (فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر) وروى ابن أبى شيبه^٣ عن إبراهيم النخعى قال : (إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى ، فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر) ثم روى عنه^٤ أنه قال : (كانوا يحبون أن يحلقوا فى أول حجة وأول عمرة) انتهى .

وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم ، وهما جائزان ، ولو فى حق من لبد شعره ، وإن كان للشافعى قول موافق للحنفية ، أنه يتعين الحلق على من لبد شعره ، أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره ، أو لم يكن له شعر فيمر موسى على رأسه ،

^١ - رقم (٣٠٤٥) والبيهقى (٥: ٢١٥) وابن أبى شيبه (٣: ٢٢٠) .

^٢ - (٣: ٢١٩) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - أى ابن أبى شيبه (٣: ٢٢٠) .

والواجب فى خلق رأسه هو ، أن يعمه جميعه عند الهادى وغيره وهو مذهب مالك وأحمد ، وهو الذى تقتضيه الصيغة ، واستحبه الكوفيون والشافعى ، ويجزئ البعض عندهم ، واختلفوا فيه فعند الحنفية الربع إلا أبا يوسف فقال : النصف ، وقال الشافعى : أقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وفى وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتقصير كالحلق فى هذا التفضيل ويكون التقصير قدر أنملة ، كذا فى كتب الهدوية ، وفى شرح النواوى لمسلم ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأنملة ، وإن اقتصر على دونها أجزاً ، وهذا فى حق الرجال وأما النساء : فالمشرع فى حقهن التقصير إجماعاً وفيه حديث لابن عباس عند أبى داود^١ ونفذه (ليس على النساء خلق ، وإنما على النساء التقصير) وللترمذى^٢ من حديث على (نهى أن تحلق المرأة رأسها) وقال جمهور الشافعية : لو حلق أجزأها ويكره ، وقال القاضيان أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، وهذا فى حق الحاج أو المعتمر غير المتمتع ، أما المتمتع فالنبي ﷺ خيرهم بين الحلق والتقصير ، وظاهره أنهما سواء فى حقهم ، وعند الهدوية أن الأفضل التقصير فى حقه ليمكنه الحلق للحج ، وقوله : (وقال فى الثالثة للمقصرين) فى معظم الروايات عن مالك ذكر إعادة المحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم فى المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير من رواة الموطأ بإعادة ذلك ثلاث مرات ، نبه عليه ابن عبد البر فى التقصى وأغفله فى التمهيد ، بل قال : إنهم لم يختلفوا على مالك ورواه الليث بالشك (رحم الله المحلقين مرة أو مرتين) عن نافع ، ورواه عن عبيد الله العمرى مصغراً قال فى الرابعة : (والمقصرين) وأخرجه أحمد^٣ عن نافع بلفظ (اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا : وللمقصرين ، حتى قالها ثلاثاً أو أربعاً ثم قال : والمقصرين) والجمع بين الروايات ، أن من قال فى الثالثة أراد بها بالنظر إلى ما وقع من السائلين ، ومن قال فى الرابعة فبالنظر إلى أن قوله : وللمقصرين معطوف على مقدر والمعنى اغفر للمحلقين والمقصرين ، فهو مذكور تقديره رابعاً ، وإن لم يذكر فى اللفظ إلا ثلاث مرات ، ورواية الجزم مقدمة على رواية الشك ، وإعادة الذكر ثلاث مرات معمول به ، ولا تعارضها رواية الذكر مرتين لأن فى تلك زيادة وهى معمول بها والله أعلم .

^١ - رقم (١٩٨٤ و ١٩٨٥) .

^٢ - رقم (٩١٤) .

^٣ - المسند (٢: ٣٤) .

تنبيه : يفهم من دعائه ﷺ للمحلقين أنه فعل في نفسه ذلك ، إذ لا يبالغ في الحث على ذلك ويتركه ، وقد أخرج ابن عباس عن معاوية ، قال : (قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص) زاد في رواية مسلم^١ (وهو على المروة) وزاد في رواية النسائي (أن ابن عباس احتج على معاوية لما نهى الناس عن متعة الحج ثم ذكر ما فعل النبي ﷺ فقال ابن عباس : هذا على معاوية أن ينهى الناس عن المتعة ، وقد تمتع رسول الله ﷺ) وفي معناه لأحمد من وجه آخر وهذا يدل على أنه وقع منه في حجة الوداع ، ووقع عند أحمد^٢ من طريق أخرى عن عطاء (أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام العشر بمشقص ، وهو محرم) وقد أنكر النووي على من يقول أن ذلك كان في حجة الوداع ، قال : لأنه قد ثبت أنه كان قارناً ، وثبت أنه حلق بمنى ، وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح أن يكون ذلك في حجة الوداع ، وفي عمرة القضاء الواقعة سنة سبع ، لم يكن معاوية مسلماً ، لأنه إنما أسلم عام الفتح إلا أن ابن عساكر أخرج في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية أنه أسلم بين الحديبية والقضية ، وأنه كان يخفي إسلامه خوفاً من أبويه ، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها ، حتى لا ينظرونها وأصحابه يطوفون بالبيت ، فلعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه قول سعد^٣ : (فعلناها أي المتعة ، وهذا يعنى معاوية كافر بالعرش بضميتين يعنى بيوت مكة) باعتبار ظاهر حال معاوية وجوز بعضهم أن يكون ذلك في عمرة الجعرانة ، ولكن يرد عليه (أن النبي ﷺ ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمره ، ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كبائت ، فخفيت على كثير من الناس) كذا أخرجه الترمذي وغيره ولم يعدوا معاوية فيمن كان صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين ، وأعطاه النبي ﷺ مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في الإكليل في آخر قصة غزوة حنين (أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمر

^١ - رقم (١٢٤٦) والبخارى كتاب الحج باب رقم (١٢٦) أخره وأبو داود رقم (١٨٠٢) والنسائي (٥: ٢٤٤) -

٢٤٥) وأحمد (١: ٢٩٢) .

^٢ - أحمد (٤: ٩٧) .

^٣ - أحمد (٤: ٩٢) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١٢٢٥) وأحمد (١: ١٨١) .

^٥ - رقم (٩٣٥) .

من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة (ولكنه يمكن الجمع بأن معاويه لعنه لحق وحضر بالمروة ، وقصر للنبي ﷺ قبل أن يحضر الحلاق ، ثم حضر الحلاق فحلق وبهذا يتقرب الجمع بين الروايات ، إلا أنه يبعد عنه رواية أنه كان فى العشر إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عقبها : (والناس ينكرونها) وبعضهم تأول أصل الرواية ، وقال : معنى قصرت عن رسول الله ﷺ أى قصرت شعرى عن أمر رسول الله ﷺ وبعضهم قال : إنه قصر بقية شعر لم يكن الحلاق أزاله ، وهو أيضاً بعيد والمشقص بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد هو نصل عريض يرمى به الوحش ، وقال صاحب المحكم : هو الطويل من النصال وليس بعريض وكذا أبو عبيد والله أعلم .

تقديم وتأخير بعض النسك

٧٨٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما (أن رسول الله ﷺ وقف فى حجة الوداع ، فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فحلقت قبل أن أدبج؟ قال : أدبج ولا حرج ، فجاء آخر ، فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى؟ قال : ارم ولا حرج ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج) متفق عليه^١.

فقه الحديث^٢

قوله : (وقف) كان ذلك يوم النحر بعد الزوال ، وهو على راحلته يخطب عند الجمرة ، والخطبة هذه هى الخطبة الثانية التى شرعت لتعليم بقية المناسك ولم يكن ذلك عند رميه ﷺ لأنه رمى فى أول اليوم ، ولعل ذلك بعد أن رجع من مكة إلى منى ، وقوله : (فقال رجل) قال المصنف رحمه الله : لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل فى هذه القصة ، وقد وقع فى حديث أسامة بن شريك عن الطحاوي^٣ وغيره (كان الأعراب يسألونه) وكأن هذا هو السبب فى عدم ضبط

^١ - أخرجه البخارى رقم (٨٣) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٠٦) والترمذى رقم (٩١٦) وأبوداود رقم (٢٠١٤) وأحمد (٢ : ١٥٩) وابن حبان رقم (٣٨٧٧) .

^٢ - فتح البارى (٣ : ٥٧٠) .

^٣ - أخرجه الطبرانى فى الكبير (١ : ١٨٤) والطحاوى فى معانى الآثار (٢ : ٢٣٨) .

أسمائهم ، وقوله : (لم أشعر) أى لم أفطن يقال : شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له ، وقيل : الشعور بمعنى العلم ، ولم يذكر فى هذه الرواية متعلق الشعور ، وفى لفظ مسلم : (لم أشعر أن الرمى قبل النحر فنحرت قبل أن أرمى) وقال آخر : (لم أشعر أن النحر قبل الحلق فحلقت قبل أن أنحر) وفى هذه الرواية السؤال عن شيئين معينين ، وقد ورد فى مجموع الروايات فى ذلك السؤال عن أربعة أشياء :

١- الحلق قبل الذبح . ٢- والحلق قبل الرمى .

٣- والنحر قبل الرمى . ٤- والإفاضة قبل الرمى^١

فى حديث ابن عباس عند البخارى ذكر الثلاثة المغايرة للحلق قبل الرمى وعند الدارقطني^٢ من حديث ابن عباس (السؤال عن الحلق قبل الرمى) أيضاً وكذا فى حديث جابر^٣ ، وفى حديث أبى سعيد عند الطحاوي^٤ ، وفى حديث على عند أحمد^٥ (السؤال عن الإفاضة قبل الحلق) فى حديثه عند الطحاوي^٦ (السؤال عن الرمى والإفاضة قبل الحلق) وفى حديث جابر عند البخارى معلقاً ووصله ابن حبان^٧ وغيره (السؤال عن الإفاضة قبل الذبح) وفى حديث أسامة بن شريك عند أبى داود^٨ (السؤال عن السعى قبل الطواف) وقوله : (اذبح ولا حرج) أى لا ضيق عليك فى ذلك ، وذلك أنه لما تقرر عندهم أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء :

١- رمى جمرة العقبة . ٢- ثم نحر الهدى أو ذبحه .

٣- ثم الحلق أو التقصير . ٤- ثم طواف الإفاضة .

فمن فعل هذه الأشياء مرتبة فقد أتى بالمشروع على صفته ، وهذا مجمع عليه إلا أن بعض المالكية استثنى القارن ، فقال : لا يحلق حتى يطوف ، لأن عليه إحرام

^١ - يعنى النزول إلى مكة لطواف الإفاضة .

^٢ - فى سننه (٢: ٢٥٤) .

^٣ - ابن حبان (٣٨٧٨) .

^٤ - معانى الآثار (٢: ٢٣٧) .

^٥ - المسند (١: ٧٥) .

^٦ - معانى الآثار (٢: ٢٣٦) .

^٧ - رقم (٣٨٧٨) .

^٨ - رقم (٢٠١٥) .

عمرة ، والمعتزم يتأخر الحلق معه عن الطواف ، وهو مردود عليه بالإجماع ،
والحديث يدل على أنه تسوغ المخالفة بالتقديم والتأخير ، وأن الحج لا ينقص ولا يختل
بذلك ، واختلفوا في لزوم الدم عند المخالفة ، فقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم
يثبت (أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم) وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن
والنخعي وأصحاب الرأي انتهى .

وفى نسبة ذلك إلى النخعي وأصحاب الرأي نظر ، فإنهم لا يقولون بذلك على
الإطلاق ، وإنما ذلك فى تقديم الحلق على الرمي ، وهو قول أيضاً للشافعي وللهادي
والقاسم بناء منهم على أن الحلق تحليل محظور غير نسك ، قالوا : لأنه يحرم
بالإحرام ، فلا يجعل ما يحرم بالإحرام نسكاً كالطيب ، وعلى أصلهم هذا لا يجوز فعله
قبل الرمي ، والحديث يدل على خلاف ذلك ، ولعلمهم يتأولون الحديث فى حق الناسى
والجاهل ، وفى اللفظ ما يدل على ذلك ، بقوله : (لم أشعر) ويلزم دم فى تقديم الحلق
على الذبح عند أبى حنيفة فى حق المتمتع والقارن وعند أحمد فى حق العامد والناسى
والجاهل ، وذهب جمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم
وجوب الدم ، لقوله للسائل : (لا حرج) فهو ظاهر فى رفع الإثم والفدية معا ، وقال
الطحاوى : ظاهر الحديث يدل على التوسعة فى تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ،
قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله : (لا حرج) أى لا إثم فى ذلك الفعل ، وهو كذلك
لمن كان ناسياً أو جاهلاً وأما من تعمد المخالفة فتجب عليه الفدية ، وأجيب بأن وجوب
الفدية يحتاج إلى دليل ، ولو كان واجباً لبينه ﷺ إذ ذلك وقت الحاجة ولا يجوز
تأخيرها ، ولأنه لو كان الترتيب معتبراً لأمر النبي ﷺ بالإعادة لاسيما والوقت باق ،
كما أن من تركه فى أول وقته عامداً أو ناسياً وجب عليه الفعل وتأويلهم لقوله : (لا
حرج) أى لا إثم دون الفدية فتلزم ، لو كان صحيحاً نثرم الفدية فى الجميع ولا يقولون
به وقوله : (فما سئل عن شيء .. الخ) فى روايته عند مسلم وأحمد^١ (فما سمعته
سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض
وأشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج) احتج بهذا ، وبقوله : (لم أشعر) من قال :
إن الرخصة تختص بمن نسى أو جهل لا بمن تعمد ، قال الأثرم عن أحمد : إن كان
ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان عالماً فلا ، لقوله فى الحديث : (لم أشعر)
وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو كالترتيب بين السعى
والطواف ، فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعى ، وحديث أسامة الذى مر
يتأول بأنه السعى بعد طواف القدوم قبل طواف الإفاضة ، مع أنه لم يقل بظاهره إلا

١ - رقم (١٣٠٦) وأحمد (٢: ٢١٧) .

عطاء ، فقال : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعى قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه واستقوى ابن دقيق العيد قول أحمد ، وقال : تختص الرخصة بما ذكر في السؤال وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج ، وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا ، لم يجز اطراحه ، وعدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم ، فلا يمكن اطراحه بإلحاق العمد به إذ لا يساويه ، وما وقع في كلام الراوى من قوله : (فما سئل عن شيء .. الخ) لا عموم فيه ، إذ الظاهر أن الشيء مقيد بالقرينة ، وهى الأمور التى لم يشعر بها .

واعلم أنه اختلف في الحلق هل هو نسك أو تحليل محظور ؟ فذهب إلى الأول الناصر والمؤيد وأبو حنيفة والشافعى فى أحد قوليه ، والحجة على ذلك قوله تعالى : ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ قالوا : لأن الآية واردة مورد الثناء على الفاعلين لذلك فاستحقوا على ذلك الثواب ، ولأن النبى ﷺ دعا للمحلّقين ثلاثا وللمقصرين مرة كما تقدم ، وحجة الثانى هو أن الحلق إنما حرم بالإحرام فلا يكون نسكا كالطيب ، وفرعوا الخلاف فى لزوم الدم على هذا ، فعلى الأول إذا فعل قبل الرمي لا دم عليه ، وعلى الثانى يلزم الدم ، وقد يقال : عليه هذا غير لازم ، إذ يجوز أن يكون نسكا مترتبا فعلة على فعل الرمي كالسعى المترتب على طواف القدوم مع أن مالكا مصرح بأنه نسك ، ويوجب الدم على من قدمه على الرمي والله أعلم .

النحر قبل الحلق

٧٨٤- وعن المسور بن مخرمة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك) رواه البخاري ^١ .

ترجمة الراوى^٢

هو أبو عبد الرحمن المسور^٤ بن مخرمة^٥ الزهرى القرشى ، وهو ابن أخت عبد الرحمن بن عوف ، ولد بمكة بعد الهجرة بسنتين ، وقدم به المدينة فى ذى الحجة سنة ثمان ، وهو أصغر من عبد الله بن الزبير بأربعة أشهر ، وقبض النبى ﷺ وهو ابن ثمان سنين ، وسمع منه ، وحفظ عنه ، وحدث عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ،

^١ - (الفتح : ٢٧) .

^٢ - رقم (١٨١١) .

^٣ - الإصابة (٦ : ١٢١) .

^٤ - من المخطوط (والمسور بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو) .

^٥ - من المخطوط (ومخرمة بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء) .

وكان فقيهاً من أهل الفضل والدين ، ولم يترك المدينة إلى أن قتل عثمان ، وانتقل إلى مكة ولم يزل بها حتى مات معاوية وكره بيعه يزيد فلم يزل مقيماً بها إلى أن نفذ يزيد عسكره ، وحاصر مكة وبها ابن الزبير فأصاب المسور حجر من أحجار المنجنيق ، وهو يصلى في الحجر فقتله ، وذلك في مستهل ربيع الأول سنة أربع وستين ، روى عنه عروة بن الزبير وعلى بن الحسين زين العابدين وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو أمامة سهل بن حنيف وابن أبي مليكة .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق ، وهذا الواقع من النبي ﷺ لما أحصر في عمرة الحديبية ، فتحلل ﷺ بالذبح ، وبوب البخارى على هذا (باب النحر قبل الحلق في الحصر)^٢ وقد أشار البخارى إلى أن هذا الترتيب مختص بالحصر على جهة الوجوب ، ولم يتعرض لما يلزم من قدم الحلق على النحر وقد أخرج ابن أبى شيبة عن علقمة (أنه يلزم الدم في ذلك) ومثله عن ابن عباس ، وأما غير المحصر فقد تقدم الكلام عليه ، وظاهر فعل النبي ﷺ وأمره به وجوب الهدى على المحصر ، وهو المطابق لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى ﴾^٣ .

ما يحل للحاج في التحلل الأول

٧٨٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ) رواه أحمد وأبو داود 'وفى إسناده ضعف' .

تخريج الحديث^١

لفظ أحمد ، ولأبى داود (إذا رمى أحكم جمره العقبة ، فقد حل له كل شيء إلا النساء) وفى رواية للدارقطني^٢ (إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء)

^١ - فتح البارى (٤ : ١٠) .

^٢ - كما مر فى تخريج الحديث .

^٣ - (البقرة : ١٩٦) .

^٤ - أخرجه أبوداود رقم (١٩٧٨) وأحمد (٦ : ١٤٣) .

^٥ - لأنه من رواية الحاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه .

^٦ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٦٠) .

^٧ - فى سننه (٢ : ٢٧٦) .

ومداره على الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ومذلس ، وقال البيهقي : إنه من تخليطاته ، قال البيهقي^١ : وقد روى هذا في حديث لأم سلمة مع زيادة لم يقل بها أحد من الفقهاء وهو (إذا رميتم الجمرة ، ونحرتم الهدى إن كان لكم فقد حللت من كل شيء حرمت منه إلا النساء ، حتى تطوفوا بالبيت ، فإذا أمسيتم ولم تفيضوا صرتم حرماً كما كنتم أول مرة ، حتى تفيضوا بالبيت) وذكر ابن حزم أن هذا مذهب عروة ابن الزبير .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على حصول التحلل بالرمي والخلق ، ولا بد من مجموع الأمرين ، والظاهر أنه مجمع على الرمي وحده ، وعلى الخلاف في الخلق وحده وأنه لا قائل بمجموع الأمرين ، فتحمل الرواية بالجمع مع ضعفها ، أن هذا هو الأحسن ، أن يفعل الخلق بعد الرمي ، وإن لم يكن لازماً ، وقوله : (فقد حل لكم الطيب) هذا هو قول الأكثر ، والخلاف في ذلك لمالك ، فقال : لا يحل الطيب ، وهو مردود عليه بهذا وغيره كما ثبت في حديث عائشة من أنها طيبت النبي ﷺ بعد الرمي عند الطواف .

وذهب الليث إلى أنه لا يحل الصيد إلا بعد طواف الإفاضة ، وهو كذلك مردود عليه في الحديث .

تقصير النساء

٧٨٦ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : (ليس على النساء حلق ، وإنما يقصرن) رواه أبو داود^٢ .

تخريج الحديث^٣

وقوى الإسناد أبو حاتم في العلل^٤ ، والبخاري في التاريخ^٥ ، وأعله ابن القطان ورد عليه ابن المواق فأصاب .

^١ - في سننه (٥ : ١٣٧) .

^٢ - رقم (١٩٨٤) والبيهقي (٥ : ١٠٤) والدارقطني (٢ : ٢٧١) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٦١) .

^٤ - العلل (١ : ٢٨١) .

^٥ - (٦ : ٤٦) .

فقه الحديث^١

والمراد أنه لا يستحب في حقهن ذلك ، وأن الأفضل هو التقصير ، فإن فعلت الحلق أجزأ .

الرخصة في ترك المبيت بمنى

٧٨٧- وعن ابن عمر رضى الله عنهما (أن العباس بن عبد المطلب عليه السلام استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى ، من أجل سقايته ، فأذن له) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه دلالة على أن المبيت بمنى من واجبات الحج ، وأن الترخيص إنما وقع للعباس لأجل العذر المذكور ، فإذا لم يوجد العذر ، فلا رخصة في ذلك وهذا مذهب الجمهور ، وفي قول للشافعى ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، فلا يجب دم بتركه ، وعلى الأول يجب الدم ، وهذا الإذن للعباس عليه السلام قال بعضهم : يختص به ولا يتعدى الحكم غيره ، وقيل : يدخل معه آله ، وقيل : قومه ، وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك ، ثم قيل أيضاً : يختص الحكم بسقاية العباس ، حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضوعين ، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء ، أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ جزم الشافعى وغيره بإلحاق من له مال يخاف ضياعه ، أو أمر يخاف فوته ، أو مريض يحتاج إلى من يقوم به ، ومثله ذكر الإمام يحيى والأمير الحسين في الشفا ، أن ذلك يدخل فيه من اشتغل بمصلحة عامة للمسلمين أو أمر يختص به ، والجمهور قالوا : يلحق بأهل السقاية رعاة الإبل خاصة ، وسيأتى الكلام عليه ، وظاهر الحديث أنه لا يجب الدم مع هذا العذر إذ لو وجب لبيّن ولم يؤخر البيان عن وقت الحاجة ، وفي الحديث دلالة على

^١ - فتح البارى (٣: ٣٦٥) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٥٥٣) باب سقاية الحاج رقم (٧٤) ومسلم رقم (١٣١٥) وأبوداود رقم (١٩٥٩) وابن ماجه رقم (٣٠٦٥) وأحمد (٢: ١٩) وابن حبان رقم (٣٨٨٩) .

^٣ - شرح النووى لمسلم (٩: ٦٣) وفتح البارى (٣: ٥٧٩) .

استئذان الأمراء والكبراء فيما يطراً من المصالح والأحكام ، والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر واللتين بعده والله أعلم .

فائدة : كانت السقاية من ماء زمزم بغير مؤنة بالليل ، ويجعلونه فى الحياض مسبلاً للشاربين وغيرهم ، يجعلون بينه الزبيب ليطيب به الماء ، وكانت السقاية للعباس فى الجاهلية وأقرها النبى ﷺ له ، وأخرج مسلم^١ (أنه قدم النبى ﷺ على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى ، فأتيناه بإناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم وأجملتم هكذا فاصنعوا) فهى حق لآل العباس ﷺ .

الجمع فى الرمى لعذر

٧٨٨- وعن عاصم بن عدي^٢ (أن رسول الله ﷺ أرخص لرعاة الإبل فى البيئوت عن منى ، يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ثم يرمون يوم النفر) رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان^٣ .

تخريج الحديث^٤

الحديث رواه مالك أيضاً والشافعى عنه ، وأحمد والحاكم^٥ كلهم من حديث أبى البداح عن عاصم عن أبيه ، أو عن عدى أبيه على اختلاف فى ذلك ، وأبو البداح ذكره ابن حبان فى التابعين ، قال : وقد يقال : إن له صحبة وفى القلب منه شيء لكثرة الاختلاف فى إسناده ، وفى الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة أن يرموا بالليل ، وأية ساعة شاؤوا من النهار) رواه

^١ - رقم (١٣١٦) .

^٢ - لم يترجم له الشارح رحمه الله (هو عاصم بن عدى العجلانى من الأنصار شهد بدرا والمشاهد بعدها وقيل لم يشهد بدرا وإنما أخرج إليها معه ﷺ فردّه إلى أهل مسجد الضرار لشيء بلغه عنهم وضرب له سهمه وأجره فكان كمن شهدا مات سنة خمس وأربعين وقيل استشهد يوم اليمامة وقد بلغ (١٢٠ سنة) . الإصابة (٣ : ٥٧٢) .

^٣ - أخرجه أبوداود رقم (١٩٧٥) والترمذى رقم (٩٥٥) والنسائى فى الكبرى (٢ : ٤٦٢) وابن ماجه رقم (٣٠٣٧) وأحمد (٥ : ٤٥٠) .

^٤ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٦٣) .

^٥ - مالك (١ : ٤٠٨) الحاكم (١ : ٦٥٢ و ٣ : ٤٧٤) والبيهقى (٥ : ١٥٠) .

الدارقطني^١ وإسناده ضعيف ، وعن ابن عمر رواه البزار بإسناد حسن والحاكم والبيهقي^٢ .

فقه الحديث

فيه دلالة على الترخيص لرعاة الإبل في البيوتات ، وفي تقديم الرمي عن وقتيه للعذر .

الخطبة يوم النحر

٧٨٩- وعن أبي بكره رضي الله عنه قال : (خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ الْحَدِيث) متفق عليه^٣ .

فقه الحديث^٤

في الحديث دلالة على شرعية الخطبة يوم النحر وقد تقدم ذلك ، ولفظه (أتدرون أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى ، قال : أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذى الحجة ؟ قلنا : بلى ، قال : أى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليست البلدة الحرام ؟ قلنا : بلى ، قال : فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ، كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ؛ ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : اللهم أشهد فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) أخرجه البخارى ، وأخرج نحوه من حديث ابن عباس^٥ ، ومن حديث ابن عمر^٦ مصرح بذكر يوم النحر إلا فى لفظ لابن عمر فقال : (أيام منى) وأخرج أحمد^٧ من طريق أبي حرة الرقاشى

^١ - فى سننه (٢: ٢٧٦) .

^٢ - البيهقي (٥: ١٥١) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٧٤١) وأطرافه) ومسلم رقم (١٦٧٩) وأبوداود رقم (١٩٤٧) وابن ماجه رقم (٢٣٣)

وأحمد (٥: ٣٧) وابن حبان رقم (٣٨٤٨) .

^٤ - فتح البارى (٣: ٥٧٥ وبعدها) .

^٥ - رقم (١٧٣٩) .

^٦ - رقم (١٧٤٢) .

^٧ - (٥: ٧٢) .

عن عمه ، قال : (كنت أخذاً بزمام نافقة رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق أنود عنه الناس) فذكر نحو حديث أبي بكر ، وقوله : (أوسط أيام التشريق) يدل على وقوع ذلك في اليوم الثاني أو الثالث ، ويجمع بين الروایتين بأنه تكرر ذلك منه ﷺ في اليومين ، وفي قوله : (خطبنا) دلالة على أنها خطبة مشروعة ، وفي ذلك الرد على من قال : ليست بخطبة مشروعة ، وإنما هي من الوصايا العامة لا أنها مشروعة في الحج ، كما قالت المالكية والحنفية أن خطب الحج ثلاث ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثاني يوم النحر ، وخالفهم الشافعي فزاد الرابعة يوم النحر وقال : الخطبة ليست في ثاني النحر ، وإنما في ثالثه ، لأنه أول النحر ، وقال الطحاوي^١ : إنه لم يبين ﷺ في يوم النحر شيئاً مما يتعلق بالحج ، وإنما ذكر فيها وصية عامة ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج وأجيب بأن النبي ﷺ نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة بتسميتها خطبة مع أن النبي ﷺ ذكر الوصية العامة في خطبة يوم عرفة ، وفي خطبة ثاني النحر كما في رواية ابن ماجه^٢ في خطبة عرفة من حديث ابن مسعود ، وعند أحمد^٣ من حديث نبيط بن شريك مع أنه قال في خطبة يوم النحر : (خذوا عني مناسككم) والله أعلم .

الخطبة ثاني أيام النحر

٧٩٠- وعن سراء بنت نبهان رضى الله عنها ، قالت : (خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرؤوس ، فقال : أليس هذا أوسط أيام التشريق .. الحديث) رواه أبو داود بإسناد حسن^٤ .

ترجمة الراوي^٥

سراء بفتح السين وتشديد الراء والمد ، ونبهان بفتح النون وسكون الباء الموحدة روى عنها ربيعة بن عبد الرحمن الغنوى .

^١ - فتح الباري (٣: ٥٧٧) .

^٢ - كما سبق قريباً .

^٣ - المسند (٤: ٣٠٦) .

^٤ - رقم (١٩٤٨) .

^٥ - الإصاية (٧: ٦٩٥) .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على شرعية الخطبة في اليوم الثاني من أيام النحر ، وهى الخطبة الرابعة كما تقدم ، وقوله : (يوم الرؤوس) المراد به ثانى يوم النحر بالاتفاق ، وقوله : (أوسط أيام التشريق) أى أفضل أيام التشريق ، ويحتمل أن يكون المراد أنه متوسط فيها ، فيدل ذلك على أن يوم النحر منها ، ولفظ حديثها قالت : (سمعت رسول الله ﷺ يقول : أتدرون أى يوم هذا ؟ قالت : وهو اليوم الذى يدعونه يوم الرؤوس ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : هذا أوسط أيام التشريق ، قال : أتدرون أى بلد هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : هذا المشعر الحرام ، قال : إني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا ، ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا حتى تلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم ، ألا فليبلغ أدناكم أقصاكم ، ألا هل بلغت فلما قدمنا المدينة لم يلبث إلا قليلاً حتى مات ﷺ) .

أركان الحج والعمرة

٧٩١- وعن عائشة رضى الله عنها (أن النبى ﷺ قال لها : طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، يَكْفِيكَ لِحْجَكَ وَعُمْرَتَكَ) رواه مسلم^١ .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعى واحد للحج والعمرة ، وهذا ذهب إليه الشافعى وأصحابه ومالك وأحمد وإسحاق وداود ، وهو محكى عن ابن عمر وجابر وعائشة ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن على والهادى والناصر ، وهو محكى عن على ﷺ ورواه عن فعل النبى ﷺ وعن ابن مسعود والشعبى والنخعى إلى أنه لا بد من طوافين وسعيين ، قالوا : نقوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^٣ وأجيب عن ذلك بأنه لا دليل فى الآية على ذلك إذ التمام حاصل ، وإن لم يطف

١ - رقم (١٢١١) .

٢ - شرح النووى لمسلم (٨ : ١٤٠) وفتح البارى (٣ : ٦٠٨) .

٣ - (البقرة : ١٩٦) .

إلا طوافاً واحداً ، والأحاديث متضافرة على نحو حديث عائشة من رواية ابن عمر وجابر وغيرهما .

واعلم أنه يرد على هذا الحديث المعارضة بما روى من حديثها أن النبي ﷺ أعمرها من التمتع ، وأمر أخاها عبد الرحمن أن يردفها وانتظر بالمحصب ، لما قالت : (ينصرف الناس بحجة وعمره ، وأنا أنصرف بحجة)^١ والجواب عن ذلك بما ثبت من مجموع روايات في الصحيحين أن عائشة رضى الله عنها كانت من جملة من أحرم بالحج أولاً ، ثم أمرت بفسخ الحج إلى العمرة ، ثم تعذر عليها التحلل بأعمال العمرة لما نفست ، فأمرها النبي ﷺ أن ترفض العمرة وتغسل رأسها وتحرم بالحج ، ثم لما طهرت بعرفات ، أتمت الحج وطافت وسعت ، فقال لها النبي ﷺ بذلك ، وأنه يكفيها الطواف والسعي للحج والعمرة وذلك لأن العمرة لم تبطل عليها بجميع أحكامها ، وإنما أخرت التحلل منها للضرورة فكانت قارنة بين الحج والعمرة ، لما أحرمت بالحج قبل التحلل من العمرة فصدق عليها أنها أولاً متمتعة عند أن فسخت الحج ، وأحرمت بالعمرة كما فعل غيرها من أزواج النبي ﷺ وسائر أصحابه ، فلما تعذر التحلل منها بالحج صارت قارنة ، فكفاهما الطواف والسعي ، وقولها : (أنصرف الناس بحج وعمره) أرادت بذلك أينصرفون بحج مفرد ، وعمره مفردة ، وهى لم تفردهما فأمرها بإفراد العمرة من التمتع ليكون لها ما لغيرها ، وقولها : (أينصرف الناس) ولم يقل : (أتصرف أنت) دليل على أنها قد وافقته فى القران بينهما وفاتها ما فعل الناس ، وقد بين لها أن ما فعله الناس أفضل فى حقهم لموافقته ما أمر به النبي ﷺ من التحلل بالعمرة مفردة ، فحصل بما قلناه الجمع بين الروايات التى ظاهرها الاختلاف ، وكان حيضها يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشر ذى الحجة ، وهو يوم النحر ، وهذا قول محمد بن حزم وأخرج مسلم^٢ عنها (أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة) وبين سرف ومكة ، قيل : ستة أميال وقيل : تسعة ، وقيل : عشرة ، وقيل : اثنا عشر ميلاً ، وفى رواية أبى الزبير عن جابر عند مسلم^٣ (أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية) ووقع عند مسلم^٤ من طريق مجاهد عن عائشة (أن طهرها كان بعرفة) وفى رواية القاسم عنها

^١ - أخرجه مسلم رقم (١٢١١) .

^٢ - رقم (١٢١١) و (١٢١٣) .

^٣ - رقم (١٢١٣) .

^٤ - رقم (١٢١١) .

(وظهرت صبيحة ليلة عرفة وأنها تطهرت بمنى) واتفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الإفاضة يوم النحر ، ويرد على هذا أن النبي ﷺ أمر الناس أن يرفضوا الحج إلى العمرة بمكة ، وقد روى عنها القاسم وعمره والأسود ، أنهم لم يكونوا يعرفون غير الحج عند أن أهلوا من الميقات ، حتى أمرهم النبي ﷺ بالتحلل ، وهذا حيضها كان بسرف ، وأجيب عن ذلك بأنه روى عروة وجابر وطاووس ومجاهد عنها (أنها كانت محرمة بعمرة عند أن حاضت) ورواية هؤلاء أرجح من حيث إن فيهم جابراً ، وهو حاضر وقت ذلك ، والجواب أنه لا مخالفة حينئذ بين الروايات فإن النبي ﷺ كان خيرهم وهم بسرف ، بين البقاء على الحج وفسخه إلى العمرة ، ثم أمرهم أمراً جازماً بعد دخوله مكة ، فعائشة لشدة فهمها لما قصده النبي ﷺ وإدراكها بجودة فطنها ونور بصيرتها ، ما ينتهي إليه الأمر من العزيمة بذلك سارعت برفض الحج والإحرام بالعمرة ، وهى بسرف طاهراً وعزمت على الطواف والسعى ، ثم حصل منها المانع من التحلل ، وخشيت فوات الحج ، وأمرها برفض العمرة أى تأخير أعمالها عن أعمال الحج والإحرام بالحج ، وبهذا التأويل يندفع الإشكال وتلتئم الأحاديث التى ظاهرها الاختلاف وفى هذه القصة دلالة على أن المتمتعة والقارئة إذا رفضتا العمرة إلى بعد الحج فهما باقيتان على حكمهما ، وأن ذلك تأخير لا رفض فى الحقيقة ، وظاهر قصة عائشة أنه لا يجب الدم ، إذ لم يذكر فى شيء من الروايات أنه أمرها بالدم والله أعلم .

الرمال فى طواف الإفاضة

٧٩٢- وعن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبي ﷺ لم يرمل فى السبع الذى أفاض فيه) رواه الخمسة إلا الترمذى وصححه الحاكم .

فقه الحديث^١

وفى معناه حديث ابن عمر فى الصحيحين^٢ (رأيت رسول الله ﷺ إذا طاف فى الحج والعمرة أول ما يقدم ، فإنه يسعى ثلاثة أشواط بالبيت ، ويمشى أربعاً)

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٠٠١) وابن ماجه رقم (٣٠٦٠) والنسائى فى الكبرى (٢ : ٤٦٠) والحاكم (١ : ٦٤٨) رقم (١٧٤٦) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٩ : ٦) وفتح البارى (٣ : ٤٧٠) وبعدها .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٦٠٦) باب من ساق اليدن معه رقم (١٠٣) فى الحج ومسلم رقم (١٢٦١) وقد سبق تخريجه فى الحديث رقم (٧٦٦) .

والحديث فيه دلالة على أنه لا يشرع الرمل في طواف الزيارة ، وهو مذهب الجمهور
وفى أحد قولى الشافعى أنه إذا لم يرمل فى طواف القدوم ، أو لم يضطبع فيه ، فعل
ذلك فى طواف الإفاضة ، والجواب أنه لا دليل على ذلك فيقتصر على الدليل .

طواف الوداع

٧٩٣- وعن أنس رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ،
ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ) رواه البخاري ^١ .

فقه الحديث ^٢

الحديث فيه دلالة على أنه يشرع فعل الصلوات المذكورة والنزول بالمحصب
والمحصب بحاء وصاد مهملتين ثم باء موحدة هو الأبطح ، وهو ما انبطح من الوادى
واتسع ، وحدّه ما بين الجبلين إلى المقبرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار فى يوم النفر بعد
الزوال ، وأخّر صلاة الظهر حتى وصل المحل المذكور ، فصلى فيه ، واختلف فى
التحصيب هل هو مستحب فعله النبي صلى الله عليه وسلم لأجل ذلك ؟ أو هو غير مستحب وفعله النبي
صلى الله عليه وسلم اتفاقاً ؟ أو لغرض آخر غير الاستحباب ؟ فذهب إلى أنه سنة ابن عمر ، قال نافع ^٣ :
(وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده) وأراد ابن عمر التأسى بالنبي صلى الله عليه وسلم فى
جميع أفعاله ، وهذا من حملتها ، وذهب ابن عباس وعائشة إلى أنه ليس من المناسك
المستحبة ، ولعلهما أرادا أنه ليس من المناسك التى يلزم فى تركها لازم ، لا أنه لا
يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، وإن كان ظاهر كلام ابن عباس فى قوله : ليس التحصيب
بشيء ، إنما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول عائشة : (والله ما نزلها إلا من
أجلى) ^٤ أن ذلك ليس بمستحب ، وإنما هو من ضروريات الجبلت التى لا يتأسى بها ،
ولكن يرد عليهما اعتبار الخلفاء لذلك ، فإنه لو لا أنهم فهموا الشرعية لما واطبوا على
ذلك ولا بانوا للناس أنه غير مشروع والله أعلم .

^١ - كتاب الحج باب طواف الوداع رقم (١٤٣) حديث رقم (١٦٦٩) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٥٩) وفتح البارى (٣ : ٥٩١ و ٦١٣) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٣١٠) .

^٤ - أخرجه أحمد (٦ : ٢٤٥) والطحاوى فى معانى الآثار (٢ : ٢٤١) .

النزول بالمحصب

٧٩٤- وعن عائشة رضى الله عنها (أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ - أَى النَزُولِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ : إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ) رواه مسلم^١ .

فقه الحديث^٢

قولها : (أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ) أى أسهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة وقيل : إن الحكمة فى نزوله ﷺ إظهار لشكر نعمة الله تعالى عليه وعلى المؤمنين حيث أظهره الله على عدوه ، وأتم له نوره ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، فإن خيف بنى كنانة هو المحل الذى تقاسم قريش ، وتعاهدوا على إخراج بنى هاشم وبنى المطلب من مكة إليه ، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة ، وكتبوا أنواعاً من الباطل وقطيعة الرحم ، فأرسل الله تعالى الأرضة فأكلت كل ما فيها من كفر وقطيعة رحم وباطل ، وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى ، فأخبر جبريل النبى ﷺ بذلك ، فأخبر به عمه أبا طالب ، فجاء إليهم أبو طالب فأخبرهم عن النبى ﷺ فوجدوه كما أخبر ، والقصة مشهورة^٣ ، ومن هذا يؤخذ الاستحباب بنزوله ، إذ النعمة عامة للأمة إلى يوم القيامة .

حكم طواف الوداع

٧٩٥- وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ) متفق عليه^٤ .

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٧٦٥) ومسلم رقم (١٣١١) وابن ماجه رقم (٣٠٦٧) وأبو داود رقم (٢٠٠٨) والترمذى رقم (٩٢٣) وأحمد (٤١: ٦) وابن حبان رقم (٣٨٩٦) .
^٢ - شرح النووي لمسلم (٩: ٥٩) وبعدها (وفتح البارى (٣: ٥٩١) .
^٣ - سيرة ابن هشام (٢: ٢٢١) .
^٤ - باب طواف الوداع رقم (١٤٣) ومسلم رقم (١٣٢٨) .

فقه الحديث^١

قوله : (أمر) بتغيير الصيغة كذا فى رواية عبد الله بن طاووس ، والمراد بالفاعل المحذوف هو النبى ﷺ وكذا قوله : (خفف عن الحائض) وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاووس فصرح فيه بالرفع ، ولفظه عن ابن عباس (كان الناس ينصرفون فى كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت) أخرجه مسلم^٢ ، وهذا يدل على وجوب طواف الوداع ، وبه قال الجمهور من السلف والخلف ، وذهب إليه الهادى وأبو حنيفة والشافعى وأحمد ، والخلاف فى ذلك للناصر ومالك وقول للشافعى ، قالوا لأنه لو كان واجباً لما خفف عن الحائض كغيره من سائر المناسك ، والجواب أن التخفيف دليل الوجوب ، إذ لو كان غير واجب لما أطلق عليه لفظ التخفيف ، ومن ودّع ثالث النحر أجزاءه إجماعاً ، إن نفر ، ومذهب الهدوية والشافعى لا يجزئ التوديع يوم النحر^٣ ، لقوله ﷺ : (فإنه آخر نسك فى الحج)^٤ ولم يكن حينئذ آخر نسك ويلزم على هذا أن لا يصح فى باقى النحر ، وقال العثماني من أصحاب الشافعى : إنه يجزئ يوم النحر إذ هو مشروع للمفارقة ، وهذا قد فارق ، والجواب أنه مشروع بعد استيفاء المناسك ، ولو بقى بعد أن طاف واشتغل بشراء زاد وصلاة جماعة لم يُعَدَّ ، وذهب عطاء إلى أنه يعيده ، وقال الشافعى وأحمد : إذا قام بعده لتمرير أو نحوه أعاده ، قلنا : إن أقام أياماً ، وقال أبو حنيفة : لا يعيد ولو أقام شهرين ، ولا يلزم المعتمر لفعل على وابن عمر وعائشة ، ولأن الدليل لم يرد إلا فى الحاج ، وقال الثورى : يجب على المعتمر وإلا لزمه دم ، وكذا من فسد حجه إذ شرع للمفارقة ، وهو يجب عليه العود ، وكذا المكى ومن ميقاته داره ، إذ هو للتوديع ، وهما مقيمان ، وكذا من أراد الإقامة بمكة ، وقوله : (إلا أنه خفف على الحائض) فيه دلالة على عدم وجوبه عليها ، أو أنه لا يجب الانتظار حتى تطهر ، ولا دم عليها ، إذ الظاهر أنه ساقط من أصله ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور من السلف والخلف ، والخلاف مروى عن عمر وابنه وزيد بن ثابت قال ابن المنذر : قال عامة فقهاء الأمصار : ليس على الحائض التى قد أفاضت طواف ، وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام ، إذا كانت حائضاً لطواف الوداع ، فكأنهم أوجبوه عليها بعد طواف الإفاضة ، إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها ،

^١ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٧٨ وبعدها) وفتح البارى (٣ : ٥٨٥ وبعدها) .

^٢ - رقم (١٣٢٧) .

^٣ - البحر الزخار (٢ : ٣٦٤) .

^٤ - أخرجه مالك (١ : ٣٦٩) رقم (٨٢٣) وأبو يعلى (٤٧٦٢) .

وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر ، فخالفناه لثبوت حديث عائشة ، قالت : (حاضت صفية بنت حبي بعدما أفاضت ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : أحابستنا هي ؟ قلت : يارسول الله إنها قد أفاضت ، وطافت بالبيت ، ثم حاضت بعد الإفاضة ، قال : فلتنفر إذا)^١ وقد أخرج أبو داود^٢ (أن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي ، سأل عمر عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ، ثم تحيض ، قال : ليكن آخر عهدها بالبيت ، فقال الحارث : كذلك أفتاني رسول الله ﷺ) قال الطحاوي^٣ : وحديث عائشة وحديث أم سليم وكذا حديث ابن عباس ناسخ لهذا إذا كان هذا في حجة الوداع ، وقد احتج ابن عباس على زيد بن ثابت ، وقال : (سل أم سليم وصواحبها ، هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك فسألهن ، فقلن : قد أمر رسول الله ﷺ بذلك)^٤ وللنسائي^٥ (فرجع وهو يضحك ، فقال : الحديث كما حدثتني) والله أعلم .

فضل الصلاة في المسجدين

٧٩٦- وعن ابن الزبير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة) رواه أحمد وصححه ابن حبان^٦.

تخريج الحديث

وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً الطيالسي وعبد بن حميد وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني في الكبير والبيهقي^٧ في شعب الإيمان والضياء ، وقد روى بألفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة ، وعددهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر صحابياً وهم : أنس وجابر وابن عمر وأبو هريرة وأبو الدرداء وأم الدرداء وعائشة وابن

^١ - أخرجه البخاري رقم (٤٤٠١) ومسلم رقم (١٢١١) وابن ماجه رقم (٣٠٧٢) وأحمد (٦: ٣٨) وابن حبان رقم (٣٩٠٣) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٢٠٠٤) والنسائي في الكبرى (٢: ٤٦٣) وأحمد (٣: ٤١٦) والطحاوي (٢: ٢٣٢) .

^٣ - الطحاوي في معاني الآثار (٢: ٢٣٢) .

^٤ - أخرجه أحمد (١: ٢٢٦) .

^٥ - في الكبرى (٢: ٤٦٧) .

^٦ - أخرجه أحمد (٤: ٥) وابن حبان رقم (١٦٢٠) .

^٧ - أخرجه الطحاوي في معاني الآثار (٣: ١٢٧) وشعب الإيمان (٣: ٤٨٥) والطيالسي رقم (١٣٦٧) وعزاه الهيثمي في المجمع (٤: ٤) للطبراني .

الزبير وجبير بن مطعم وميمونة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص والأرقم وأبو سعيد وأبو ذر وعمر بن الخطاب ، والألفاظ فيها اختلاف ولنذكر الألفاظ الواردة وهى :

١- (صلاة فى مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام) أخرجه الطيالسى وأحمد وابن أبى شيبه وابن منيع والرويانى وابن خزيمة والطبرانى فى الكبير وأبو نعيم والضياء عن جبیر بن مطعم^١ ، وابن أبى شيبه والطيالسى وأحمد ومسلم وابن ماجه والنسائى عن ابن عمر^٢ ، وأحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان عن أبى هريرة^٣ وابن أبى شيبه ومسلم والنسائى عن ابن عباس عن ميمونة أم المؤمنين^٤ ، وأحمد وأبو يعلى والضياء عن سعد ابن أبى وقاص^٥ ، والشيرازى فى الألقاب عن عبد الرحمن بن عوف ، وابن أبى شيبه عن عائشة^٦ ، وأحمد وأبو عوانة والطبرانى فى الكبير والحاكم والبارودى وابن قانع والضياء عن يحيى بن عمران بن عثمان بن الأرقم الأرقمى عن عمه عبد الله بن عثمان وعن أهل بيته عن جده عثمان بن الأرقم عن الأرقم .

٢- (صلاة فى مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل) أخرجه البيهقى وابن زنجويه عن ابن عمر .

٣- (صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة إلا المسجد الحرام وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه) أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوى والشافعى وابن زنجويه والضياء عن جابر^٧ .

^١ - أخرجه الطيالسى (١: ١٢٨) وأحمد (٤: ٨٠) وابن أبى شيبه (٢: ١٤٧) والطبرانى فى الكبير (٢: ١٣٢) وأبو نعيم .

^٢ - وابن أبى شيبه (٢: ١٤٧) والطيالسى رقم (٢٧٣٢) وأحمد (٢: ١٦) ومسلم (١٣٩٥) وابن ماجه (١٤٠٥) والنسائى (٥: ٢١٣) والبيهقى (٥: ٢٤٦) وأبو يعلى رقم (٥٧٨٧) وعبد الرزاق رقم (٩١٣٧) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١١٩٠) ومسلم رقم (١٣٩٤) والترمذى رقم (٣٢٥) وابن ماجه رقم (١٤٠٤) والنسائى (٥: ٢١٤) وأحمد (٢: ٣٨٦) والبيهقى (٥: ٢٤٦) وابن أبى شيبه (٢: ١٤٧) وابن حبان رقم (١٦٢٥) .

^٤ - وابن أبى شيبه (٢: ١٤٨) ومسلم رقم (١٣٩٦) والنسائى (٥: ٢١٣) وأحمد (٦: ٣٣٤) والطبرانى فى الكبير (٢٣: ٤٢٤) .

^٥ - وأحمد (١: ١٨٤) وأبو يعلى رقم (٧٧٤) والطحاوى فى معانى الآثار (٣: ١٢٦) .

^٦ - وابن أبى شيبه (٢: ١٤٧) .

^٧ - أخرجه أحمد (٣: ٣٤٣) وابن ماجه (١٤٠٦) والطحاوى (٣: ١٢٧) والشافعى .

٤- (صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، فإنى آخر الأنبياء ، وإن مسجدى آخر المساجد) أخرجه مسلم والنسائى عن أبى هريرة^١ .

٥ - (صلاة فى هذا المسجد أفضل من مائة صلاة فى غيره إلا المسجد الحرام) أخرجه أبو يعلى والطحاوى وابن حبان والضياء عن أبى سعيد^٢ .

٦- (صلاة فى مسجدى تزيد على سواه من المساجد ألف صلاة غير المسجد الحرام) أخرجه الطبرانى فى الكبير عن جبير بن مطعم .

٧- (صلاة فى مسجدى هذا أفضل من أربع صلوات فى بيت المقدس ولنعم المصلى ، وليوشكن أن لا يكون للرجل مثل شطن فرسه من الأرض حيث يرى منه بيت المقدس خير له من الدنيا جميعاً) أخرجه الحاكم عن أبى ذر^٣ .

٨ - (صلاة فى مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه) الطحاوى^٤ عن عمر .

٩- (عن أبى ذر أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة فى بيت المقدس أفضل أو الصلاة فى مسجد رسول الله ﷺ فقال : صلاة فى مسجدى هذا أفضل من أربع صلوات فيه ، ولنعم المصلى فى أرض المحشر والمنشر ، وليأتين على الناس زمان ولقيد سوط أو قال قوس الرجل حيث يرى منه بيت المقدس خير له أو أحب إليه من الدنيا جميعاً) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان عن أبى ذر^٥ .

١٠- (صلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، وصلاة فى مسجدى ألف صلاة ، وفى بيت المقدس خمسمائة صلاة) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان والخطيب فى المتفق والمفترق عن جابر ، وفيه إبراهيم بن أبى دحية وإه^٦ .

١١- وأخرج حديث أبى الدرداء أحمد والطبرانى^٧ فى الكبير بسند حسن .

١- أخرجه مسلم والنسائى .

٢- أخرجه أحمد (٧٣ : ٢) أبو يعلى والطحاوى وابن حبان رقم (١٦٢٣) .

٣- المستدرک على الصحيحين (٤ : ٥٥٤) .

٤- لم أجده .

٥- شعب الإيمان (٣ : ٤٨٦) .

٦- شعب الإيمان (٣ : ٤٨٦) .

٧- لم أجده .

وحديث أم الدرداء أخرجه ابن عساكر فى الإيجاز ، ولفظ حديث أبى الدرداء
(الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة فى مسجدى بألف صلاة
والصلاة فى بيت المقدس بخسمائة صلاة) .

١٢- وحديث أنس لفظه (صلاة الرجل فى بيته بصلاة ، وصلاته فى مسجد
القبائل بخمس وعشرين صلاة ، وصلاته فى المسجد الذى يجمع فيه بخسمائة
صلاة ، وصلاته فى المسجد الأقصى بخمسة آلاف صلاة ، وصلاته فى مسجدى
بخمسين ألف صلاة ، وصلاته فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) أخرجه ابن ماجه
وابن زنجويه وابن عدى وابن عساكر وإسناده ضعيف^١ .

وهذه الأحاديث وإن كان فى بعضها ضعف ، ولكنه يقوى بعضها بعضاً ودلالة
بمجموعها على قدر مشترك ، وهى أفضلية المساجد الثلاثة على غيرها من مساجد
الأرض ، وتفاضلها فيما بينها ، وأكثر هذه الألفاظ المتقدمة يدل على أفضلية مكة ،
فإن الظاهر أن أفضلية المسجد لأفضلية المحل ، قال القاضى عياض رحمه الله^٢ : إن
موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض ، وإن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض ،
واختلفوا فى أفضلهما ما عدا موضع قبره ﷺ فقال أهل مكة والكوفة والشافعى وابن
وهب وابن حبيب المالكيان : إن مكة أفضل ، ويحتج على ذلك بحديث عبد الله بن
عدى بن الحمراء^٣ (أنه سمع النبى ﷺ وهو واقف على راحلته بمكة ، يقول :
والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أنى أخرجت منك ما
خرجت) رواه الترمذى والنسائى^٤ ، وقال الترمذى : وهو حديث حسن صحيح ،
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين أن المدينة أفضل ، واعلم أنه قد قيل
فى قوله فى تفضيل مسجد النبى ﷺ على غيره من المساجد أن المساجد المراد بها
المفهوم ، وهى مساجد الأنبياء كما نقله الطبرى عن أبى حاتم ، فالألف واللام لمعهود
فعلى هذا ، والعدد المذكور فى زيادة الصلاة فى مسجده ، إنما هو بالنظر إلى القدر
الذى فضل به صلاة بيت المقدس مثلاً ، وقد ذكر فى ذلك ألفاظ مختلفة ، إن الصلاة
فى بيت المقدس بخسمائة ، وإن الصلاة فيه بألف ، وأن الصلاة فيه بخمسة آلاف ،

^١ - أخرجه ابن ماجه (١٤١٣) .

^٢ - شرح النووى على صحيح مسلم (٩ : ١٦٣) .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (٣٩٢٥) والنسائى (٢ : ٤٧٩) .

ولا منافاة في العدد القليل والكثير ، إذ الواجب إطراح مفهوم العدد والعمل بالمصرح به ، فتعين الأكثر ، فحينئذ الصلاة في مسجد المدينة تزيد على الصلاة في بيت المقدس بألف صلاة ، وهى في بيت المقدس بخمسة آلاف ، فتكون الصلاة في مسجد المدينة بخمسين ألفاً ، والصلاة في المسجد الحرام تزيد عليه بمائة صلاة فيه فتكون بخمسمائة ألف صلاة ، والفضيلة متناولة للمسجد الكائن في زمنه ﷺ بلا شك ، قال النووي¹ : وتقتصر عليه دون ما زيد فيه فلا يكون له ذلك الحكم قال : لقوله : (فى مسجدى) بالإضافة وهى للعهد ، إلا أنه قد يقال فائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون غيره من سائر المساجد التى فى المدينة لا للاحتراز عما زيد فيه ، وقد سئل مالك عن ذلك فيما قاله ابن نافع صاحبه فقال : بل هو يعنى المسجد الذى جاء فيه الخبر على ما هو عليه الآن ، لأن النبى ﷺ أخبر بما يكون بعده ، وزويت له الأرض فأرى مشارقتها ومغاربها ، وتحدث بما يكون بعده ، ولولا هذا لما استجاز الخلفاء الراشدون أن يزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكر عليهم منكر ، ويشهد له ما رواه ابن أبى شيبه ويحيى الذيلمى فى مسند الفردوس عن أبى هريرة ؓ مرفوعاً (لو مد هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدى) زاد ابن أبى شيبه ويحيى (وكان أبو هريرة يقول : لو مد هذا المسجد إلى باب دارى ما غدوت أن أصلى فيه) وفى سنده عبد الله بن سعيد المقبرى ، وهو واه ، وليحيى حدثنا هارون بن موسى الفردى عن عمر بن أبى بكر الموصلى عن ثقات من علمائه مرفوعاً (هذا مسجدى ، وما زيد فيه فهو منه ، ولو بلغ مسجدى صنعاء كان مسجدى) وهو معضل ، وله ولابن أبى شيبه عن ابن أبى عمرة قال : (زاد عمر بن الخطاب فى المسجد من شاميه ثم قال : لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ) وفيه عبد العزيز بن عمران المدنى متروك ، ولهما عن ابن أبى ذئب وهو محمد بن عبد الرحمن الفقيه المشهور ، قال : قال عمر بن الخطاب ؓ : (لو مد مسجد النبى ﷺ إلى ذى الحليفة لكان هو منه) وهو معضل أيضاً ، لكن ينجر ذلك بما أشار إليه مالك ، وقد سلم النووي عموم المضاعفة لما زيد فى المسجد الحرام قال الشيخ تقي الدين بن تيمية : وهو الذى يدل عليه كلام المتقدمين وعملهم وكان الأمر عليه فى زمن عمر وعثمان فزاد فى قبلة المسجد وكان مقامهما فى الصلوات والصف الأول الذى هو أفضل ما يقام به فى

¹ - شرح النووي على صحيح مسلم (٩ : ١٦٦) .

الزيادة ، قال وما سمعنا عن أحد من السلف خلاف هذا ، أو ما علمت سلفاً لمن خالف من المتأخرين ونقل البرهان بن فرحون أنه لم يخالف فى ذلك إلا النووى ، وان المحب الطبرى فى الأحكام نقل رجوعه عن ذلك وفيه نظر ، فقد نقل ابن الجوزى الخلاف فى ذلك عن ابن عقيل الحنبلى ، والذى فى الأحكام للطبرى فى بيان أن المضاعفة تعم ما زيد فى المسجد النبوى بعد ذكر بعض الأخبار والآثار السابقة ، وقد يتوهم بعض من لم يبلغه ذلك قصر الفضيلة على الموجود فى زمنه ﷺ وقد وقع ذلك لبعض أئمة العصر فلما رويت له ما سبق جنح إليه وتلقاه بالقبول . انتهى .

قال النووى^١ : والمضاعفة المذكورة تعم الغرض والنفل خلافاً للطحاوى وغيره من المالكية ، ولا ينافى ذلك تفضيل النفل بالبيت لحديث (أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة) إذ غايته أن للمفضول مرتبة هى المضاعفة ليست للفاضل ومزية الفاضل أرجح منها كما قاله الزركشى وغيره ، وقال المصنف رحمه الله تعالى : يمكن إبقاء حديث (أفضل صلاة المرء) على عمومها فتكون النافلة فى بيته بالمدينة أو مكة ، تضاعف على صلاتها فى البيت بغيرهما وكذا فى المسجدين ، وإن كانت فى البيوت أفضل مطلقاً ، والتضعيف المذكور يرجع إلى الثواب لا إلى الإجزاء عما فى الذمة من المقضيات إجماعاً ، خلاف ما يوهمه قول النقاش : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة به عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى .

ثم إن التضعيف لا يختص بالصلاة كما صرح بمثله فى مكة ، قال فى الإحياء : والأعمال فى المدينة تتضاعف ، وذكر حديث (صلاة فى مسجدي بألف صلاة فيما سواه) ثم قال : كل عمل بالمدينة بألف ، وصرح به أيضاً أبو سليمان داود الشاذلى من المالكية ، وشهد له ماروى البيهقي^٢ عن جابر مرفوعاً (الصلاة فى مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والجمعة فى مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام وشهر رمضان فى مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام) وعن ابن عمر نحوه ، وللطبرانى فى المعجم الكبير عن بلال بن الحارث مرفوعاً (رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان ، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما

^١ - شرح النووى على صحيح مسلم (٩ : ١٦٤) فتح البارى (٣ : ٦٨) .

^٢ - شعب الإيمان (٣ : ٤٨٧) .

سواها من البلدان) وهو فى شرف المصطفى عليه السلام ، ولابن الجوزى عن ابن عمر إلا أنه قال : (كصيام ألف شهر وقال : كآلف صلاة فيما سواها) وضعف هذه الأحاديث ينجبر بالقياس على الصلاة ، وذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث فى هذا الباب لدلالته على فضيلة مكة المشرفة التى هى محل لمناسك الحج ، وإن كان الأنسب ذكر مثل هذا فى كتاب الصلاة ، واشتمل هذا الباب على سبعة وثلاثين حديثاً .

٦- باب الفوات والإحصار

الإحصار

٧٩٧- عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قَالَ : (قَدْ أَخْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَقَ رَأْسَهُ ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهٗ ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَاماً قَابِلًا) رواه البخاري^١ .
فقه الحديث^٢

الحديث قاله ابن عباس جواباً ، وقد أخرج سياق ذلك ابن السكن فى كتاب الصحابة، قال : حدثنى هارون بن عيسى الصغائى هو محمد بن اسحاق أحد شيوخ مسلم ثنا يحيى بن صالح ثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبى كثير ، قال : سألت عكرمة ، قال : فقال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة : (أنا سألت الحجاج بن عمرو الأنصارى ، عن حبس وهو محرم ، فقال : قال رسول الله ﷺ : من عرج أو كسر أو حبس فلينحر مثلها ، وهو فى حل ، قال : فحدثت به أبا هريرة ، فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس ، فقال : قد أحصر رسول الله ﷺ .. الحديث المذكور هنا) ولم يذكر البخارى القصة ، لأن هذا الزائد ليس على شرطه ، لأنه قد اختلف فى حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبى كثير عن عكرمة ، مع كون عبد الله بن رافع ، ليس من شرط البخارى وأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من طرق عن الحجاج ، ووقع فى رواية يحيى القطان وغيره فى سياقه سمعت الحجاج أخرج أبو داود عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج ، قال الترمذى^٣ : وتابع معمرأ على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمداً يعنى البخارى ، يقول : رواية معمر ومعاوية أصح . انتهى .

وما تركه البخارى ليس بعيداً من الصحة ، فإنه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج ابن عمرو فذاك وإلا فالواسطة بينهما ، وهو عبد الله بن رافع ثقة ، وإن كان البخارى

^١ - (١٨٠٩) .

^٢ - فتح البارى (٤ : ٣) وبعدها .

^٣ - أخرجه أبوداود رقم (١٨٦٢) والترمذى رقم (٩٤٠) والنسائى (٥ : ١٩٨) وابن ماجه رقم (٣٠٧٧) وأحمد (٣ : ٤٥٠) والدارقطنى (٢ : ٢٧٧) والحاكم (١ : ٦٥٧) .

^٤ - فى سننه بعد الحديث رقم (٩٤٠) .

لم يخرج له ، وهذا الحديث يدل على شرعية التحلل عند الإحصار وإهداء الهدى كما فعل النبي ﷺ .

واعلم أن العلماء اختلفوا في تفسير الإحصار في اللغة^١ ، فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الأخفش والكسائي والفراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وثعلب وغيرهم أن الإحصار ، إنما يكون بالمرض والخوف والعجز ونحوهما وأما بالعدو فهو الحصر ، قال الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^٢ وقال ابن ميادة :

وما هجر ليلى إن تباعدت عليك ولا إن أحصرتك شغول

ويقال : حصر إذا حبسه عدو عن المضي أو سجن ، ومنه قيل للمحبس الحصر ، وللملك الحصر لأنه محجوب ، هذا هو الأكثر في كلامهم ، وقال بعضهم : حصر وأحصر بمعنى واحد ، وهو المنع في كل شيء ، مثل صده وأصده ، وحكاه الزمخشري عن الفراء وأبي عمرو الشيباني ، واختلفت أيضاً أقوال الصحابة ، فقال كثير منهم : الإحصار من كل باب حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك (حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر) أخرجه ابن جرير^٣ بإسناد صحيح عنه ، وأخرجه عبد بن حميد عنه ، وعلقه البخاري^٤ : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى ﴾^٥ قال الإحصار من كل شيء يحبسه ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٦ : وكذا رويناه في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه ، وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس نحوه ، ولفظه ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ قال : (من أحرم بحج أو عمره ، ثم حبس عن البيت بمرض يجهد ، أو عدو يحبسه ، فعليه ذبح ما استيسر من الهدى ، فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه)^٧ وقال آخرون : لا حصر إلا بالعدو ، وصح ذلك عن ابن عباس (لا حصر إلا من حبسه

^١ - فتح الباري (٤ : ٣) .

^٢ - (البقرة : ٢٧٣) .

^٣ - في المخطوط كتب (ابن جريج) أخرجه ابن أبي شيبة (٣ : ١٦٣) والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٢٥١) وابن جرير (٢ : ٢٢٣) .

^٤ - فتح الباري (٤ : ٣) .

^٥ - (البقرة : ١٩٦) .

^٦ - فتح الباري (٤ : ٣) .

^٧ - وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٢ : ٢١٣ و ٢٢٣) .

عدو^١) وروى مالك فى الموطأ والشافعى^٢ عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه ، قال : (من حبس دون البيت بالمرض ، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت) وروى مالك^٣ عن أيوب عن رجل من أهل البصرة ، قال : (خرجت إلى مكة ، حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذى ، فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس ، وعبد الله ابن عمر والناس ، فلم يرخص لى أحد فى أن أحل ، فأقمت على ذلك الماء تسعة أشهر ، ثم حللت بعمره) أخرجه ابن جرير من طرق ، وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير ، واختلف العلماء أيضاً فى ذلك فذهبت العترة وأبو حنيفة وأصحابه والنخعى وغيرهم من الكوفيين إلى أن الحصر يكون بالكسر والمرض والخوف ، وهو منصوص عليه فى الحديث المذكور ، ويدل عليه عموم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ فإن الآية الكريمة وإن وردت فى سبب خاص ، وهو إحصار النبى ﷺ وكان ذلك بحصر العدو فى عمرة الحديبية ، ولكنه لا يقصر العموم على سببه ، ويقاس على ما نص عليه غير ذلك من سائر الأعداء المانعة وذلك مثل اعتداد المرأة وانقطاعها عن المحرم ، ومنع الزوج والسيد للمرأة والعبد حيث لهما المنع وذهب مالك والشافعى وأحمد إلى أنه يوقف على الحال الذى وقع للنبي ﷺ ونزلت الآية الكريمة فيه ، قال الشافعى^٤ : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للحصر رخصة ، وكانت الآية فى شأن العذر ، فلم نعد بالرخصة موضعها ، ولكن ظاهر قولهم فى العذر أنه يعم الكافر والباغى ، فقد تجاوزوا الحكم عن الكافر إلى الباغى ، واقتصر ابن عباس على العدو الكافر وقوفاً على الواقع ، وفى المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره وهو أنه لا حصر بعد النبى ﷺ وروى مالك فى الموطأ^٥ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه (المحرم لا يحل حتى يطوف) أخرجه فى باب ما يفعل من أحصر بغير عدو ، وأخرج ابن جرير^٦ عن عائشة نحوه بإسناد صحيح ، وعن ابن عباس بإسناد ضعيف ، وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير ، وذهب مالك إلى أن الإحصار إنما يكون عن الحج بخلاف العمرة ، لأن لها وقتاً لا يفوت ، والحج يفوت بفوات وقته ،

^١ - أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢ : ٢٢٥) .

^٢ - أخرجه مالك (١ : ٣٦٠ - ٣٦١) والشافعى فى مسنده (١ : ١٢٤) .

^٣ - أخرجه مالك (١ : ٣٦١) رقم (٨٤٠) وابن جرير فى تفسيره (٢ : ٢٢٦) .

^٤ - الأم (٢ : ١٦٧) وفتح البارى (٤ : ٣) .

^٥ - أخرجه مالك (١ : ٣٦١) كتاب الحج باب رقم (٣٢) .

^٦ - فى تفسيره (٢ : ٢٢٤) .

واحتج له اسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابه ، قال : (خرجت معتمراً ، فوقعت عن راحلتى فانكسرت ، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر ، فقالا : ليس لها وقت كالحج ، يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت) والجواب : النص في العمرة ، واعتباره أولى من التعليل وكذلك أن ابن عمر صرح بقياس الحج على العمرة ، وقال : إنما أمرهما واحد فأحرم بالحج لما خاف أن يصد عن البيت ، وهو قياس بنفى الفارق ، وهو من أقوى الأقيسة ولعله يذهب إلى أن العموم يقصر على سببه ، فلم يحتج بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ وقوله : (فخلق وجامع .. الخ) ظاهره أنه قدم الحلق والجماع على نحر الهدى باعتبار التقديم في الذكر أن الأمر ليس كذلك ، فإنه ﷺ نحر قبل أن يخلق كما أخرج البخاري من حديث الحديبية (فخرج ففحّر بُذْنَهُ ودعا حالقه فخلق) ومن حديث ابن عمر (ففحّر بُذْنَهُ ، وخلق رأسه) ولكن العطف بالواو لا يدل على الترتيب ، وإذا خلق قبل أن ينحر فعليه دم ، وقد أخرج ذلك ابن أبي شيبة عن علقمة ، قال إبراهيم النخعي : وحدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وظاهر القصة أن الهدى واجب ، وهو ظاهر الآية الكريمة وهو قول الأكثر ، وذهب مالك إلى أنه لا هدى عليه ، وقاسه على الخروج من الصوم للعدو ، والجواب أنه لا قياس مع ظهور الحجة من الحديث فإن في القصة أنه قال لأصحابه : (قوموا فأنحروا ، ثم احلقوا) فذكر فيه الحكم والسبب فالسبب الحصر ، والحكم النحر ، فافتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب ، وكذا الآية الكريمة وهي ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وقوله : (حتى اعتمر قابلاً) فيه دلالة على أنه يجب قضاء ما تحلل عنه وهو في الفرض إجماعاً ، وأما النفل فذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجب عليه القضاء وقد أخرج الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا : (أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بخيبر أو مات ، وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية فكانت عدتهم ألفين) وذهب ابن عباس وابن عمر ، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد إلى أنه لا يلزم القضاء في النفل ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس (فإن كانت حجة الإسلام فعليها قضاؤها ، وإن كانت حجة غير الفريضة

١ - أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢ : ٢٢٦) .

٢ - أخرجه البخاري رقم (٢٧٣١) وأطرافه) وابن حبان رقم (٤٨٧٢) .

٣ - في المخطوط (ابن جريج) وهو خطأ أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢ : ٢٢٣)

فلا قضاء عليه) وأخرج مالك^١ بلاغاً (أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فبحروا الهدى ، وحلقوا رؤوسهم ، وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى ، ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ، ولا أن يعودوا لشيء) وقال الشافعى فى الأم^٢ : فحيثما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، ثم قال : لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم ، أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمره القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة فى نفس ولا مال ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه ، وقال فى موضع آخر^٣ : إنما سميت عمره القضاء والقضية للمقاضاة التى وقعت بين النبى ﷺ وبين قريش ، لا على أنه وجب قضاء تلك العمرة . انتهى .

ويمكن الجمع بين ما أخرجه الواقدى وبين هذا ، أن الأمر كان على سبيل الاستحباب ، لأن الشافعى جازم بأن جماعة تخلفوا بغير عذر ، وقد روى الواقدى أيضاً من حديث ابن عمر ، قال : (لم تكن هذه العمرة قضاء ، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر الناس من قابل فى الشهر الذى صدهم المشركون فيه) واعلم أنه اختلف العلماء فى محل نحر الهدى للمحصر ، فقال الجمهور : يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان فى الحل أو فى الحرم ، وذهب أبو حنيفة وهو مذهب الهادى وغيره من أهل البيت ، أنه لا ينحره إلا فى الحرم وفصل آخرون وهو مذهب ابن عباس ، وهو أنه إن كان يستطيع أن يبعث به إلى الحرم وجب عليه ، ولم يحل حتى ينحره فى محله ، وإن كان لا يستطيع أن يبعث به نحره فى محل الإحصار ، وسبب اختلافهم فى هذا الحكم اختلافهم فى المحل الذى نحر فيه ﷺ فى الحديبية ، وكان عطاء يقول : لم ينحر يوم الحديبية إلا فى الحرم ، ووافقه ابن اسحاق ، وقال غيره من أهل المغازى : نحر فى الحل والحديبية طرف الحرم هى على سبعة أميال من مكة ، وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه ، قال : (لما حبس رسول الله ﷺ وأصحابه نحرُوا بالحديبية وحلقوا ، وبعث الله ريحاً فحملت شعورهم فألقته فى الحرم) وقال ابن عبد البر فى الاستذكار : فهذا يدل على أنهم حلقوا فى

١ - (١ : ٣٦٠) رقم (٨٠٠) .

٢ - الأم (٢ : ١٥٩) .

٣ - المرجع السابق .

الحل ولكنه لا يدل على المقصود ، فإنه يجوز أن يكونوا أرسلوا بالهدى إلى الحرم ونحر فيه ، وحلقوا في الحل ، وقد أخرجه النسائي^١ من حديث ناجية عن أبيه جندب الأسلمي (قلت : يا رسول الله ابعث معي بالهدى حتى أنحره في الحرم ففعل) إلا أنه لا يدل على الوجوب .

وظاهر القصة أن أكثرهم نحر في مكانه وكانوا في الحل ، وذلك دال على الجواز ، واحتج الشافعي على أنه كان النحر في الحل بقوله تعالى : (والهدى معكوفاً أن يبلغ محله)^٢ وقد أخبر الله سبحانه أنهم صدوهم عنه ، والمحل عند أهل العلم الحرم .

واختلف العلماء أيضاً في تفسير قوله تعالى : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله)^٣ فعند أبي حنيفة أن محله الحرم ، وأن المعنى حتى يعلموا أن الهدى المبعوث إلى الحرم بلغ إليه وذبح ، وغيره على معنى حتى يصل هديكم محلاً يحل ذبحه فيه وهو مكان الحبس ، فالآية الكريمة محتملة ، ولكنه إذا ثبت أن النبي ﷺ أو أحداً من أصحابه مع علمه بذلك أو أمره كما تقدم في قوله : (قوموا فانحروا) نحر في الحل فالمختار قول الجمهور .

اشتراط المحرم التحلل بالأعذار

٧٩٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ، فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج ، وأنا شاكية ؟ فقال النبي : (حجّي واشترطي أن محلي حيث حبستني) متفق عليه .

ترجمة الراوي

وضباعة بضم الضاد المعجمة ثم باء موحدة مخففة ، وهي بنت الزبير بن عبد المطلب بنت عم النبي ﷺ وقول صاحب الوسيط : إنها ضباعة الأسلمية غلط والصواب الهاشمية .

١ - في الكبرى (٢: ٤٥٣) .

٢ - (الفتح : ٢٥) .

٣ - تفسير الطبري (٢: ٢٠٦) وبعدها (وتفسير القرطبي (٢: ٣٧٨) وبعدها) .

٤ - أخرجه البخاري رقم (٥٠٨٩) ومسلم رقم (١٢٠٧) وأبو داود رقم (١٧٧٦) والنسائي (٥: ١٦٨) وابن ماجه رقم (٢٩٣٧) وأحمد (٦: ١٦٤) وابن حبان رقم (٣٧٧٣) ..

٥ - الإصابة (٨: ٣) .

فقه الحديث

الحديث فيه دليل على أن المحرم إذا اشترط في إحرامه ، ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل ، وقد ذهب إلى هذا عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وآخرون من الصحابة وجماعة من التابعين وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو الصحيح من مذهب الشافعى ، وقال مالك وأبو حنيفة وبعض التابعين وهو مذهب الهادى وغيره من الأئمة: إنه لا يصح الاشتراط ، وحملوا الحديث على أنها قصة مخصوصة ، أو أنه كان واجبا ثم نسخ إلا أن من قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض ، فيقول : إنه يكون محصرا ، ويجب عليه التحلل بالهدى عند تعذر الوصول بالمرض ، ولكن الظاهر خلافه ، والقاضى عياض أشار إلى تضعيف الحديث ، فإنه قال : قال الأصيلى : لا يثبت فى الاشتراط إسناد صحيح ، قال : قال النسائى : لا أعلم أسنده عن الزهرى غير معمر ، وهذا غلط فاحش ، فإن الحديث فى الصحيحين وسنن أبى داود والترمذى والنسائى وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ، ويدل على أنه إن لم يشترط فى إحرامه فليس له أن يتحلل وهو يقوى قول من يقول : إنه لا يصير محصرا بالمرض ولذا احتاج إلى الاشتراط ، فقد جعل سبحانه المخرج للعبد على أى الوجهين .

حكم الكسر والعرج للمحرم

٧٩٩- وعن عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصارى (قال : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ ، وعليه الحجُّ مِنْ قَابِلٍ ، قال عكرمة : فسألت ابن عباس وأبا هريرة عَنْ ذَلِكَ ، فقالا : صدق) رواه الخمسة وحسنه الترمذى^١ .

ترجمة الراوى^٢

عن الحجاج بن عمرو بن أبى غزيرة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى وتشديد التاء التحتية الأنصارى المازنى منسوب إلى جده مازن بن النجار يعد فى أهل المدينة حديثه عند الحجازيين قال البخارى له صحبة روى عن النبى ﷺ حديثين هذا أحدهما (من

^١ - أخرجه الترمذى رقم (٩٤٠) وأبو داود رقم (١٨٦٢) والنسائى (٥ : ١٩٨) وابن ماجه رقم (٣٠٧٧) وأحمد (٤٥٠ : ٣) .

^٢ - الإصابة (٢ : ٣٥) .

كسر . الحديث) والآخر (كان النبي ﷺ يتجهد من الليل بعد نومه) روى عنه كثير ابن عباس وعكرمة مولى بن عباس وعبد الله ابن رافع .

فقه الحديث

تقدم الكلام عليه وعلى ما تضمنه من الفقه ، وقوله : (فقد حل) ورد فى هذه الرواية مطلقاً عن التقييد بنحر الهدى وقد تقدم ذكر ذلك ، وقوله : (وعليه الحج من قابل) يفهم من إطلاقه أنه يجب قضاء ما فات ولو كان نفلاً ، وإن كان التقييد ممكناً جمعاً بينه وبين ما تقدم من أنه ﷺ لم يأمر بالقضاء للعمرة ولا فرق بينها وبين الحج ، فالجمع بينهما ينفى الفارق والله أعلم .

واعلم أن المصنف رحمه الله لم يذكر ما يتعلق بغوات الحج من دون إحصار وقد أخرج مالك والشافعي والبيهقي^١ ورجال إسناده ثقات من حديث سليمان بن يسار (أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية^٢ من طريق مكة ضلت راحلته ، فقدم على عمر يوم النحر فذكر ذلك له ، فقال : اصنع كما نصنع يوم النحر ، ثم قد حلت ، فإذا أدركت الحج قابلاً فاحجج ، واهد ماتيسر من الهدى) ولكن صورته يستطيع لأن سليمان وإن أدرك أبا أيوب لكن لم يدرك من القصة ولم ينقل أن أبا أيوب أخبره بها ، لكن على مذهب ابن عبد البر موصول ، وروى أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود (سألت عمر عن فاته الحج قال : يهل بعمره وعليه الحج من قابل ، ثم لقيت زيد بن ثابت ، فقال مثله) أخرجه البيهقي^٣ ، وأخرج أيضاً من طريق أيوب عن سعيد بن جبيرة عن الحارث ابن عبد الله بن أبي ربيعة (سمعت عمر وجاءه رجل فى أوسط أيام التشريق وقد فاته الحج ، فقال له عمر : طف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وعليك الحج من قابل) وقد اختلف الفقهاء فى حكم من فاته الحج فذهب الهادى وغيره أنه يتحلل بعمره بالإحرام الاول ، وقال أبو يوسف الحنفى : إنه يستأنف لها إحراماً ، وهو يفهم من قول عمر : يهل بعمره وعليه الحج من قابل ، قال الإمام المهدي فى البحر^٤ رداً عليه : لنا قوله ﷺ : (فليجعلها عمرة) ولم يأمر بالاستئناف ، وهو يفهم من قول عمر : (طف بالبيت وبين الصفا والمروة) .

١ - أخرجه مالك (١ : ٣٨٣) رقم (٨٥٦) والبيهقي (٥ : ١٧٤)

٢ - من المخطوط (بنون وزاى موضع بين الروحاء والصفراء) .

٣ - فى سننه (٥ : ١٧٥) .

٤ - المرجع السابق .

٥ - البحر الزخار (٢ : ٣٨٩) .

وذهب العترة إلى أنه يجب عليه دم لفوات الحج ، وذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا دم عليه ، إذ شرع للتحلل وقد تهلل بعمره ، قال الإمام المهدى فى الرد عليهم : لنسا قوله ﷺ : (من لم يدرك الحج فعليه دم ، وليجعلها عمرة) .
اشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث .

خاتمة في ذكر زيارة النبي ﷺ

وإن لم يذكر ذلك المصنف رحمه الله تعالى ، والكلام في ذلك في سبعة فصول :

الفصل الأول

فيما ورد فيها مما يدل على شرعيتها وفضلها

من الكتاب والسنة والإجماع والقياس

١- أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ﴾^١ وهو ﷺ حتى بعد موته كحياته قبل الموت فالمجيء إليه ﷺ بعد موته للزيارة كقصده في حياته ، وقوله تعالى : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ﴾^٢ والهجرة إلى الرسول ﷺ في حال حياته هي الوصول إلى حضرته المشرفة كذلك الوصول إلى حضرته المشرفة بعد موته ، فهو حي كما ثبت .

٢- وأما السنة : فستأتي الأحاديث .

٣- وأما القياس : فإنه قد ثبت بالأحاديث الصحيحة شرعية زيارة القبور بصيغة الأمر المحتمل للوجوب أو الندب ، فقبر نبينا محمد ﷺ أولى أن يزار فهو داخل إما بشمول النص له أو بالقياس على غيره من القبور ، وثبت من فعله ﷺ أنه كان يزور أهل البقيع وشهداء أحد ، وشرعية زيارة القبور مجمع عليها وما روى عن الشعبي والنخعي شاذ ، مع أنه يمكن التأويل بأن ذلك لمن لم يكن له غرض صحيح من الاعتبار والترحم على الميت والدعاء له .

٤- وأما إجماع المسلمين : فقد نقله جماعة من الأئمة الذين عليهم المدار والمعول ، والخلاف إنما هو في كونها واجبة أو مندوبة ، وسيأتي ذكر ذلك .

والأحاديث الواردة في فضيلة الزيارة كثيرة : روى الدارقطني في السنن وغيرها والبيهقي^٣ من طريق موسى بن هلال العبدى عن عبيد الله مصغراً العمرى عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (من زار قبري وجبت له شفاعتي) وفي تاريخ ابن عساكر وكامل ابن عدى ، أنه عن عبد الله مكبراً إلا أن الاختلاف في عبد الله

١ - (النساء : ٦٤) .

٢ - (النساء : ١٠٠) .

٣ - أخرجه البيهقي (٥ : ٢٤٥) والدارقطني (٢ : ٢٧٨) .

لا يضر ، لأن المصغر وإن كان أوثق فالمكبر أيضاً روى له مسلم ، وإن كان مقروناً بغيره ، وروى أبو حاتم عن أحمد بن حنبل أنه كان يحسن الثناء عليه ، وقال يحيى بن معين : ليس به بأس يكتب حديثه ، وقال : إنه في نافع صالح ، وموسى بن هلال ، قال ابن عدي^١ : أرجو أنه لا بأس به وقد روى عنه ستة منهم الإمام أحمد ، ولم يكن يروى إلا عن ثقة فلا يضره قول أبي حاتم : إنه مجهول ، وقول العقيلي : إنه لا يتابع عليه ، ويرد عليه بأن مسلمة الجهني قد تابعه عليه ، وصحح الحديث ابن السكن وعبد الحق في الأحكام الوسطى والصغرى وسكت عليه مع كونه التزم في كتابه أن لا يذكر إلا الصحيح ، فثبت حينئذ أن الحديث يعمل به ، ولا يضر الاختلاف في اسم الراوى فإنه من ثقة إلى ثقة ، مع أنه قال السبكي : إن موسى بن هلال روى الحديث عنهما جميعاً فلا اضطراب رأساً ، وقوله : (وجبت له شفاعتي) المراد بالوجوب هو اللزوم بحكم الوعد الصادق ، والمراد بالشفاعة هنا : هي شفاعاة خاصة غير الشفاعاة العامة للأمة ، فالمراد أنه يخص بشيء بالشفاعة تشريفاً له أو المراد التبشير له بأنه يموت على الإسلام قطعاً ، وقد جاء في رواية البزار^٢ بلفظ (حلت له شفاعتي) من طريق عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن ابن عمر وعبد الرحمن هذا ، قال ابن عدي^٣ : إنه ممن احتمله الناس ، وإنه ممن يكتب حديثه وصحح الحاكم له حديثاً في التوسل ، وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط^٤ والدارقطني في أماليه وأبو بكر المقرئ في معجمه من طريق مسلمة بن سالم الجهني حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً (من جاءني زائراً لا عمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً على أن أكون له شافعاً يوم القيامة) وفي معجم ابن المقرئ بالسند المذكور مرفوعاً (من جاءني زائراً كان له حقاً على الله عز وجل أن أكون له شافعاً يوم القيامة) وذكره ابن السكن في صحيحه في ثواب من زار قبر النبي ﷺ وهو مبني على أن من جاءني زائراً شامل لما قبل الموت وما بعد الموت ، وأخرج الدارقطني والطبراني^٥ عن ابن عمر مرفوعاً (من حج فزار قبري بعد وفاتي كان كمن زارني في

^١ - الكامل (٦ : ٣٥١) .

^٢ - مسند البزار (٦ : ٤٢٣) .

^٣ - الكامل (٤ : ٢٧٣) .

^٤ - أخرجه الطبراني في الكبير (١٢ : ٢٩١) وفي الأوسط (٥ : ١٦) .

^٥ - أخرجه الطبراني في الكبير (١٢ : ٤٠٦) وفي الأوسط (٣ : ٣٥١) والدارقطني (٢ : ٢٧٨) والبيهقي

(٥ : ٢٤٦) .

(حياتي) وفي إسناده حفص بن أبي داود القارئ^١ ، وحفص هذا وثقه أحمد في أرجح الروايتين عنه ، وضعفه جماعة ، وقد رواه الطبراني^٢ من طريق عائشة بنت يونس امرأة الليث ، فهذا السند يجبر توهين الأول ، ورواه بعض الحفاظ المعاصرين لابن مندة من طريق حفص بلفظ (من حج فزارني في مسجدي بعد وفاتي ، كمن زارني في حياتي) وذكره ابن الجوزي في مثير الغرام الساكن بلفظ (من حج فزار قبري بعد موتي ، كان كمن زارني في حياتي وصحبي) قال ابن عساكر : تفرد بلفظ (صحبي) الحسن بن الطيب ، وهي زيادة منكرا ، وتعبه السبكي وقال : لم يتفرد به ابن الطيب ، فقد رواه ابن عدى في كامله^٣ من طريق الحسن بن سفيان بدل ابن الطيب ، ولا يلزم منه أن يكون له حكم الصحة من كل وجه لوجود الأحاديث الدالة على مزية الصحابي ، وأخرج الدارقطني في العلل^٤ عن عمر مرفوعاً (من زارني إلى المدينة كنت له شفيعاً وشهيداً) وأخرج أبو داود الطيالسي^٥ عن عمر مرفوعاً (من زار قبري ، أو قال : من زارني كنت له شفيعاً وشهيداً ، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله تعالى من الآمين يوم القيامة) وفي إسناده سوار قد روى عنه شعبة فدل على ثقته ، ورجل مبهم من آل عمر عن عمر ، وهو من طبقة التابعين الأولين ، وأخرجه العقيلي^٦ بلفظ (من زارني متعمداً كان في جوارى يوم القيامة ومن مات . الحديث) وزاد هارون بن قزعة بعد قوله : (يوم القيامة ، ومن سكن المدينة ، وصبر على لأوائها كنت له شفيعاً ، أو شهيداً يوم القيامة) وهارون ذكره ابن حبان في الثقات^٧ وأخرج أبو الفتح الأزدي عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً (من حج حجة الإسلام وزار قبري ، وغزا غزوة ، وصلى في بيت المقدس ، لم يسأله الله تعالى مما افترض عليه)^٨ وأخرج أبو الفتح عن أبي هريرة مرفوعاً (من زارني بعد موتي فكأنما زارني وأنا حي ، ومن زارني كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة) وأخرج ابن أبي الدنيا

^١ - تهذيب التهذيب (٢: ٣٤٤ - ٣٤٥) .

^٢ - عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤: ٢) للطبراني في الأوسط والصغير .

^٣ - (٢: ٣٨٢) .

^٤ - لم أجده في العلل وهو في السنن (٢: ٢٧٨) وانظر التلخيص الحبير (٢: ٢٦٦ و ٢٦٧) .

^٥ - في مسنده (١: ١٢) والدارقطني (٢: ٢٧٨) .

^٦ - في الضعفاء (٤: ٣٦١) .

^٧ - ميزان الاعتدال (٧: ٦٣) .

^٨ - عزاه ابن حجر في لسان الميزان (٢: ٤) للأزدي .

والبيهقي^١ عن أنس مرفوعاً (من زارنى بالمدينة كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة) ولفظ البيهقي (من مات فى أحد الحرمين بعث فى الآمين يوم القيامة ، ومن زارنى محتسباً إلى المدينة كان فى جوارى يوم القيامة) وفى إسناده سليمان بن يزيد ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ليس بقوي، وأخرج ابن النجار عن أنس مرفوعاً (من زارنى ميتاً فكأنما زارنى حياً ، ومن زار قبرى وجبت له شفاعتى يوم القيامة ، وما من أحد من أمتى له سعة ثم لم يزرنى فليس له عذر) وفى إسناده سمعان بن مهدى ، قال الذهبي^٢ : سمعان بن مهدى عن أنس لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة ، وقال الحافظ ابن حجر : أكثر متونها موضوعة ، وأخرج أبو جعفر العقيلي^٣ عن ابن عباس مرفوعاً (من زارنى فى مماتي، كان كمن زارنى فى حياتى ، ومن زارنى حتى ينتهى إلى قبرى ، كنت له يوم القيامة شهيداً أو قال : شفيعاً) وأخرج فى مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعاً (من حج إلى مكة، ثم قصدنى فى مسجدي ، كتبت له حجتان مبرورتان) وأخرج ابن عساكر عن على عليه السلام قال : (من سأل لرسول الله ﷺ الدرجة والوسيلة ، حلت له شفاعته يوم القيامة ، ومن زار قبر رسول الله ﷺ كان فى جوار رسول الله ﷺ) وفى إسناده عبد الملك بن هارون بن عنتره فيه كلام كثير^٤ ، وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن أبى هريرة مرفوعاً (ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام) صدر به البيهقي باب الزيارة^٥ ، وأخرجه أحمد^٦ بلفظ (ما من مسلم يسلم على عند قبرى) ويستدل بهذا الحديث على حياة الأنبياء ، قال البيهقي : والمعنى إلا وقد رد الله على روحى حتى أرد عليه ، وقيل : هو مجاز عن السماع ، فكأنه قال : إلا أسمعهم تمام السماع ، فعبر عنه برد الروح الذى هو ملزوم للسماع ، أو مجاز عن كمال السماع ، فعبر برد الروح عنه تقريباً لفهم المخاطبين ، لأن السماع إنما يكون مع وجود الروح ، فكأنه قال : أسمعهم سماعاً تاماً محققاً ، وأجيبه تمام الإجابة ، ولم يرد

^١ - أخرجه البيهقي (٥ : ٢٤٥) وعزاه ابن حجر فى التلخيص (٢ : ٢٦٧) لابن أبى الدنيا .

^٢ - ميزان الاعتدال (٣ : ٣٢٨) .

^٣ - فى الضعفاء (٣ : ٤٥٧) .

^٤ - ميزان الاعتدال (٤ : ٤١٤) .

^٥ - رقم (٢٠٤١) .

^٦ - فى سننه (٥ : ٢٤٥) .

^٧ - أحمد (٢ : ٥٢٧) .

أن الروح تعود ثم تقبض ، فإن ذلك لا يجوز أن يعتقده أحد ، أو أن الرد معنوى ، لأن الروح الشريف تستغرق في شهود الحضرة العلية ، فهو النقات روحاني إلى دوائر البشرية ، ولا يلزم على هذا استغراق الزمان كله إذ لا يخلو وقت من الأوقات من صلاة عليه في أقطار الأرض ، لأن أمور الآخرة لا تدرك بالعقل وأحوال البرزخ أشبه بأحوال الآخرة ، وقال بعضهم : المراد بالروح الملك الموكل به وقال ابن العماد: يحتمل أن يراد به السرور مجازاً .

وأخرج ابن عدى في الكامل والدارقطني^١ في غرائب مالك من طريق النعمان بن شبل عن مالك عن نافع عن ابن عمر (من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني) قال ابن عدى : لا أعلم رواه عن مالك غير النعمان، ولم أر في حديثه حديثاً غريباً قد جاوز الحد فأذكره ، وقال عن عمران بن موسى : إنه ثقة ، وعن موسى بن هارون إنه متهم والتهمة غير مفسرة ، فالمتوثق أرجح ، وروى عن علي مرفوعاً بسند فيه ضعف وانقطاع (من زار قبري بعد موتي فكأنما زارني في حياتي ، ومن لم يزر قبري فقد جفاني) وجاء عنه موقوفاً بسند فيه ضعف (من زار قبر رسول الله .. الحديث) .

فهذه الأحاديث فيها أعظم دليل على شرعية زيارته ﷺ وعلى فضيلتها وأنها أنجح الوسائل إلى إدراك السعادة الأبدية والفوز بالدرجات العلية .

الفصل الثاني

في مالك وجماعة

الخلاف

في وجوب زيارته ﷺ أو ندبها

فذهب بعض المالكية إلى القول بوجوبها ، وقال غيره من المالكية : إنها من السنن الواجبة ، وقالت الحنفية : إنها قريبة من الواجبات ، والحجة على ذلك الحديث الذي فيه ذكر (فقد جفاني) والجفاء للنبي ﷺ محرم ، فتجب الزيارة لئلا يرتكب الوجه المحرم ، وقد استدل على مثل ذلك من أوجب الصلاة عليه ﷺ كلما ذكر بحديث (من

^١ - الكامل (٧: ١٤) وعزاه ابن حجر في التلخيص (٢: ٢٦٧) لهما ، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٧: ٣٩): هذا موضوع .

الجفاء أن أذكر عند الرجل ولا يصلى على) ^١ ونحوه من الأحاديث فى ذلك المعنى ، فإن جماعة من علماء المذاهب الأربعة أوجبوا الصلاة عليه كلما ذكر للحديث والأحاديث ، وإن كان فى بعضها مقال ، فبعضها يقوى بعضاً ، وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة غير واجبة ، للأحاديث الواردة فى الترغيب إليها وفضيلة من فعلها ، وأجابوا بأن الجفاء ليس فيه دلالة صريحة على ترك الواجب ، بل يصح أن يقال على ترك المندوب : إنه جفاء ، كما يقال فى ترك البر والصلة ، ويطلق الجفاء أيضاً على غلط الطبع ، والبعد عن الشيء . كما جاء فى حديث (من بدا فقد جفا) ^٢ وعلى كل تقدير فهى من المقاصد المهمة والأعمال المحمودة المشكورة ، وإذا كان قد وردت الأحاديث فى زيارة القبور على جهة الإطلاق والأمر بها ، فكيف الظن بزيارة قبر سيد الخلائق ، الذى هو أعظم الوسائل للخلق أجمعين ﷺ مع ما قد ثبت من أنه حى ﷺ فى قبره حياة حقيقية ، ولذلك أجاب ﷺ على من قال له : (وكيف تعرض صلاتنا عليك ، وقد أُرمت ؟ ^٣ قال : إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل لحوم أجساد الأنبياء) ^٤ قال لأبى الدرداء فى جوابه لما قال ﷺ : (وإن أحداً لن يصلى على إلا عرضت على صلاته حين يفرغ منها ، فقال أبو الدرداء : وبعد الموت ؟ قال : وبعد الموت ، إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء) وفى رواية للطبراني ^٥ (ليس من عبد يصلى على إلا بلغنى صوته قلنا : وبعد وفاتك ؟ قال : وبعد وفاتي ، إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء) فالأحاديث تدل على أن الإدراك بعد الموت كالإدراك قبله وأخرج جماعة من الأئمة أنه قال ﷺ : (إن الله عز وجل ملكاً أعطاه أسماع الخلائق ، فهو قائم على قبرى إذا مت ، فليس أحد يصلى على صلاة إلا قال : يا محمد صلى عليك فلان بن فلان ، فيصلى الرب تبارك وتعالى على ذلك الرجل ، وكل واحدة عشراً) ^٦ وقد روى هذا بألفاظ مختلفة اللفظ متفقة المعنى وفى سند الجميع راو قال البخارى فيه : إنه لين ، ووثقه ابن حبان ،

^١ - أخرجه عبد الرزاق (٢: ٢١٧) .

^٢ - أخرجه أحمد (٢: ٣٧١ و ٤٤٠ و ٤٩٧) عن أبى هريرة وعن البراء ، وأبو يعلى رقم (١٦٥٤) وإسناده ضعيف ، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (٨: ١٠٤) رجال أحمد رجال الصحيح غير الحسن بن الحكم وهو ثقة .

^٣ - بفتح أوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه وبعده تاء المخاطب المفتوحة أى بليت .

^٤ - أخرجه أبوداود رقم (١٠٤٧) والنسائى (٣: ٩١) وابن ماجه رقم (١٠٨٥) وأحمد (٤: ٨) وابن حبان رقم (٩١٠) .

^٥ - فى الكبير (١: ٢١٦) وفى الأوسط (٥: ٩٧) .

^٦ - عزاه الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٠: ١٦٢) للطبرانى والبخارى وإسناده ضعيفان .

ورأوا آخر ضعفه بعضهم ، ولا تعارض بين تبليغ الملك وسماعه ﷺ فإنه يسمع ، وتبليغه إشعار بمزيد الخصوصية والاعتناء بشأنه ، وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي: قال المتكلمون المحققون من أصحابنا : إن نبينا ﷺ حي بعد وفاته ، وأنه يسر بطاعات أمته وأن الأنبياء لا يبلون مع أنا نعتقد ثبوت الإدراكات كالعلم والسماع لسائر الموتى ونقطع بعود حياة لكل ميت في قبره ، ونعيم القبر وعذابه ثابتان ، وهما من الأعراض المشروطة بالحياة ، لكنه لا يتوقف على البينة ، وقد صح عن ابن عباس مرفوعاً (ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن) وفي رواية (بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه)^١ ولابن أبي الدنيا (إذا مر الرجل بقبر يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام وعرفه وإذا مر بقبر لا يعرفه رد عليه السلام) وقد ذكر ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم : أن الشهداء بل كل المؤمنين ، إذا رآهم المسلم ، وسلم عليهم ، عرفوا به وردوا عليه السلام وصح أنه ﷺ كان يخرج إلى البقيع ، ويسلم عليهم ويقول : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين)^٢ وورد النص في كتاب الله تعالى في حق الشهداء ، أنهم أحياء يرزقون^٣ ، وأن الحياة فيهم متعلقة بالجسد كما روى أنه لما حفر السيل في أحد عن قبر عبد الله بن حرام ، والد جابر ، وعمر بن الجحوم ، وهما من شهداء أحد بعد ست وأربعين سنة ، فوجدا لم يتغيرا ، وكان أحدهما جرح ، فوضع يده على جرحه ، فدفن وهو كذلك ، فأمسكت يده على جرحه ، ثم أرسلت فرجعت كما كانت ، ولما حفر معاوية العين التي استنبطها بالمدينة بعد إحدى وخمسين سنة ، ونقل الموتى أصابت المسحاة قدم حمزة ﷺ ، فسال الدم عنه ، والظاهر أن حياة الشهداء أقوى من حياة الأولياء ، وجمهور العلماء أن حياة الشهداء حقيقية للجسد ، وفي قول بعض أنها للروح فقط ، وفي قول إنها للجسد بمعنى أنه لا يبلى وتستمر فيه أمانة الحياة من الدوام وطراوة البدن ، وإذا كان هذا في أجساد المسلمين ، فكيف بالنبیین والمرسلين ؟ وكيف سيد المرسلين ﷺ وعليهم أجمعين ؟ وقد صح في الحديث كما رواه الحافظ المنذري^٤ (الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون) وصححه البيهقي^٥ ، وفي صحيح مسلم^٦ (مررت بموسى ليلة أسرى بي عند الكتيب الأحمر ، وهو قائم

١ - قال في اللعل المتناهية (٢: ٩١١) : هذا حديث لا يصح وقد أجمعوا على تضعيف عبد الرحمن بن زيد .

٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٤٩) والنسائي (٩٣: ١) وأحمد (٢: ٣٠٠) .

٣ - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ (آل عمران : ١٦٩) .

٤ - أخرجه أبو يعلى رقم (٦٧٠) والبخاري رقم (٢٥٦) ورجال أبي يعلى ثقات .

٥ - وأخرجه في حياة الأنبياء (ص: ٣) .

٦ - رقم (٢٣٧٥) .

يصلى فى قبره) وفى صحيح مسلم^١ أيضاً (لقد رأيتنى فى الحجر وقريش تسألنى عن مسراى .. الحديث) وفيه (وقد رأيتنى فى جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلى ، فإذا رجل ضرب من الرجال جعد) وفيه (وإذا عيسى ابن مريم قائم يصلى ، وأقرب الناس به شبيهاً عروة بن مسعود ، وإذا إبراهيم قائم يصلى أشبه الناس به صاحبكم يعنى نفسه ، فجاءت الصلاة فأمرهم) وفى حديث آخر (أنه لقيهم ببيت المقدس) وفى أخرى (أنه لقيهم فى جماعة من الأنبياء بالسموات ، فكلمهم وكلموه) .

قال البيهقى : وكل ذلك صحيح ، فقد يرى موسى قائماً يصلى فى قبره ، ثم يسرى بموسى وغيره إلى بيت المقدس كما أسرى بنينا فيراهم فيه ، ثم يعرج بهم إلى السماوات ، كما عرج بنينا فيراهم فيها كما أخبر ، وحلولهم فى أوقات مختلفة جائز عقلاً كما ورد به خبر الصادق ، مع أنه يجب الإيمان بما صح عن النبي ﷺ ويعلم أن له معنى ثابت ، وإن عسر على العقل تعقله ، ومع ثبوت ذلك فى حق الأنبياء ، فنبيناً ﷺ أولى بهذه المزية العلية ، وقد ألف البيهقى جزءاً فى إثبات حياة الأنبياء فى قبورهم ، واستدل بأحاديث كثيرة ، وذهب بعض الأكابر من العلماء أن نبينا ﷺ امتاز بثبوت ذلك فى بعض الأحكام :

منها أن الذى خلفه باق على ما كان فى حياته ، فكان ينفق من نصيبه ﷺ على أهله وخدمه على حيث ماكان يفعل ﷺ وتحريم أزواجه من بعده من ذلك ، ولم يصل على جنازته بإمام لكونه هو إمام أمته وغير ذلك .

ولا ينافى ماذكر من حياة الأنبياء ما رواه ابن حبان فى صحيحه^٢ من حديث عجوز بنى اسرائيل (أنها دلت موسى عليه السلام على الصندوق الذى فيه عظام يوسف عليه السلام فاستخرجه) وحمله بعضهم عند قصدهم الذهاب من مصر إلى الأرض المقدسة ، إما لأنها أرادت بالعظام كل البدن ، لأن الجسد لما لم تشاهد فيه روح عبر عنه بالعظام الذى من شأنه عدم الإحساس ، أو أن ذلك باعتبار ظنها ، أن أبدان الأنبياء كأبدان غيرهم فى البلى ، وكذلك قوله ﷺ : (أنا أكرم على ربي عز وجل من أن يتركنى فى قبرى بعد ثلاث) وكذلك ما رواه ابن أبى ليلى وهو سبئ الحفظ (أن الأنبياء لا يتركون فى قبورهم بعد أربعين ليلة ، ولكن يصلون بين يدي الله تعالى

١ - رقم (١٧٢) .

٢ - رقم (٧٢٣) .

حتى ينفخ في الصور^١ فمعناه على ما قال البيهقي أنهم لا يتركون غير مصليين إلا هذا القدر ، وبعد ذلك القدر يؤذن لهم بالصلاة بين يدي الله تعالى ، وهم أحياء في القبور المدة كلها ، وقد روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : بقي ثلاثة أيام في مسجد النبي ﷺ منفرداً في أيام فتنة يزيد بن معاوية ومحاصرته لأهل المدينة ، فخلا المسجد عن إقامة الصلاة فيه ، قال : ولم يكن يعلم بدخول أوقات الصلاة إلا بسماع الأذان والإقامة من داخل القبر ، فإذا علم الزائر أنه ﷺ حى في قبره ، يسمع صوته وتوسله وتشفعه به ، وسؤاله من أن يشفع إلى ربه عز وجل حتى يرضى عنه ، ويعطيه ما يحبه من خيرى الدنيا والآخرة ، سعى فى تحصيل الوصول إلى ذلك الموقف الشريف بما أمكنه ، لينال هذه الفضائل ويدرك شتى الرعاية والتواصل ، وأما ما رواه المنهال ابن عمرو ، قال : (كنت أنا وسعيد بن المسيب إلى جنب حجرة أم سلمة ، فجعل الناس يدخلون بيت رسول الله ﷺ فقال سعيد : أترى هؤلاء ما أحققهم أنهم يرون أنه فى بيته ؟ قلت : أجل ، قال : إنه لا يبقى نبي من أولى العزم فوق أربعين ليلة حتى يرفع ، وإن النبي ﷺ لم يبق فى الأرض فوق أربعين ليلة حتى يرفع ، وإنه ليس من يوم إلا وتعرض عليه أعمال أمته طرفى النهار ، فيعرفهم بأسمائهم ونسبهم ، وبذلك يشهد عليهم) ورواه عبد الرزاق^٢

بلفظ (أن سعيد بن المسيب رأى قوماً يسلمون على النبي) فقال : ما مكث نبي فى الأرض أكثر من أربعين يوماً) ثم عقبه بحديث (مررت بموسى وهو قائم يصلى فى قبره) فهو يتأول بأن المراد بالرفع هو الاتصال بالملكوت الأعلى مع كونه متصلاً بالقبر ، والاتصال الروحاني يخالف اتصال الأجسام وقد حصل القطع بأنه وضع ﷺ فى قبره فيستصحب ذلك الموضع ، ويتأيد ذلك الاستصحاب بالأحاديث التى مرت فى سماعه ورده على من سلم عليه ، وقد أخرج ابن عساكر بسند جيد عن أبى الدرداء قصة نزول بلال بن رباح بدارياً بعد فتح عمر بيت المقدس ، قال : (ثم إن بلالاً رأى النبي ﷺ وهو يقول له : ما هذه الجفوة يا بلال ؟ أما آن لك أن تزورنى ؟ فانتبته حزيناً خائفاً ، فركب راحلته وقصد المدينة فأتى قبر رسول الله ﷺ فجعل يبكى عنده ويمرغ وجهه عليه ، فأقبل الحسن والحسين رضى الله عنهما ، فجعل يضمهما ويقبلهما فقالا : نشتهى نسمع أذانك الذى كنت تؤذن به لرسول الله ﷺ فى المسجد

^١ - الفردوس بمأثور الخطاب (١: ٢٢٢) رقم (٨٥٢) .

^٢ - المصنف (٣: ٥٧٦) .

فعلما سطح المسجد ، ووقف موقفه الذى كان يقف فيه ، فلما قال : الله أكبر ارتجت المدينة ، فلما قال : أشهد أن لا إله إلا الله ازدادت رجتها ، فلما قال : أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ خرجن العواتق من خدورهن ، وقالوا : بعث رسول الله ﷺ فما رأت يوماً أكثر باكية ولا باكية بعد رسول الله ﷺ من ذلك اليوم) وقال الحافظ عبد الغنى : إن بلالاً لم يؤذن لأحد بعد النبي ﷺ إلا مرة فى قدمه قدمها للزيارة ، فطلب إليه الصحابة ذلك ، فأذن ولم يتم الأذان ، فقدم بلال للزيارة والصحابة متواجدون بالمدينة دال على سنية الزيارة ، وقد اشتهر أن عمر بن عبد العزيز كان يسير البريد من الشام ، فيقول : سلم لى على رسول الله ﷺ ثم يرجع ، وفى فتوح الشام أن عمر قال لكعب الأحبار بعد فتح بيت المقدس : هل لك أن تسير معى إلى المدينة ، وتزور قبر النبي ﷺ ؟ فقال : نعم يا أمير المؤمنين ، ولما قدم عمر المدينة أول ما بدأ بالمسجد ، وسلم على رسول الله ﷺ وصح أن ابن عمر (كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه)^١ وفى الموطأ^٢ (أن ابن عمر كان يقف على قبر النبي (فيصلى على النبي (وعلى أبى بكر وعمر) وعن ابن القاسم والقعنبي (فيدعو لأبى بكر وعمر) وعن ابن عون (سأل رجل نافعاً ، هل كان ابن عمر يسلم على القبر ؟ قال : نعم ، لقد رأيته مائة مرة أو أكثر كان يأتى القبر فيقوم عنده فيقول : السلام على النبي ﷺ السلام على أبى بكر السلام على عمر أبى) وروى أبو حنيفة عن ابن عمر من قوله أنه قال : (السنة أن يأتى قبر النبي ﷺ من قبل القبلة فى كل ذلك من السنة) وروى أحمد^٣ (أن أبا أيوب وجده مروان واضعاً وجهه على قبر رسول الله ﷺ وفى الشفا^٤ قال بعضهم : (رأيت أنس بن مالك أتى إلى قبر النبي ﷺ فرفع يديه ، حتى ظننت أنه افتتح الصلاة ، فسلم على النبي ﷺ ثم انصرف) وفى البزار (خرج عمر إلى قبر رسول الله ﷺ فإذا معاذ بن جبل قائم يبكى عند قبر رسول الله ﷺ فقال : ما يبكيك يا معاذ ؟ الحديث) وأخرج الحافظ أبو ذر الهروى فى أواخر كتابه المسند من طريق محمد بن يوسف بن الطباخ ، قال : حدثنا مصعب قال : قال الدراوردي : (رأيت جعفر بن محمد أى الصادق بن الباقر جاء فسلم على رسول الله

^١ - الشفا (٢ : ٦٧٠) .

^٢ - أخرجه البيهقى (٥ : ٢٤٥) وابن أبى شيبه (٣ : ٢٨) .

^٣ - الموطأ (١ : ١٦٦) .

^٤ - (٥ : ٤٢٢) .

^٥ - (٢ : ٦٧١) .

ثم انتهى فسلم على أبي بكر وعمر فرآني كأني تعجبت ، أو قال : فسرني ، لإكذابه بذلك ما يزعمه الشيعة من بغضهم للشيخين ، قال : فقال لي : والله إن هذا الذي أدين الله به (وأخرج الدارقطني في الفضائل (عن عبد الله بن جعفر أن علي ابن أبي طالب ؑ دخل المسجد ، فبكى حين نظر إلى بيت فاطمة ، فأطال البكاء ثم انصرف إلى قبر النبي ؑ فبكى فأطال عنده ، ثم قال : وعليكما السلام يا أخوي ، ورحمة الله وبركاته ، قد كنتما هاديين مهديين خرجتما من الدنيا خميصين يعني أبا بكر وعمر) وفي الشفاء قال إسحاق بن إبراهيم الفقيه : (ومما لم يزل من شأن من حج المرور بالمدينة ، والقصد إلى الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ والتبرك برؤية روضته ، ومنبره ، وقبره ومجلسه وملامس يديه ، ومواطيء قدميه ، والعمود الذي يستند إليه ، وينزل جبريل بالوحي عليه ، ومن عمره وقصده من الصحابة وأئمة المسلمين والاعتبار بذلك كله) فتقرر مما ذكر من أن زيارته ﷺ إن لم تكن واجبة ، فهي سنة مواظب عليها ، وأن ذلك مشروع في حق الرجال والنساء كما جاء في سائر القبور ، وقبره ﷺ أولى لما له من الحق ووجوب التعظيم ، ولتنزل الرحمة بصلاتنا وسلامنا عليه عند قبره بحضرة الملائكة الحافين به والتبرك وتذكر الآخرة ، وقد قال بعض الظاهرية : بوجوب زيارة القبور على الإطلاق في حق الرجال ، واختلفوا في حق النساء ، ويستثنى من محل الخلاف النساء عند من منعهن من زيارة القبور لعموم الوارد في زيارته ﷺ لهن ، وقد أشار إليه السبكي والريمي ، وهو مقتضى إطلاق الأئمة ، ولعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوا فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ . الْآيَةَ ﴾^١ وهذه المزية لا تنقطع بموته ، وقد ورد أنه يستغفر لأمته إذا عرضت أعمالهم عليه ولذلك استحب العلماء قراءة الآية الكريمة لمن وصل إلى قبره ، والخلاف في مشروعية زيارة قبره (لابن تيمية الحنبلي رواه عنه تقي الدين السبكي من خطه وتبعه بعض من الحنابلة ، واحتج على ذلك بحديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)^٢ الحديث الصحيح ، وحديث (لا تتخذوا قبري عيداً ، ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً)^٣ رواه عبد الرزاق عن الحسن بن الحسن (نهى قوماً رأهم عند القبر .. وروى الحديث) ولأن الأحاديث الواردة في

^١ - (٢ : ٦٦٩) .

^٢ - (النساء : ٦٤) .

^٣ - مر تخريجه في حديث رقم (٧٩٦) .

^٤ - أخرجه أبوداود رقم (٢٠٤٢) وأحمد (٢ : ٣٦٧) وابن أبي شيبة (٢ : ١٥٠) .

^٥ - المصنف (٣ : ٥٧٧) .

الزيارة كلها ضعيفة والجواب عليه بأن حديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة) لا بد فيه من تقدير المستثنى منه والتقدير لا تشد الرحال إلى مسجد لتعظيمه والصلاة فيه إلا إلى ثلاثة بدليل أنه يجب شد الرحال إلى عرفة للوقوف ، وإلى منى للمناسك التي فيها وإلى مزدلفة وكذلك تشد الرحال للجهد وللجيرة من دار الكفر ، وطلب العلم الواجب ، والإجماع على جواز شد الرحال للتجارة ، ومطالب الدنيا المباحة والمندوبة فزيارة قبر النبي ﷺ لطلب خير الدنيا والآخرة من جملة المقاصد وأعظمها لإدراك خير الدنيا والآخرة ، وقصدها أيضاً هو قصد لمسجد المدينة وهو من أحد الثلاثة المستثناة مع أنه جاء في لفظ الحديث بإسناد حسن (لا ينبغي للمطى أن تشد رحالها إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى)^١ فالزيارة وغيرها من سائر الواجبات والمندوبات التي يسافر لها خارجة عن النهى ، ويحتمل الحديث أن المعنى لا تشد الرحال إلى مسجد لابتغاء مضاعفة الصلاة فيه إلا إلى المساجد الثلاثة ، فلا ينبغي شد الرحال إلى مسجد آخر للصلاة فيه كمسجد قباء ، ويؤخذ من هذه التأويلات ضعف ما قاله النووي في شرح مسلم^٢ : اختلف العلماء في شد الرحال لغير الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة ، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني إلى حرمة ولا يكره ، قالوا : والمراد أن الفضيلة الثابتة ، إنما هي شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة . انتهى .

ووجه ضعف هذا أن الذي ذكره خارج عن النهى على التأويل المذكور ، وفي معنى الحنابلة عن ابن عقيل أن من سار لزيارة القبور والمشاهد ، لا يباح له الترخص في قصر الصلاة لخبر (لا تشد الرحال) يحمل على نفى الفضيلة لا على التحريم . انتهى كلامه .

ويجاب عنه بما تقدم أن ذلك خارج عن محل النهى ، فيبطل الاحتجاج بالحديث وأما حديث (لا تتخذوا قبوراً عيداً)^٣ فقال الحافظ المنذرى : يحتمل أن يكون حثاً على كثرة الزيارة ، وأن لا يهمل حتى لا يزار إلا في بعض الأوقات كالعيدين ويؤيده قوله : (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً) أى لا تتركوا الصلاة فيها ، قال السبكي : ويحتمل أن يكون المراد ، لا تتخذوا له وقتاً مخصوصاً لا تكون الزيارة إلا فيه أو لا تتخذوا :

^١ - أخرجه أحمد (٣: ٦٤) .

^٢ - (١٠٦: ٩) .

^٣ - مر تخريجه .

كالعبد في العكوف عليه وإظهار الدين والاجتماع للهو وغيره ، كما يفعل في الأعياد بل لا يؤتى إلا للزيارة والدعاء والصلاة والسلام ثم ينصرف عنه ويدل على التأويل ، وأن الحسن بن الحسن لم يرد به منع الزيارة ما رواه القاضي إسماعيل عن سهل بن أبي سهيل ، قال : (جئت أسلم على النبي ﷺ وحسن بن حسن يتعشى ، فقال : هلم إلى العشاء ، فقلت : لا أريده ، فقال : مالي أراك واقفاً ؟ قلت : وقفت أسلم على النبي ﷺ فقال : إذا دخلت فسلم عليه .. وذكر الحديث) وفي رواية للقاضي إسماعيل (أن رجلاً كان يأتي كل غداة ، فيزور قبر النبي ﷺ ويصلي إليه ، ويصنع من ذلك ما انتهره عليه علي بن الحسين ، فقال له : ما يحملك على هذا ؟ فقال : أحب التسليم على النبي ﷺ فقال له علي : أخبرني أبي .. وذكر الحديث) فالرواية تدل على أن الرجل لم يقف على خبر الزيارة ، وقد روى يحيى بن الحسن أن علي بن الحسين كان إذا جاء يسلم على النبي ﷺ وقف عند الإسطوانة التي تلي الروضة ثم يسلم ، ثم يقول : هاهنا رأس النبي ﷺ قال المطري : وهو موقف السلف قبل إدخال الحجرة في المسجد ، وقد روى عن مالك^١ أنه كره زيارة قبر النبي ﷺ وهو يتأول بأنه إنما كره إطلاق لفظ الزيارة لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها ، وزيارة قبر النبي ﷺ واجبة وكذا قال عبد الحق ، وقال : يعني من السنن الواجبة ، وقيل : إنما قال مالك ذلك قطعاً للذريعة ، وقيل : لأن الوصول إليه ليس ليصله أو لينفعه كما هو مفهوم الزيارة ، وإنما ذلك رغبة في الثواب ، فالنفع للزائر لا للمزور ، فتبين بما ذكرنا بطلان ما احتج به ابن تيمية ومن تبعه ، ويرجح ما ذهب إليه الجمهور من الخلف والسلف على شرعية الزيارة وسنيتها ، وأنها من أفضل القرب والمستحبات بل تقرب من مرتبة الواجبات ، فإن المسلمين في جميع أقطار الأرض ، لم يزل من شأن من حج منهم المرور بالمدينة ، والقصد إلى الصلاة في مسجد النبي ﷺ والتسليم عليه ، والتبرك برؤية روضته ، ومنبره وقبره ومجلسه ومواظبة قدميه من زمن الصحابة إلى الآن ، ويعدون ذلك من أفضل الأعمال ، وأنجح مساعي الخيرات والسعادات الدينية والدنيوية ، وقد مضى شطر صالح في ذلك ، وقالت الحنفية : زيارته ﷺ من أفضل المندوبات والمستحبات بل تقرب من درج الواجبات ، فذلك إجماع يفيد القطع بالمشروعية والأحاديث الواردة متضافرة بقوة بعضها بعضاً ، وأيضاً يعد أكثرها صحيحة أو حسنة فالأدلة من الكتاب والإجماع تؤيد السنة الواردة في ذلك ، وما تخيله بعض المحرومين أن السفر للزيارة والقصد إليها إنما يفرض إلى أن يعتقد بعض الجهلة

^١ - الشفا (٢: ٦٦٩) لإضافتها إلى قبر النبي .

أن غير الله سبحانه وتعالى يضر وينفع ، فيسوى في التعظيم بين الباري سبحانه وتعالى وغير ذلك وقد أشير إلى التحذر من هذا في حديث عائشة رضى الله عنها ، قال : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذى لم يقم منه : (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)^١ وقال العلماء : إنما نهى رسول الله ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم الخالية ولما احتاجت الصحابة والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ، ومنها حجرة عائشة مدفن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبى بكر وعمر ، بنوا على القبر حيطاناً مربعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد ، فيصلى فيه العوام ، فيؤدى إلى المحذور ثم بنوا جداراً من ركنى القبر الشماليين حرفوهما حتى التقتا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر فذلك الذى تخيله غير واقع ، فإن الزائر للنبي ﷺ إنما يقصد بذلك التقرب إلى الله والتوسل بالنبي ﷺ لتحصيل مطلبه من الله سبحانه وتعالى لا من النبي ﷺ فلا تسوية في التعظيم بين الله سبحانه وتعالى وبين النبي ﷺ ومن سوى في التعظيم كان المحذور لازماً له بعينه ، ولا يمنع غيره لأجله وهذا القول الوسط الذى لا إفراط فيه ولا تفريط .

الفصل الثالث

فى اختلاف السلف والخلف فى الأفضل

من البداية بمكة أم بالمدينة لمن يريد الزيارة

فظاهر كلام جماعة من الشافعية ومنهم النووي ، أن يبدأ بالحج ثم بالزيارة وذهب إلى هذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، وروى عن أحمد بن حنبل أنه لما سئل عن ذلك ، ذكر بإسناده عن عطاء ومجاهد والنخعي ، أنك إذا أردت مكة فلا تبدأ بالمدينة ، واجعل كل شيء لمكة تبعاً ، وذهب علقمة والأسود وعمرو بن ميمون من التابعين إلى تقديم الزيارة على الحج ، والأولى أنه إذا كان الوقت متسعاً فالأولى تقديم الزيارة ، إذا أطاقهما لتحصيل هذه الفضيلة ، فإنه قد يحج ويعوقه عن الزيارة عائق ، وليكون وسيلة إلى قبول حجه ، وتوفيقه للإتيان به على أكمل وجوه الكمال والسادات ، ومن خشى فوت

^١ - أخرجه البخارى رقم (٤٣٧) ومسلم رقم (٥٣٠) وأبو داود رقم (٣٢٢٧) والنسائى (٤ : ٩٥) وأحمد (٥١٨ : ٢)

الحج قدم الحج ، وقد أشار إلى مثل هذا في كلام أحمد بن حنبل وتقى الدين السبكي ، وذكر بعض العلماء فائدة حسنة ، وهو أن الحكمة في دفنه ﷺ في المدينة ، ولم يدفن في مكة مع أنه قد ورد في الحديث ، أن كل أحد يدفن في الطينة التي خلق منها ، وورد أنه خلق من طينة الكعبة ، وهي لثلا تكون زيارته مانعة لقصد الحج ، فتكون متبوعة للحج فكأنه دفن في المدينة لتكون زيارته مقصودة في نفسها مستقلة مفردة بالتعظيم الذي يستحقه على قدره وكرمه على ربه ، مع أنه ذكر صاحب عوارف المعارف وتبعه جماعة من حفاظ المحدثين والفقهاء المحققين ، أن الطوفان لما علا على الكعبة سوح منها ماء ، وتبقى على وجه الماء من أصلها إلى أن وصل به إلى محل قبره الشريف ، فهو ﷺ مدفون في ترب الكعبة ، وكانت الحكمة في ذلك هي ما ذكر ، وأنه محل قبر نبينا محمد ﷺ وأخبر أنه سيقبر فيه ، وترك هناك أربعمائة مسن أحفاد بنى إسرائيل ، ينتظرون بعثته وهجرته إليهم ﴿ فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين ﴾^١.

الفصل الرابع

في آداب الزيارة

وما ينبغي للزائر أن يعمل في طريقه

الأول : أن ينوي بزيارته للنبي ﷺ التقرب إلى الله في مسيره للوصول إلى مسجده ﷺ للصلاة فيه والدعاء ، والتسليم على رسول الله ﷺ وأن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ، وإذا قرب من المدينة ازداد من الصلاة والسلام عليه ﷺ وسأل الله أن ينفعه بزيارته وأن يتقبلها منه ، فإن بأكثار الصلاة عليه نيل السعادات الدنيوية والدنيوية، وتمام ما قصده من الأعمال ، وقد أخرج الترمذي^٢ وصححه الحاكم عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : (كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ثلثا الليل قام ، فقال : يا أيها الناس اذكروا الله ، جاء الموت بما فيه قال : فقلت : يا رسول الله ، إنى أكثر الصلاة عليك ، فكم أجعل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت ، قال : قلت : الربع ؟ قال : ما شئت ، فإن زدت فهو خير لك ، قلت : النصف ؟ قال : ما شئت ، فإن زدت فهو خير لك ، قال :

^١ - (البقرة : ٨٩) .

^٢ - أخرجه الترمذي (٢٤٥٧) وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد (٥ : ١٣٦) .

قلت : فالتثنية ؟ قال : ما شئت ، فإن زدت فهو خير لك ، قلت : أجعل لك صلاتي كلها ؟ قال : إذا تكفى همك ، ويغفر لك ذنبك) وفى رواية عند أحمد وابن أبي عاصم وابن أبي شيبة قال رجل : (يا رسول الله أرأيت إن جعلت صلاتي كلها عليك ؟ قال : إذا يكفيك الله تعالى ما أهمك من دنياك وآخرتك) فالزائر له مهمات دينية ودنيوية ، ومن المهمات وصوله إلى الحضرة الشريفة لأداء ما قصده ، فالصلاة على النبى ﷺ سبب فى تيسيرها له ، ولا بأس إذا وصل إلى الجبل الذى يسمى (معوجا) أن يصعده ليشاهد المدينة ، ولكن يجتنب ما يفعله كثير من العامة من التسابق المفرط الذى يؤدى إلى ضرب الدواب وإعنائتها ، فيما لا تستطيعه من السير .

الثانى : أن يعرس بالبطحاء التى بذى الحليفة ، ويصلى بها تأسيساً به ﷺ ، قال السبكي : وينبغى أن يكون سنة ، وعن مالك ومن تبعه من أهل المدينة أن ذلك واجب ، ويتأول ذلك بالاستحباب المؤكد ، وقال ابن فرحون : إن كان الوقت مما يصلى فيه ، صلى فيه ركعتين ، وإن كان مما لا يصلى فيه ، أقام فيه حتى يصلى فيه ، فإن ذلك من السنة ، وذلك لأن ابن عمر قال : (كان رسول الله ﷺ إذا صدر من الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء الذى بذى الحليفة يصلى بها ، قال نافع : وكان ابن عمر يفعل ذلك)^١ .

الثالث : الاغتسال لدخول المدينة ، وقد ذكرته الهدوية والمالكية والحنابلة والحنفية ، وإذا فات عليه احتمل أن يفعله بعد الدخول ويحتمل عدمه ، والأرجح الأول ، وقد صرح به الحنفية .

الرابع : أن يلبس أنظف ثيابه ، ويحتمل أن يكون كالعيد فليلبس الأحسن ويحتمل أنه يلبس الأنظف منها الأبيض ، لأن التواضع عند دخولها هو الأولى وقد ذكر بعضهم أنه يلبس الأبيض حول كل مسجد ، وقد جاء فى حديث قيس ابن عاصم أنه لما وفد مع قومه ، أسرعوا إلى الدخول ، وثبت هو حتى أزال مهنته وآثار سفره ، ولبس ثيابه ، وجاءه على تودده ووقار ، فرضى له ذلك وأثنى عليه بقوله ﷺ : (إن فيه خصلتين ، يحبهما الله عز وجل ، الحلم والآفة)^٢

^١ - أخرجه ابن أبي شيبة (٢ : ٢٥٣ و ٦ : ٣٢٥) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٥٣٢) ومسلم رقم (١٢٥٧) وأبو داود (٢٠٤٤) والنسائى (١٢٧ : ٥) وأحمد (٢٨ : ٢)

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٧) والترمذى رقم (٢٠١١) وابن ماجه رقم (٤١٨٨) وابن حبان رقم (٧٢٠٤) .

الخامس : التطيب بعد إزالة الروائح الكريهة ، وحلق الإبط والعانة ، وقص الأظفار وغير ذلك مما يحسن به حال الزائر ، ويكره أن يتشبه بالمُحرم ، بل وإذا اعتقد شرعية ذلك عذر وزجر .

السادس : النزول عن راحلته عند مشاهدة المدينة أو حرمها ، صرح به المالكية ، والمستند لذلك ما روى أن وفد عبد القيس لما زاروا النبي ﷺ نزلوا عن راحلهم ، ولم ينكر عليهم ، وتعظيم حرمة ، وحرمة المقدس باق بعد وفاته كما في حال حياته ، وإذا وصل حرم المدينة ، قال : اللهم هذا حرم رسولك ﷺ الذي حرّمته على لسانه ، ودعاك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثلي ما هو في البيت الحرام ، فحرمني على النار ، وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقني من بركته كافة ما رزقته أوليائك وأهل طاعتك ، ووفقني لحسن الأدب وفعل الخيرات ، وترك المنكرات ، وقد ذكر هذا جماعة من العلماء وإن لم يصح فيه شيء .

السابع : إذا دخل المدينة ينبغي له أن لا يركب من حين دخوله المدينة إلى خروجه منها ، وقد روى عن مالك رحمه الله أنه ما ركب بالمدينة ، وأنه كان يقول : (أستحي من الله أن أطأ تربة فيها رسول الله ﷺ بحافر دابة) ^١ وروى أن أبا الفضل الجوهري لما ورد المدينة زائراً وقرب من بيوتها ، ترحل ومشى باكياً منشداً ^٢ :

ولما رأينا رسم من لم يدع لنا فؤاداً لعرفان الرسوم ولا لبنا

نزلنا عن الأكوار نمشي كرامة لمن بان عنه أن نلم به ركبا

وحكى عن بعض المريدين ، أنه لما أشرف على مدينة الرسول ﷺ أنشأ متمثلاً ^٣ :

رفع الحجاب لنا فلاح لناظر قمر تقطع دونه الأوهام

وإذا المطى بنا بلغن محمدا فظهورهن على الرجال حرام

قربنا من خير من وطئ الثرى فلها علينا حرمة وذمام

وما أحسن ما قاله القاضي في الشفا ^٤ : وجدير لمواطن عمرت بالوحي والتنزيل وتردد بها جبريل وميكائيل ، وعرجت منها الملائكة والروح وضجت عرصاتها

^١ - كما مر في حديث رقم (٧٥٧) .

^٢ - الشفا (٢ : ٦٢٠) .

^٣ - الشعر للمتنبى .

^٤ - الأكوار : جمع كور وهو للإبل بمنزلة السرج للفرس .

^٥ - الشعر لأبي نواس يمدح الخليفة الأمين .

^٦ - الشفا (٢ : ٦٢٢) .

بالتقديس والتسبيح ، واشتملت تربتها على جسد سيد البشر وانتشر عنها من دين الله وسنة رسوله ما انتشر ، مدارس آيات ، ومساجد وصلوات ومشاهد الفصل والخيرات ، ومعاهد البراهين والمعجزات ، ومناسك الدين ومشاعر المسلمين ومواقف سيد المرسلين ، ومتبواً خاتم النبيين ، حيث انفجرت النبوة ، وأين فاض عبابها ؟ وموطن مهبط الرسالة ، وأول أرض مس جلد المصطفى ترابها ، أن تعظم عرصاتها ، وتتنسم نفحاتها ، وتقبل ربوعها وجدرانها .

يا دار خير المرسلين ومن به	هدى الأنام وخص بالآيات
عندى لأجلك لوعة وصباية	وتشوق متوقد الجمرات
وعلى عهد إن ملأت محاجري	من تلکم الجدران والعرصات
لأعفرن مصون شيبى بينها	من كثرة التقبيل والرشفات
لولا العوادى والأعداى زرتها	أبدأ ولو سحباً على الوجنات
لكن سأهدى من حفيل تحيتي	لقطين تلك الدار والحجرات
أزكى من المسك المعق نفحة	تغشاه بالآصال والبكرات
وتخصه بزواكى الصلوات	ونوامى التسليم والبركات

الثامن : أن يقول عند دخوله المدينة : بسم الله ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله رب أدخلنى مدخل صدق ، وأخرجنى مخرج صدق ، واجعل لى من لدنك سلطاناً نصيراً ، حسبى الله ، آمنت بالله ، توكلت على الله ، لا حول ولا قوة إلا بالله اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاى هذا إليك ، فإنى لم أخرج بطراً ولا أشراً ، ولا رياء ولا سمعة ، خرجت اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك أسألك أن تتقضى من النار ، وأن تغفر لى ذنوبى ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت .

التاسع : ينبغي له أن يستحضر بقلبه شرف المدينة ، واختصاصها برسول الله ﷺ وأنه الذى أظهر حرمتها ، كما أظهر إبراهيم حرمة مكة ، وأنها أفضل الأرض مطلقاً عند مالك وجماعة من أهل العلم ، أو بعد مكة عند أكثر العلماء^١ وأن الذى شرفت به هو خير الخلائق أجمعين ، ويستشعر تعظيم المدينة من حين دخوله إلى أن يخرج كأنه يرى النبى ﷺ .

^١ - الشفا (٢: ٦٨١) .

العاشر : أن يتصدق بما أمكنه من الرزق الحلال عملاً بقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ .. الْآيَةَ ﴾ ^١ وهو ﷺ ، وينبغي أن يخص بالصدقة من كان مستوطناً للمدينة ، لما لهم من شرف حق الجوار ، إذا لم يكن غيرهم أحوج منهم.

الحادى عشر : أن لا يعرج على غير المسجد الشريف ، وأن يدخله مغتسلاً متطيباً ، والمرأة تؤخر زيارتها إلى الليل ، ويستحضر عند رؤية المسجد جلالته بجلالة مشرقه بالعمارة والصلاة فيه ، وعبادته فيه ، ونزول الوحي عليه فيه وملازمته للجلوس فيه ، وتعليمه شرائع الإسلام والإعتكاف فيه ، وتأديب أصحابه فيه ، وهدايتهم وتربيتهم بأداب السنة والكتاب الظاهرة والباطنة واستفادتهم للعلوم التى لا حد لها ، ويجدد التوبة والاستغفار من الذنوب والتخلص مما عليه من المظالم والحقوق ، ويفرغ قلبه من أمور الدنيا وما لا تعلق له بالزيادة حتى يصلح قلبه للاستمداد منه ﷺ فيستفرغ من ذلك بقدر وسعه وإمكانه ويستشفع ببركة زيارة رسول الله ﷺ بإمداد الله له وتوفيقه للاستقامة على التوبة ، ويستحضر فى قلبه كونه ﷺ حياً فى قبره ، وأن الوصول إليه كالوصول إليه فى حال حياته ، وأنه يسمع سلامه ويجب عليه ويعرفه بعينه ، وكل ما هو عليه من الاستقامة والمخالفة وأنه الوسيلة ، وباب الله الذى لا يدخل إليه من غيره كما قال بعض العارفين :

وأنت باب الله أى امرئ أتاه من غيرك لا يدخل

ويظهر نفسه من الحقد والكبر ، ويلزم التواضع والأدب مع النبى ﷺ فى جميع الأحوال ، ومتى أراد دخول المسجد قدم رجله اليمنى ، ويقول : (أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم) ^٢ بسم الله والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم صل على محمد وآل محمد وصحبه وسلّم ، اللهم اغفر لى ذنوبى ، وافتح لى أبواب رحمتك ، ربّ وفقنى وسددنى وأصلحنى وأعنى على ما يرضيك عنى ، ومنّ على بحسن الأدب فى هذه الحضرة الشريفة ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وإذا خرج قدم رجله اليسرى ، وقال هذا إلا أنه يقول : وافتح لى أبواب فضلك . وقد ورد فى هذا الذكر أحاديث صحيحة ، وذكر الرحمة فى الدخول ، لأن المساجد محال رحمة الله

^١ - (المجادلة : ١٢) .

^٢ - مابين القوسين لفظ حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أبو داود رقم (٤٦٦) .

تعالى رحمة مخصوصة تناسب قصدهم وعبادتهم ، وذكر في الخروج الفضل ، لأن الخروج إلى محل الاكتساب ، والأسباب التي تجلب بها الأرزاق والغنى عن الناس ، وهذا مظهر من مظاهر الفضل التي تفضل الله بها على عباده كما قال تعالى : ﴿فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾^١ وقد جاء بسند حسن غير متصل (أنه ﷺ كان إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم ، ثم قال : اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج صلى على محمد وسلم ، ثم قال : اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب فضلك)^٢ وغير هذا ، وجاء في رواية (إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ وليقل : اللهم اعصمني من الشيطان)^٣ قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ويرد عليه بأن فيه علة خفيت على الحاكم ، لكنه حسن بشواهد ، وورد أيضاً في أنه يقول : (السلام عليك أيها النبي الكريم ورحمة الله وبركاته) وهذا يشرع لكل داخل المسجد المعظم وإن كان من أهل المدينة ، قال الجمال الطبري : ينبغي للزائر أن يدخل من باب جبريل ، لأنه كان يدخل منه ، وقد ورد في حديث نزوله بالخروج على بني قريظة ، وهو راكب على فرس أبلق وعلى رأسه اللأمة حتى وقف بباب الجنائز وهو الباب المسمى بباب جبريل ، وتسميته بباب جبريل سواء هو عند أهل المدينة تتأمله الخلف عن السلف ، وأن يقصد الروضة المقدسة ، وإن دخل من باب جبريل قصدوا من خلف الحجرة الشريفة مع ملازمته الهيبة والوقار وملابسة الخشية والانكسار ، والخضوع والافتقار ، ثم يبدأ بتحية المسجد ركعتين خفيفتين قيل : يقرأ في الأولى الكافرون ، وفي الأخرى الإخلاص ويصلي في مصلى النبي ﷺ وهو الآن محراب الشافعية ، لكن فيه انحراف عنه فيتحرى الطرف الغربي من ذلك المحل بحيث يصير ذلك المحراب عن يمينه ، فهذا هو محل موقفه الشريف ، فإن لم يتيسر له فما قرب إليه مما يلي المنبر ، وقد ورد في تقديم التحية على الزيارة ما رواه مالك عن جابر ﷺ قال : (قدمت من سفر فجئت رسول الله ﷺ وهو بفناء المسجد ، فقال : أدخلت المسجد فصليت فيه ؟ فقلت : لا ،

^١ - (الجمعة : ١٠) .

^٢ - أخرجه الترمذي رقم (٣١٤) وابن ماجه رقم (٧٧١) وأحمد (٦ : ٢٨٢) .

^٣ - أخرجه ابن ماجه رقم (٧٧٣) والبيهقي (٢ : ٤٤٢) وابن أبي شيبة (١ : ٣٣٩) وابن حبان رقم (٢٠٤٧) .

^٤ - المستدرک (١ : ٢٠٧) .

فقال : فاذهب فادخل المسجد صل فيه ، ثم انت فسلم على) وإذا صلى المكتوبة قامت مقام التحية ، ويسن له بعد الفراغ من التحية أن يشكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة ، ثم يسأله إتمام ما قصده وقبول زيارته ، وله أن يسجد سجدة الشكر على مقتضى مذهب الهدوية والحنفية ، وذكره الجمال الطبرى من الشافعية ، ومقتضى مذهب الشافعية أن سجود الشكر ، إنما يكون عند مفاجأة نعمة لا تحتسب فلا يسجد ، بل صرح بعض الشافعية بأنها تحرم لأن التقرب إلى الله بالسجود بلا سبب محرم .

الحادى عشر : أن يقصد إلى القبر الشريف ، قال بعضهم : والأولى أن يأتيه من جهة أرجل الصحابة رضى الله عنهم ، لأنه أبلغ فى الأدب من الإتيان من جهة رأسه المكرم ، وقد تقدم عن زين العابدين أنه كان يأتي من قبل الرأس ويستدير القبلة ويستقبل الوجه الشريف ، وهذا مذهب الجمهور ، وقال بعض : ونقل عن أبى حنيفة أن الأفضل استقبال الكعبة ، وروى عن أبى حنيفة مثل الجمهور ، وقد روى ابن الهمام فى مسنده عن ابن عمر أنه قال : (من السنة استقبال القبر المكرم ، وجعل الظهر إلى القبلة) وقد نقل الطبرى عن السلف أنهم كانوا قبل إدخال الحجرة فى المسجد ، يقفون فى الروضة مستقبليين الرأس الشريف ، وكانوا يقفون على باب البيت يسلمون ، أى لتعذر استقبال الوجه الشريف ، ثم لما أدخلت حجر أزواجه فى المسجد اتسع أمام الوجه الكريم فوقوا فيه مستقبليين له مستديرين للقبلة ، كما فى حق الخطيب ، ثم يقف وهو مستشعر للهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا مستحضراً بقلبه جلالة موقعه ومنزلة من هو بحضرته ، وأنه حى فى قبره ينظر إليه ، وأنه ربما أطلعه الله على ما فى قلبه ، قال الكرمانى الحنفى : ويضع يمينه على شماله كما فى الصلاة ، ويبعد عن القبر نحو أربعة أذرع ، ذكره النووى فى الإيضاح ، قال النووى : وهو الذى أطبق عليه العلماء ، وفى كتب غيره من الشافعية ، ويقرب الزائر من القبر كقربه منه حياً ، وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال وذكر ابن عبد السلام أنه يكون بمقدار ثلاثة أذرع ، وعن جماعة من المالكية الأفضل القرب ، وهذا إذا دخل الآن إلى داخل الحجرة ، وأما من زار من خلف الشباك الحديد الذى وضع محيطاً ، فهو قد زاد على ذلك ، والزيارة من داخل الحجرة أولى إذا أمكن ، لأن ذلك موقف السلف ، ويندب له أن ينظر إلى أسفل ما يستقبله من جدار القبر ، وأن يغض طرفه عما أحدث به من الزينة .

الثاني عشر : أنه يندب له أن يقول وهو مستقبل القبر الشريف : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا نبي الله ، السلام عليك يا خير خلق الله ، السلام عليك يا خيرة الله ، السلام عليك يا حبيب الله ، السلام عليك يا نبي الرحمة ، السلام عليك يا هادي الأمة ، السلام عليك يا بشير يانذير يا ظهير يا ظاهر ، السلام عليك يا ماحي يا عاقب ، يا رؤوف يا رحيم يا حاسر ، السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين ، السلام عليك يا خير الخلق أجمعين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين ، السلام عليك وعلى آلك وأهل بيتك وأزواجك وأصحابك أجمعين ، السلام عليك وعلى سائر الأنبياء ، وجميع عباد الله الصالحين ، جزاك الله يا رسول الله عنا أفضل ما جرى نبياً ورسولاً عن أمته وصلى الله تعالى عليك ، كلما ذكرك ذكر ، وغفل عن ذكرك غافل ، أفضل وأكمل وأطيب وأظهر وأزكى وأنمى ما صلى على أحمد من الخلق أجمعين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه . وأشهد أنك قد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ونصحت الأمة ، وجاهدت في الله حق جهاده ، اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، وآتِه نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ، اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد ، وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته ، كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، وأزواجه وذريته وأهل بيته ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، كما يليق بعظيم شرفه وكماله ورضاك عنه ، وكما يحب ويرضى له دائماً أبداً ، عدد معلوماتك ، ومدى حسن كلماتك ، ورضا نفسك وزنة عرشك ، أفضل صلاة وأكملها وأتمها ، كلما ذكرك الذاكرون ، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون ، وسلم تسليمك كذلك وعليئنا معهم ، وإذا عجز عن هذا اقتصر على بعضه ، وأقله السلام عليك يا رسول الله ﷺ .

واختلف حال السلف في التطويل والتقصير ، فروى ابن عساكر عن ابن عمر التقصير ، وكذلك ما مر عن الحسن بن الحسن ، وذهب النووي وجماعة من العلماء إلى أن التطويل أفضل ، والأولى أنه مادام الزائر مستحضراً للهية والإجلال صادق الاستعداد فالتطويل أولى ، وهي بعد ذلك فالإسراع أولى .

الرابع عشر : إذا وصاه أحد بالسلام على رسول الله ﷺ أن يقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو نحو ذلك ، وحيث كان الموصى قد قبل من الموصي له ذلك التبليغ وجب الإبلاغ ، لأن ذلك من تحمل الأمانة ، وكذلك في حق الحي ،

وعلى المبلغ إليه الرد ، ورسول الله ﷺ هو سامع برد السلام على من سلم عليه ، وهذا ذكره جماعة من الشافعية في تبليغ السلام إلى الحي ، وكذلك يقال في حق النبي ﷺ فهو حي .

الخامس عشر : يتأكد على الزائر إذا فرغ من السلام على رسول الله ﷺ أن يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع ، فيسلم على أبي بكر الصديق ، ويقول : السلام عليك يا أبا بكر صفى رسول الله ﷺ وثانيه في الغار ، جزاك الله تعالى عن أمة محمد ﷺ خيراً ، لأن رأسه عند منكب رسول الله ﷺ ثم يتأخر كذلك عن يمينه قدر ذراع للسلام على عمر ، لأن رأسه عند منكب أبي بكر رضى الله عنهما فيقول : السلام عليك يا عمر الذى أعز الله تعالى بك الإسلام ، جزاك الله تعالى عن أمة نبيه ﷺ خيراً ، ثم إذا فرغ من السلام على الشيخين رجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به فى حق نفسه ، ويستشف به إلى ربه وقد استحسّن العلماء من جميع المذاهب أن يقول : ما روى عن سفيان بن عيينة قال : كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابى فقال : السلام عليك يا رسول الله سمعت الله تعالى يقول ، وفى رواية : ياخير الرسل إن الله عز وجل أنزل عليك كتاباً صادقاً ، قال فيه : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ﴾ وقد جئتكم مستغفراً بك من ذنبى ثم بكى ، وأنشأ يقول :

ياخير من دفنت فى التراب أعظمه فطابت من طيبهن القاع والأكم

نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال : ثم استغفر وانصرف فحملتني عيناى ، فرأيت النبي ﷺ فى النوم ، فقال : يا عيينى ، الحق الأعرابى ، فبشره بأن الله تعالى قد غفر له ، فخرجت خلفه فلم أجده ، وروى بعض الحفاظ عن أبى سعيد السمعانى أنه روى عن على كرم الله وجهه ، أنهم بعد دفنه ﷺ بثلاثة أيام ، فجاءهم أعرابى فرمى نفسه على القبر وحثى من ترابه على رأسه ، وقال : يا رسول الله ، قلت فسمعنا قولك ، ووعينا عن الله سبحانه وتعالى وما وعينا عنك ، وكان فيما أنزل عليك (ولو أنهم .. الآية)^١ وقد ظلمت نفسى ، وجئتكم تستغفر لى ، فنودى من القبر أنه قد غفر له وجاء ذلك عن على من طرق أخرى ، ويقول بعد أن يستغفر ، ويجدد التوبة : ونحن وفدك يا رسول الله وزوارك ، جئناك

^١ - (النساء : ٦٤) .

لقضاء حقك ، والتبرك بزيارتك والاستشفاع بك ، مما أثقل ظهورنا ، وأظلم قلوبنا ،
فليس لنا شفيع غيرك نؤمله ولا رجاء غيرك نصله ، فاستغفر الله تعالى لنا ، واشفع لنا
إلى ربك ، وأسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا ، ويجرنا في زمرة عباده الصالحين ،
والعلماء العاملين ويكره أن يطوف بقبر النبي ﷺ بل نقل النووى عن إطباق العلماء
تحريمه ، لأن الطواف كالصلاة ، وقد أجمعوا أنه يحرم الصلاة إلى قبره تعظيماً له ،
ويكره إطباق البطن والظهر بجدار القبر المكرم ، كذا ذكره الحلیمی من الشافعية
ويلحق به جدار الحاجز عليه المستور بالحرير الآن ، ويكره مسح جدار القبر وتقبيله
والأدب أن يبعد منه كما يبعد لو كان حياً حاضراً ، وادعى النووى إطباق العلماء على
ذلك ، واعترض دعوى الإطباق العز بن جماعة ، وقال : إنه سئل أحمد عن تقبيل
القبر ومسه ، فقال : لا بأس به ، ومثله عن المحب الطبري وابن أبي الصعب والإمام
السبكي ، وقد روى عن أبي أيوب الأنصاري (تمرغ وجهه على القبر) وهو ما
أخرجه أحمد بسند جيد (أنه أقبل مروان يوماً ، فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر ،
فأخذ مروان برقبته ، ثم قال : هل تدري ما تصنع ؟ فأقبل عليه ، فقال : نعم ، إنى لم
أت الحجر ، إنما جئت رسول الله ﷺ ولم أت الحجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :
لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ، ولكن ابكوا على الدين إذا وليه غير أهله) وما
تقدم من زيارة بلال وتمرغ وجهه وجاء عن فاطمة رضى الله عنها ، أنه لما قبر
رسول الله ﷺ أخذت قبضة من تراب قبره ، وجعلته على عينيها وبكت وأنشدت :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليها
صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن لياليها

وقد رد ذلك بأن قول النووى إطباق العلماء أراد من بعد عصر الصحابة يعنى
أنهم رأوا ترك ذلك لمصلحة ، وهو سد ذريعة المفسدة التى تحصل من عامة الناس من
اعتقاد تعظيم الجماد من الحجر والتراب وغير ذلك ، وقد يفضى إلى أن ذلك يضرر
وينفع من دون الله تعالى ، وذكر الخطيب فى تأويل ما تقدم عن بلال وغيره ، أنه
يكون الحامل على ذلك الاستغراق فى المحبة ، ومقصودهم إنما هو الاحترام والتعظيم ،
والناس تختلف مراتبهم فى ذلك كما كانت تختلف فى حياته ، فإنه كان ناس حين يرونه
لا يملكون أنفسهم ويبادرون إليه ، وناس يكون فيهم أناة ، وكلهم يقصد الخير ، وعلم
من هذا كراهة مس مشاهد الأولياء وتقبيلها بالطريق الأولى ، وكذلك يكره أيضاً

الانحناء للقبير الشريف ، وأقبح منه تقبيل الأرض له ، وحكى هذا ابن جماعة عن بعض العلماء .

السادس عشر : أنه إذا فرغ من الزيارة استقبل القبلة ، ووقف محاذياً لرأس القبير المكرم ، والإسطوانة التي هي علم على جهة الرأس الشريف ، فيجعلها عن يساره ، وتكون الإسطوانة المقابلة له الملاصقة للمقصورة المستديرة بالحجرة الشريفة على يمينه ، ويستقبل القبلة ، ويحمد الله تعالى ، ويمجده بأبلغ ما يمكنه ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بما ألهمه الله من خيرى الدنيا والآخرة ولوالديه ولأقاربه ولأحبابه ، ولمن أوصاه ولسائر المسلمين ، واستقبال القبلة هو الأفضل على ما ذهب إليه جمهور العلماء ، وذهب مالك إلى أن الأفضل أن يستقبل الوجه الشريف فى حال الدعاء ، وقد سأله المنصور الدوانيقي ، فقال : يا أبا عبد الله أأستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ ؟ فقال له مالك : ولم تصرف وجهك عنه ، وهو وسيلتك ووسيلة أبيينا آدم صلى الله على نبيينا وعليه يوم القيامة ، استقبله واستشفع به فتشفعه ، إنه قال الله تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك .. الآية ﴾^١ ولمالك قول أنه لا يستقبل القبير إلا للسلام دون الدعاء ، وجمع بين قوليه ، بأن الأول : فيمن يعرف آداب الدعاء وشروطه والثانى : فى حق الجاهل لذلك .

السابع عشر : أنه يسن بعد تمام الزيارة إدامة الوقوف فى الروضة الشريفة ويجعل صلاته مدة إقامته فيها ، فهو أولى لما ورد فيها فى الصحيحين ، عن أبى هريرة أنه قال ﷺ : (ما بين منبرى وقبرى روضة من رياض الجنة وقبرى على حوضى)^٢ وفى رواية^٣ (ما بين منبرى وبيتى) وفى أخرى^٤ (ما بين حجرتى ومنبرى) ولا منافاة لأن قبره فى بيته ، وبيته هو الحجرة ، ومعنى الحديث كما قال مالك ، أنه ينقل إلى الجنة ، وليس كسائر الأرض يذهب ويفنى أو هى من الجنة الآن حقيقة ، وإن كانت فى الظاهر صفتها صفة دار الدنيا كما أن الحجر الأسود ومقام إبراهيم من الجنة ، وكونه على الحوض أنه ينصب على حوضه ، لأن الأصل بقاء اللفظ على ظاهره ، ويمسح رمانة المنبر ، لأنه روى أنه كان النبي ﷺ يمسكها ، وأنها باقية ، وأما الأكل من التمر الصبحانى فى الروضة فبدعة تفعلها الشيعة ، ويروون فى

١ - (النساء : ٦٤) .

٢ - أخرجه البخارى رقم (١١٩٦) .

٣ - أخرجه البخارى رقم (١١٩٥) مسلم رقم (١٣٩٠) والترمذى رقم (٣٩١٥) والنسائى (٢ : ٣٥) .

٤ - أخرجه أحمد (٢ : ٥٣٤) .

تسميته حديثاً ، وهو ما رواه ابن المؤيد الحموي عن جابر رضي الله عنه قال : (كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوماً في بعض حيطان المدينة ، ويد على يده فمررنا بنخلة من النخل - هذا محمد رسول الله - هذا على سيف الله ، فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم وقال : سمع الصبحاني ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، وفضيلة المسجد كائنة كما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولما زيد فيه ، ولأنه صلى الله عليه وسلم قد اطلع على ما سيكون من بعده ، وقد أخبر بمضاعفة الثواب لمن صلى فيه ، ويدل على ذلك أن عمر زاد فيه من جهة الغرب الرواق المتوسط بين الروضة ورواق المحراب العثماني ، وحده في الغرب إلى الأسطوانة السابعة من المنبر ، ولم يزد شيئاً في جهة الشرق ، لأن الحجر كانت هي الحد في المشرق في زمن عمر ، وزاد عثمان في القبلة إلى موضع محرابه اليوم ، ولم يزد في شرقيه ، وزاد في غربيه قدر الأسطوانة ، فجدار المسجد في زمنه من جهة الغرب انتهى إلى الأسطوانة الثامنة من المنبر ، وما بعدها إلى الجدار أسطوانتان فقط زادهما الوليد ، والخامسة من المنبر هي نهاية المسجد النبوي بعد الزيادة الثانية ، وحده من جهة الشام قريب من الأحجار التي عند ميزان الشمس بصحن المسجد خلف مجلس مشايخ الحرم ، ويندب للزائر أن يصلي عند السور التي كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم إذ لا تخلو من صلاته أو صلاة أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، والذي ورد له فضل خاص هن ثمان :

الأولى : التي جعلت علامة لمصلي النبي صلى الله عليه وسلم وكان الجذع الذي يخطب عليه صلى الله عليه وسلم أمامها ، كذا قال ابن زباله ^١ ، ثم اسطوان يمانية صلى إليها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوماً وهي الثالثة من المنبر ، ومن المنبر ومن القبلة متوسطة الروضة ، وتسمى أسطوانة القرعة لما في الطبراني الأوسط ^٢ (إن في مسجدي لبقعة قبل هذه الإسطوانة ، لو يعلم الناس ما صلوا فيها إلا أن يطير لهم فيها قرعة) وكان أبو بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهم يصلون إليها والمهاجرون من قریش يجتمعون عندها ، قيل : والدعاء عندها مستجاب .

وثالثها : لناحية القبر أسطوانة التوبة ، وهي أسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه إليها حتى نزلت توبته ، وأسطوان السرير وهي اللاصقة بالشباك اليوم شرقي أسطوانة التوبة ، كان سرير صلى الله عليه وسلم يوضع عندها مرة ، وعند إسطوانة التوبة أخرى

^١ - محمد بن الحسن بن زباله قال البخاري : عنده مناكير ، وقال ابن معين : كان يسرق الحديث ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ضعيف الحديث عنده مناكير ، وقال النسائي : متروك الحديث . تهذيب التهذيب (٩ : ١٠١) .

^٢ - المعجم الأوسط (١ : ٢٦٤) .

والخامسة : أسطوان على ﷺ كان يجلس في صفحتها التي تلى القبر يحرس رسول الله ﷺ وهو خلف أسطوانة التوبة من جهة الشمال ، وكانت الخوخة التي يخرج منها النبي ﷺ من بيت عائشة إلى الروضة في مقابلتها وخلفها من الشمال أيضاً .

والسادسة : أسطوانة الوفود كان ﷺ يجلس عندها لوفود العرب .

السابعة : أسطوان مربعة المنبر ، ويقال لها : مقام جبريل ، وهي في دائر الحجرة الشريفة عند منحرف صفحته الغربية للشمال ، وبينها وبين أسطوان الوفود اللاصقة لشباك الحجرة ، وكذا ذكر ابن عساكر في اسطوان الوفود أنك إذا تجاوزت الأسطوان التي فيها مقام جبريل كان هي الثالثة ، وليحيى وابن زبالة عن مسلم بن أبى مريم كان بيت فاطمة رضى الله عنها في المربعة ، ولذا قال مسلم بن أبى مريم لسليمان - خصك من الصلاة إليها ، فإنها باب فاطمة أى وقد كان النبي ﷺ يأتيه حتى يأخذ بعضادتيه ، ويقول : (السلام عليكم أهل البيت) إنما يريد الله أن يذهب عنكم الرجز أهل البيت ويظهركم تطهيراً^١ ورواه يحيى وفي رواية له (كل يوم ، فيقول : الصلاة الصلاة .. الحديث) وقد حرم الناس التبرك بأسطوان السرير لغلق الشباك .

الثامنة : أسطوانة التهجد كان يصلى ﷺ إليها ، ومحلها الآن دعامة بها محراب ، قرب باب جبريل ، وقد روى (أنه كان رسول الله ﷺ يخرج حصيراً كل ليلة إذا انكفت الناس فيطرح وراء باب على ﷺ ثم يصلى صلاة الليل فيراه رجل فصلى بصلاته ، ثم آخر فصلى بصلاته حتى كثروا ، والتفت فإذا بهم فأمر بالحصير فطوي ، ثم دخل فلما أصبح جاؤوه ، فقالوا : يا رسول الله كنت تصلى بالليل فنصلى بصلاتك ، فقال : إني خشيت تنزل عليكم صلاة الليل ، ثم لا تقدرون عليها)^٢ قال عيسى بن عبدالله : وذلك موضع الأسطوان التي على طريق باب النبي ﷺ مما يلي باب الزوراء ، والزوراء بالزأى الموضع المزور خلف الحجرة من حائزها ، وكذا روى عن محمد بن علي بن الحنفية أنها كانت مصلى رسول الله ﷺ من الليل ، قال ابن النجار : حده الأسطوانة وراء بيت فاطمة من جهة الشمال ، وفيها محراب إذا توجه المصلى إليه كانت مساره إلى باب عثمان المعروف اليوم بباب جبريل ، وقال المطري : وحولها الدرايزتين أى المقصورة الدائرة على الحجرة الشريفة ، وقد كتب فيها بالرخام هذا متعهد النبي ﷺ وبعد حصول حريق لثكنة بغداد الأسطوانة هي آخر الأساطين التي

١- الأحزاب : ٣٣ .

٢- أخرجه البخارى باب صلاة الليل رقم (٥٢٢) مسند أحمد (١٠١١) : ١٠١ (٣ : ١٩٧) .

لها فضل خاص ، وإلا فجميع أساطين المسجد مشتركة فى الفضل ، وقد أخرج البخاري^١ عن أنس (لقد أدركت كبار أصحاب النبى ﷺ يبتدرون السوارى عند المغرب) فجميع السوارى قد اختصت بصلاة أكابر الصحابة عنده .

الفصل الخامس

فى زيارة من فى المدينة

فيندب له أن يخرج كل يوم إلى البقيع لا سيما يوم الجمعة ، والأولى أن يكون ذلك بعد السلام على رسول الله ﷺ وعلى صاحبيه ، فإذا انتهى إلى البقيع ، قال : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين^٢ ، وإنا إن شاء الله بكم لا حقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد ، اللهم اغفر لنا ولهم^٣) ثم يسلم على من فى قبة العباس وفيها العباس ، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ على ما هو المشهور أنها بجانب العباس ، والحسن بن على ، وزين العابدين ، ومحمد بن على الباقر ، وجعفر الصادق ، فيسلم على كل واحد منهم ، ثم سيدنا إبراهيم بن رسول الله ﷺ وعنده جماعة من الصحابة ، ثم أمهات المؤمنين ، وكلهن فى البقيع إلا خديجة فبمكة وميمونة بسرف ، ويزور قبر الإمام مالك بن أنس ، وشيخه نافع ، وقبر صفية عمة رسول الله ﷺ ويأتى قبر عثمان بن عفان ويزوره ، ثم مشهد إسماعيل بن جعفر الصادق ، وهو بركن سور المدينة من داخله ، ومالك بن سنان والد أبى سعيد الخدرى ، وهو ملصق إلى السور غربى المدينة ، ثم مشهد الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية ، وهو خارج السور فى المدينة بشرقى سلع ، ثم يأتى أحد لزيارة الشهداء ، فيبدأ بزيارة حمزة عم رسول الله ﷺ سيد الشهداء ثم يزور الشهداء أو يقصد إلى جبل أحد ، فإنه الجبل الذى قال فيه ﷺ : (أحد نحبه ويحبنا)^٤ ويقصد زيارتهم يوم الخميس ، لأن الموتى يزداد علمهم

^١ - أخرجه البخارى رقم (٥٠٣) ومسلم رقم (٨٣٧) ابن حبان رقم (٥٩٩) .

^٢ - من المخطوط (وهو بتقدير مضاف محذوف أى أهل دار أو سكان ، أو تجوز بالدار عن أهلها إطلاقاً لاسم السهل على الحال ، والمراد الأرواح) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (٩٧٤) وابن حبان رقم (٣١٧٢) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (٢٨٩٣) ومسلم رقم (١٣٩٢) وابن ماجه رقم (٣١١٥) والترمذى رقم (٣٩٢٢) وابن حبان رقم (٣٧٢٥ و ٤٥٠٣) .

ومعرفتهم للزائر في يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده ، ويندب التذكير ليعود لصلاة الظهر ويندب أن يخرج إلى قباء يوم السبت متطهراً من حين خروجه إلى مسجد قباء ناوياً التقرب بزيارته والصلاة فيه ، للحديث الصحيح (صلاة في مسجد قباء كعمرة)^١ وأخرج الشيخان^٢ (أنه كان ﷺ يأتي مسجد قباء راكباً وماشيّاً فيصلّي فيه ركعتين) وقد جاء في الحديث الصحيح^٣ (أنه ﷺ كان يأتيه في كل سبت ، وكان يأتي إلى أحد في كل خميس) وكان الحكمة في ذلك ، أنه لما كان قصد يوم الخميس ويوم الجمعة لزيادة شعورهم ، فبقى السبت لزيارة قباء وأهله ، ويؤخذ من قصد النبي ﷺ أنه تشد الرحل إليه ، وكان حقه أن يذكر مع المساجد الثلاثة وأصل الحكمة في عدم ذكره ، أن القاصد إليه قاصد إلى المدينة ، وكان مسجد المدينة هو الأفضل فاستغنى بذكر الأفضل ، وهو مسجد المدينة ، فإنه المسجد الذي أسس على التقوى كما قال ﷺ : (هو مسجدكم هذا)^٤ يشير إلى مسجد المدينة ، ويأتى الآبار التي بالمدينة ، وهي مشهورة لأهل المدينة ، وعد النووى سبعة ، وهي التي كان النبي ﷺ يتوضأ منها أو يغتسل ، وذكر غيره أنها سبع عشرة ، ولعل النووى أراد المشتهر منها ، ويندب له أيضاً أن يأتى المساجد التي بالمدينة ، وهي نحو ثلاثين موضعاً وسواء علمت عينه أو موضعه ، وقد كان ابن عمر رضى الله عنهما (يتحرى الصلاة والنزول والمرور حيث حلّ ﷺ ونزل)^٥ ومثله جاء عن عمر (أنه رأى الناس في الرجوع من الحج ابتدروا مسجداً فقال : ما هذا ؟ فقالوا : مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ فقال : هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم ، اتخذوا آثار الأنبياء بيعاً ، من عرضت له منكم الصلاة فليصل فيه ومن لم تعرض له فليمض)^٦ وروى مثل هذا عن مالك ، ولكنه محمول على سد الذرائع خشية أن يتخذ ذلك العامة تشريعاً ، وقد قال القاضي عياض في الشفا^٧ : ومن إعظامه ﷺ وإكباره إعظام مشاهده وأمكنته ومعاهده ومالمسه ﷺ بيده أو عرف به انتهى .

١ - أخرجه ابن حبان رقم (١٦٢٧) .

٢ - أخرجه البخارى رقم (١١٩١) ومسلم رقم (١٣٩٩) وابن حبان رقم (١٦٢٩) .

٣ - أخرجه البخارى رقم (١١٩٣) ومسلم رقم (١٣٩٩) .

٤ - أخرجه مسلم رقم (١٣٩٨) والترمذى رقم (٣٠٩٩) والنسائى (٢ : ٣٦) وابن حبان رقم (١٦٠٥ و ١٦٠٤) .

٥ - أخرجه مسلم رقم (١٢٥٧) وأحمد (٢ : ١٦٢) .

٦ - أخرجه ابن أبى شيبة (٢ : ١٥١) .

٧ - الشفا (٢ : ٥٦) .

الفصل السادس

إذا أراد السفر من المدينة المشرفة

فينبغي أن يقف للوداع ، ثم يأتي إلى مسجد النبي ﷺ فيسلم كما فعل في وصوله ثم يصلي ركعتين لتوديع المسجد المكرم ، ويدعو ويصلي على النبي ﷺ ويتضرع إلى الله تعالى في قبول زيارته ، ثم يقول : السلام عليك يا رسول الله سلام مودع لا قال ، ولا مائل ولا سائم للمقام عندك ، ولا مستبدل بك سواك فإن انصرف فلا عن ملاله بل باق على ولاية لك منى ، ومحبة صادقة من قلبي وإيمان بك وتصديق لك فيما أخبرت به عن ربك ، وعن علم حقيقى بنبوتك ورسالتك ، ومعرفة يقينية أنك قد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة واجتهدت فى النصيحة ، ونصحت الأمة فجزاك الله عنا أفضل الجزاء ، وألحقنا بك من الصالحين ، وكافأك عنا أفضل ما كافأ نبياً عن أمته ورسولاً عمن أرسل إليه ونسأل الله تعالى أن لا يجعله آخر العهد من زيارتك يا رسول الله ، ومن حضور مشاهدك وموافقك ، والتوسل بك إلى الله ربنا وربك ، وبعترتك الطاهرين وصحابتك الأبرار الصادقين ، ونسأل الله تعالى خير مسؤول ، وأكرم مأمول أن يتقبل جوارنا ، ويزكى أعمالنا ، ويغفر ذنوبنا ، ويدخلنا يوم القيامة فى شفاعتك ويحشرنا فى زمرك ، ويوردنا حوضك ، ويسقينا بكأسك ، ويجعل مأوانا الجنة ولا يردنا خائبين ولا مقبوحين ، وأن يقلبنا مفلحين ، قد استجاب دعائنا ، وغفر ذنوبنا ، وزكى أعمالنا ، وقبل جوارنا ربنا ، وشكر سعيينا ، وردنا بأفضل ما ينقلب به وافد ، وخير ما يرجع به زائر ، وأكرم مايؤوب به راجع ، وأكثر ما ينصرف به داع ، إنك قريب مجيب سميع الدعاء ، لطيف لما تشاء ، اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد عدد ما خلقت ، وزنة ما خلقت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ثم ينصرف تلقاء وجهه ، ولا يمشى القهقرى ، ولا يحمل شيئاً مما يحمل من تراب حرم المدينة ومن أحجارها إلى خارج حرمها ولو إلى حرم مكة ، كما لا يخرج شيئاً من حرم مكة إلى خارجه ، ولا بأس بإهداء ماء آبار المدينة ، وذكر شهاب الدين ابن حجر الهيثمى أنه يحرم ، قال : ويجب على من أخرج شيئاً من تراب المدينة أو أحجارها إرجاعه .

الفصل السابع

فى عقد الإجارة على زيارة النبى ﷺ

فظاهر مذهب الهدوية وغيرهم من الأئمة صحة عقد الإجارة ، لأن ذلك عمل مقدور معلوم ، وهو الوصول إلى حضرة النبى ﷺ والتسليم عليه ، ويستحق المسمى من الأجرة إذا زار وفعل ما أمر به ، وإن عين له الزمان تعين عليه فإذا استؤجر للحج والزيارة ، فإن فعلهما استحق الأجرة المسماة ، وإن حج ولم يزر سقط عليه من الأجرة بقدر مسافة طريق الزيارة من مكة ، وإن لم يعين له الزمان فله أن يزور فى أى وقت شاء ، وله أن يستتيب إذا شرط أو كان له عذر وقد ذكر مثل هذا فى تهذيب الطالب لعبد الحق وصححه السبكي ، وقال : والذى ذكره أصحابنا أن الاستئجار على الزيارة لا يصح ، لأنه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع ، والجعالة إن وقعت على نفس الوقوف لم تصح أيضاً ، لأن ذلك مما لا يصح فيه النيابة عن الغير ، وإن وقعت على الدعاء عند القبر الشريف كانت صحيحة ، لأن الدعاء مما يصح النيابة فيه ، والجهل بالدعاء لا يبطلها قاله الماوردى ، وبقي قسم ثالث لم يذكره ، وهو إبلاغ السلام ، ولا شك فى جواز الإجارة والجعالة عليه وفى الريمى أن الاستئجار للزيارة فيه ثلاثة أوجه : أصحها فيما قال ابن سراحة : الجواز ، واختاره الأصبى صاحب المفتاح ، والثانى : المنع ، وبه قطع الماوردى ، والثالث : وبه قال الإمام الحكمى واختاره الأصبى صاحب المغنى أنه يبتنى على ما إذا حلف لا يكلم فلاناً فكلمه أو راسله والصحيح عدم الحنث ، فلا يصح الاستئجار ، وإن قلنا : يحنث ، صح قال السيد نور الدين السمهودى : والبناء ضعيف ، إذ الملحوظ فى الأيمان العرف ، وأما الزيارة وإبلاغ السلام فقربة مقصودة ، والحق صحة الاستئجار للسلام على النبى ﷺ والدعاء عنده . انتهى .

وأما النذر بالزيارة للنبى ﷺ فعلى ما تقدم من الإشارة إلى أنها واجبة ، فالنذر لازم عند الجميع ، وعلى القول بأنها سنة فعلى ما ذهب إليه الهدوية ، وذكره الأزرقى لمذهب الهادى ، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ، أنه لا يجب الوفاء إلا بما جنسه واجب ، والزيارة جنسها ليس بواجب ، فلا يلزم الوفاء بالنذر ، وعلى ما ذهب إليه القاسم الرسى وصاحب الوافى ومالك والشافعى ، وهو ظاهر قول المؤيد بالله ، أنه

يجب الوفاء بما جنسه قربة ، وإن كان غير واجب ، والزيارة جنسها قربة فيجب الوفاء بها ، قال القاضي ابن كج^١ من أصحاب الشافعي : إذا نذر أن يزور النبي ﷺ فعندى أنه يلزمه الوفاء وجهاً واحداً ، وإذا نذر أن يزور غيره ففيه وجهان ، والقطع في زيارة النبي ﷺ بالوجوب هو الحق ، لأنها قربة مقصودة للأدلة الخاصة ، وقد وجب من جنس ذلك الهجرة إليه في حياته ﷺ كما قيل بوجوب جنس الاعتكاف كوجوب الوقوف بعرفة ، وإنما كان في زيارة غير النبي وجهان ، لأن جنس الزيارة ليس بقربة محضة ، فإنها قد تكون مباحة كزيارة آحاد الناس الأحياء ، فاحتمل عدم اللزوم واحتمل اللزوم ، لأن زيارة القبور قربة في نفسها مرغّب فيها ، وبهذا تم الكلام في منسك الزيارة ، والحمد لله رب العالمين ، تم بها الجزء الأول ، ويتلوه الجزء الثاني من كتاب البيع وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته الأخيار الراشدين ، كلما ذكره الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكره الغافلون .

وتم الكلام على الجزء الأول من شرح بلوغ المرام

والحمد لله رب العالمين على ما وفق

من التمام نهار الجمعة

سابع عشر

شهر شعبان

سنة (١٠٩٨ هـ)

ويتلوه الجزء الثاني من كتاب البيع.

^١ - هو القاضي شيخ الشافعية أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري كان بعضهم يقدمه على الشيخ أبي حامد قتلته الحرامية بالدينور ليلة سبع وعشرين من رمضان سنة خمس وأربع مئة . أعلام النبلاء (١٧ : ١٨٣)

٧- كتاب البيوع

البيوع^١ : جمع بيع ، جمع دلالة على اختلاف أنواعه ، والبيع والشراء يطلق أحدهما على ما يطلق عليه الآخر ، قال الأزهري^٢ : تقول العرب : بعته بمعنى بعته ما كنت ملكته ، وبعته بمعنى اشتريته ، قال : وكذلك شريت بالمعنيين ، قال : وكل واحد بيع وبيع ، لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع ، وكذا قال ابن قتيبة يقول : بعته الشيء بمعنى بعته وبمعنى اشتريته ، وشريت الشيء ، بمعنى اشتريته وبمعنى بعته ، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة ، ويقال : بعته وابتعته فهو مبيع ومبيوع ، قال الجوهري : كما يقول : مخيط ومخيوط قال الخليل : المحذوف من مبيع واو مفعول ، لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف وقال الأخفش : المحذوف عين الكلمة ، قال المازري^٣ : كلاهما حسن ، وقول الأخفش أقيس ، والابتياح الاشتراء ، وتبايعنا وباعته ، ويقال : استبعته أي سألته البيع ، وأبعته الشيء أي عرضته للبيع ، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها ، وبيع لغة فيه ، وكذلك القول في قيل وكيل^٤ ، وأجمع المسلمون على جواز البيع^٥ ، والحكمة تقتضيه ، وذلك أن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى يوم القيامة وبقاء الأجساد إلى أجلها، إنما تقوم بما تقوم به مصالح المعيشة ، وإنما يمكن من ذلك بالمال ، فشرع الله تعالى سبب اكتسابه ، وهو التجارة عن تراض ولذلك إن جماعة من المصنفين ، ذكروا البيع بعد العبادات كما فعل المصنف وأخروا النكاح ، لأن احتياج الناس إلى البيع أعم من احتياجهم إلى النكاح ، لأنه يعم الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، والبقاء بالبيع أقوى من البقاء بالنكاح لأن به تقوم المعيشة التي هي قوام الأجسام ، وبعض المصنفين قدم النكاح على البيع كصاحب الهداية^٦ من الحنفية ، وكتب الهدوية كاللمع والتذكرة والأزهار وغيرها لأن النكاح عبادة ، بل هو أفضل من الاشتغال بنقل العبادات ، لأنه سبب إلى التوحيد بواسطة الولد الموحد ، ولأن فيه قمع

^١ - شرح النووي لصحيح مسلم (١٠: ١٥٣) فتح الباري (٤: ٢٨٧) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١٠: ١٥٣) .

^٣ - في شرح النووي (المازري) وفي لسان العرب (٨: ٢٥) والمجموع (٩: ١٤٨) (المازني) وهو بكر بن محمد بن حبيب بن بقرية أبو عثمان المازني أحد أئمة النحو من أهل البصرة له كتب في التصريف والعروض (ت ٢٤٩ هـ) الأعلام (٢: ٦٩) .

^٤ - انتهى كلام النووي في شرحه لمسلم .

^٥ - فتح الباري (٤: ٢٨٧) .

^٦ - فقد وضع كتاب النكاح بعد العبادات مباشرة الهداية .

النفس من دواعي الفساد والتسبب إلى مابه أراد الله سبحانه وتعالى من كثرة هذا النوع الآدمي الذي عليه مدار الأحكام الشرعية والمعارف الإلهية ، والعبادة البدنية ، وكان في نفس فعل النكاح ثواب قضاء الشهوة من الجانبين ، فهو إن لم يكن واجباً كان مندوباً ، والإباحة فيه قليلة أو غير موجودة .

والبيع في اللغة : تملك مال بمال ، وكذا في الشرع ، لكن زيد فيه قيد التراضي لما في التغالب من الفساد ، والله لا يحب الفساد ، وقيل في حده شرعاً : هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع ، فيخرج من هذا المعاطاة وقيل : هو تبادل مال بمال لا على وجه التبرع به ، فيدخل فيه المعاطاة ، وقيل : هو العقد الواقع بين جائزي التصرف المتبادل ، لما يصح تملكه بثمن معلوم مع تعريه عن سائر وجوه الفساد ، بلفظين ماضيين ، أو ما في حكمهما كإشارة أخرس والكتابة ، وكما يعتاده الناس في المحقر ، وهذا الحد أشمل .

واعلم أنه ذكر في حده الإيجاب والقبول ، ولا بد أن يكونا بصيغة الجزم لفظاً وذلك أن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^١ وقال النبي ﷺ : (إنما البيع عن تراض)^٢ والرضا أمر خفي لا يطلع عليه فوجب أن يناط الحكم بسبب ظاهر يدل عليه ، وهو الصيغة ، ولكنه استثنى من ذلك المحقر لجري عادة المسلمين بالدخول فيه من دون لفظ ، وقد ذهب إلى ذلك الهدوية وخرج لابن سريج من الشافعية ، واختاره ابن الصباغ والمتولي والبغوي وادعى في شرح القدوري للحنفية الإجماع على كفاية التعاطي في المحقر ، وعند الشافعية لا بد من اللفظين فيه كغيره ، والمحقر قال علي خليل وأبو مضر : هو ما دون المتقال ، وقال القاضي زيد : قدر قيراط المتقال فما دون ، وقال الدميري في النجم الوهاج : مثلوا المحقرات بالمشابهة في المد من المنقول والرتل الخبز ومنهم من مثلها ما دون نصاب السرقة ، والأشبه اتباع العرف ، وقال في الأثمار : المحقر وما في حكمه ، ويراد بما في حكمه المنقول الذي جرت العادة بعدم اللفظ فيه ، وأما المعاطاة : فمن غير المحقر ، فمذهب الهدوية والشافعية أنها ليست بيعاً ، وعند الهدوية لا يوجب الملك ، بل تكون إباحة ، وهو وجه للشافعية ووجه آخر أنه كالمقبوض بعقد فاسد فيجب رده أو بدله إن تلف ، ولكل منهما الفسخ ، ومذهب المؤيد والخراسانيين من

^١ - (النساء : ٢٩) .

^٢ - أخرجه ابن حبان رقم (٤٩٦٧) وابن ماجه رقم (٢١٨٥) والبيهقي (٦ : ١٧) .

الحنفية أنه ينعقد البيع بالمعاطاة ، وهو استحسان ، والقياس أن لا ينعقد ، ولكنه لا يملك فيها إلا بالقبض عند المؤيد . واختلفت الحنفية أيضاً في المعاطاة في أنه هل يشترط فيها الإعطاء من الجانبين أو الإعطاء من أحد الجانبين يكفي ؟ فأشار محمد بن الحسن في الجامع الصغير إلى أن تسليم المبيع يكفي ، كذا في النهاية .

واعلم أنه يحتاج إلى معرفة سبب البيع ، وحكمه ، وشروطه ، وركنه وأنواعه .
أما سببه : فتعلق البقاء المقدور بتعاطيه ، لأن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى يوم القيامة ، وبقاء النفس يحتاج إلى المعاوضة كما تقدم .

وأما حكمه : فالملك وهو عبارة عن القدرة على التصرفات في المحل الشرعي .
وأما شروطه فأنواع : منها : في العاقد ، وهو أن يكون عاقلاً مميزاً ومنها : في الآلة ، وهو أن يكون بلفظ الماضي ، ومنها : في المحل ، وهو أن يكون مالاً متقوماً ، وأن يكون مقدور التسليم ، ومنها : التراضي، ومنها: شرط النفاذ وهو الملك والولاية .

وأما ركنه : فهو الإيجاب والقبول . وأما أنواعه : فثمانية :

- ١- بيع العين بالنقود كالثوب بالدرهم .
- ٢- وبيع المقايضة : وهو بيع العين بالعبد ، والدار بالثوب .
- ٣- وبيع النقد بالنقد حاضرين أو أحدهما ، أو في الذمة وهو الصرف .
- ٤- وبيع العين بالدين وهو السلم .
- ٥- وبيع المساومة : وهو الذي لا يلتفت فيه إلى الثمن السابق .
- ٦- وبيع المراجعة .
- ٧- وبيع التولية .
- ٨- وبيع المواضعة : وهو ضد المراجعة ، يضع من رأس المال شيئاً .